Cairo Center for Development Benchmarking

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية

دراسة استرشادية

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي 3

نظرة على الأداء العام للمرأة في المنطقة العربية في أهداف التنمية المستدامة 14

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات 20

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 28

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار 35

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع..... 42

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع 49

الهدف الحادي عشر: استدامة المدن والمجتمعات..... 56

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية 63

الهدف الثاني: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة..... 74

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها 83

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 88

الهدف السابع عشر " تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة..... 92

الهدف السادس: ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة 97

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة 100

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار 105

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة..... 111

الهدف الرابع عشر: تحقيق الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار، والموارد البحرية للتنمية المستدامة..... 116

الهدف الخامس عشر: تحقيق الاستخدام المستدام للأرض 122

ملحق 1: مدى التوافق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة..... 126

ملحق 2: الإحصائيات الإضافية 166

قائمة المراجع 172

تمهيد

1- الهدف العام للدراسة:

تتوجه هذه الدراسة للمنطقة العربية؛ بما يهدف إلى تعريف المعنيين لاسيما مصممي السياسات وصانعي القرار؛ بالأجندة الدولية للتنمية المستدامة (2015-2030) بوجه عام، مع التركيز بشكل أساسي على إبراز موقع قضية المساواة بين الجنسين داخلها، وإلقاء الضوء على وضع المرأة داخل كل من واقع وسياسات التنمية في المنطقة العربية، والوقوف على الفجوات التي تعتري المساواة بين الجنسين في المنطقة؛ فيما يخص الأهداف التنموية كافة، والمساهمة في تقليص هذه الفجوات؛ من خلال عرض تجارب عربية ودولية ناجحة يمكن الاسترشاد بها، وتقديم توصيات مباشرة حول الإدماج الشامل والكفء للمرأة في التنمية المستدامة. وتسعى الدراسة -من خلال تحقيق ذلك- لأن تكون وثيقة استرشادية للحكومات العربية، وصناع القرار، وسائر الشركاء المعنيين (المتمثلين في الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، والباحثين، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية، والهيئات المانحة) حول تضمين المساواة بين الجنسين في كافة السياسات المحلية المتبعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

2- المنطلقات:

دخلت أجندة التنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر حيز التنفيذ بداية من يناير 2016، ساعية إلى إحداث تغيير إيجابي عالمي بحلول عام 2030 في العديد من المجالات. وقد تعددت تعريفاتها لتشمل أبعادا سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وصحية، وبيئية؛ تدور كلها حول نوعية الحياة الإنسانية، وقدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن هذه الحياة. ونحن هنا ننظر للمرأة من زاويتين؛ الزاوية الأولى هي المرأة كموضوع من حيث مناقشة قضاياه واحتياجاته وحقوقه ومطالبه في كل هدف، والزاوية الثانية هي المرأة كفاعل؛ أي وتحمل الأهداف نظرة مستقبلية قوامها تحقيق تنمية تستجيب لاحتياجات الحاضر، دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة للحصول على احتياجاتها. وتحت شعار شديد الإنسانية (هو: "الطريق للكرامة بحلول 2030: إنهاء الفقر، وتغيير حياة الناس للأفضل، وحماية الكوكب")؛ حملت الأجندة دعوات قيمية حول تحقيق العدالة والمساواة، والتوزيع الأفضل للموارد، وتجسير الفجوة بين الأجندة الحقوقية وبين مثيلتها التنموية.

في هذا الإطار تنطلق الدراسة التي بين أيدينا من فرضية أساسية؛ قوامها الارتباط العميق بين قضية المساواة بين الجنسين، وبين جميع أهداف/قطاعات الأجندة الدولية للتنمية المستدامة؛ فالأمر لا يتعلق فقط بقضية أخلاقية تعبر عنها شعارات الأجندة حول مرحلة تنموية "شاملة وتشاركية"؛ "لا تستثني أحدا" و"لا تخلف أحدا بعيدا عن الركب"، وتقوم بإدماج جميع فئات المجتمع موفرة العدل والمساواة للجميع؛ وإنما يتعلق بواقع فعلي؛ أساسه أن المرأة ليست مجرد قضية أو قطاعا ما؛ إنما هي نصف المجتمع، نصف الفاعلين، ونصف المورد البشري، ونصف المساهمين في التنمية بسائر قطاعاتها، ونصف المستفيدين منها؛ وبالتالي فإن الحديث عنها وعن قضاياها يتقاطع عرضيا مع سائر القضايا المجتمعية التي تعبر عنها أجندة التنميـة. ونظرا لهذا التشابك؛ فلا يمكن طرح أي هدف تنموي دون التعرض لموقع المرأة فيه؛ ويصبح وضع المرأة بالتالي؛ أحد الشروط الأساسية لتحقيق الأجندة التنموية.

كشريك أساسي ضمن من يقع على عاتقهم تنفيذ التنمية على الأرض؛ وهنا يأتي الحديث عن دور المرأة، وعن معوقات هذا الدور وسبل تعزيزه. وفي الوقت الذي تشكل فيه النساء

نصف سكان العالم؛ فإن فجوة حقيقية تفصلها عن المساواة الكاملة في الحقوق مع الرجل؛ تقاس زمنيا بمئات السنين؛ فجوة تجعلها الأقل امتلاكا للموارد، والأكثر هشاشة، والأضعف مرونة في مواجهة المشاكل والأزمات؛ لكن العمليات الحسابية البسيطة تكشف أن الاستثمار في تحسين وضع المرأة؛ يمكنه أن يرتب آثارا إيجابية مضاعفة على مستويات المعيشة، وجودة الحياة والتنمية بوجه عام؛ في حين أن الاستمرار في تجاهل فجوة المساواة بين الجنسين؛ يؤثر تأثيرا شديد السلبية على المجتمع وعلى عمليات التنمية.

وقد أثبت الواقع أن تطبيق سياسات تنموية لا تراعي المساواة بين الجنسين، وتعمى عن دور واحتياجات المرأة؛ هو أمر يرتبط طرديا باتساع فجوة المساواة في كافة المجالات . وعليه؛ يصبح من الضروري تحليل تأثير أي سياسة تنموية على كل من الرجل والمرأة بشكل منفصل منذ المراحل الأولى في التخطيط، ومتابعة الآثار المترتبة عند التنفيذ. وإذا كانت هذه السياسات تؤدي إلى التمييز بين الرجل وبين المرأة؛ فيجب مراجعة هذه السياسات لتكون أكثر حساسية لبعد المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات التكميلية لإزالة آثار هذا التمييز؛ ولا يتم ذلك دون توفير أرضية صلبة ورصينة من المعلومات والبيانات الإحصائية الحساسة لبعد المساواة بين الجنسين.

3- الشركاء :

تتعاون منظمة المرأة العربية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار هذه الدراسة؛ التي تعتبر ترجمة لجزء من طموحات الجهتين في إدماج شامل للمرأة من حيث احتياجاتها، وأدوارها، وسائر فئاتها العمرية والاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك في التطبيق الوطني للأجندة العالمية للتنمية المستدامة.

وقد كانت منظمة المرأة العربية -بصفتها المؤسسة الإقليمية المعنية بتنسيق العمل من أجل النهوض بالمرأة في المنطقة العربية- قد أخذت المبادرة نحو التعريف بالأجندة عربيا فور صدورها في سبتمبر 2015؛ حيث عقدت المنظمة مؤتمرا علميا موسعا بعنوان "المرأة العربية في أجندة التنمية المستدامة 2030"، التأم في القاهرة في شهر نوفمبر من العام نفسه، واستهدف إبراز قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين ضمن سائر مكونات الأجندة، وداخل أهدافها الـ17 كلها؛ وليس فقط ضمن الهدف الخامس. وقد كان هذا المؤتمر باكورة برنامج عمل ممتد؛ يستهدف حث الدول العربية على إدماج المساواة بين الجنسين في جهودها التنموية من ناحية، ويعنى من ناحية أخرى بقياس وتقييم هذه الجهود دوريا.

ومن جهته ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأهداف التنمية المستدامة بوصفها المحرك الأساسي لسياساته خلال السنوات الخمسة عشرة المقبلة؛ وذلك بوصفه الوكالة المتخصصة بمجال التنمية في منظومة الأمم المتحدة؛ حيث يعنى البرنامج بتقديم الدعم للحكومات؛ لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها، وسياساتها الإنمائية الوطنية، كما أنه -في هذا الإطار- يولي اهتماما كبيرا لوضع المرأة في أجندة التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ كجزء أساسي من اهتمامه الأصيل بقضايا التنمية في المنطقة. ودائما ما اعتبر البرنامج أن عدم تمكين المرأة هو أحد أبرز معوقات التنمية في المنطقة؛ مع التأكيد -في الآن نفسه- على أن إدماج المرأة هو شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة بالمعنى الدقيق لها. وقد سبق أن شارك البرنامج منظمة المرأة العربية في تنظيم المؤتمر المشار إليه أعلاه.

4- منهجية إعداد الدراسة :

أعد هذه الدراسة فريق عمل مكون من مجموعة خبراء في مختلف مجالات التنمية، وقد أعد كل واحد منهم فصلا بحسب مجال تخصصه، وتم الارتكان بشكل أساسي على البيانات الواردة في قاعدة أهداف التنمية المستدامة التابعة للبنك الدولي، بالإضافة إلى التقارير والدراسات التي أعدتها المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال. وقد اعتمد الفريق إطار عمل مرجعي التزمت به الفصول كافة يتضمن الآتي:

- التعريف بالوضع الراهن لأوضاع المرأة في المنطقة العربية؛ فيما يتعلق بالهدف التنموي محور الفصل.

- استعراض المؤشرات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين في كل هدف، وعرض البيانات المتاحة الخاصة بها وتحليلها.
- تحديد التحديات التي تواجه المرأة، وكذا الفرص التي يمكن الاستفادة منها في مجال تحقيق الهدف.
- تقديم توصيات قابلة للتنفيذ في مجال تحقيق الهدف.
- عرض عدد من التجارب الناجحة الإقليمية والدولية في مجال تطبيق الهدف.
- استعراض كيفية استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة في دعم تطبيق الهدف.

5- تقسيم الدراسة:

وبمراجعة أهداف التنمية المستدامة طبقا لمدى إدماج مؤشرات المساواة بين الجنسين في كل هدف؛ فقد تم رصد تغطي مؤشرات التنمية المستدامة نطاقا واسعا من الأهداف والغايات والمؤشرات؛ فقد حددت الأجندة 17 هدفا يتم تحقيقها من خلال 169 غاية، ويساهم في قياس نتائجها 230 مؤشرا.

54 مؤشرا؛ وذلك بنسبة 22٪ من إجمالي الأهداف، وهناك 6 أهداف بدون مؤشرات للمساواة بين الجنسين.

جدول يبين الكفاية الإحصائية لمؤشرات قياس أوضاع المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة

الهدف	إجمالي عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المتعلقة بالمرأة	نسبة المؤشرات المتعلقة بالمرأة
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات	14	14	%100
الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .	14	6	%43
الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.	27	6	%22
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.	11	8	%73
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.	17	7	%41
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة وقادرة على الصمود، ومستدامة.	15	3	%20
الهدف 16: السلام، والعدل، والمؤسسات.	23	6	%26
الهدف 2: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.	13	1	%8
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها.	11	1	%9
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، وآثاره.	10	1	%10
الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.	25	1	%4
الهدف 6: ضمان توفر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع.	11	0	%0
الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	6	0	%0
الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.	12	0	%0
الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	13	0	%0

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	8	0	%0
الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.	14	0	%0
الإجمالي	244	54	%22

واستنادا إلى حجم المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في كل هدف؛ قامت الدراسة التي بين أيدينا؛ بإعادة تصنيف واستعراض الأهداف التنموية السبعة عشر؛ بطريقة تميز بين الأهداف فيما يتعلق بحجم تأثيرها المباشر أو غير المباشر على المرأة.

وفي هذا الإطار تم تقسيم الأهداف إلى ثلاثة أطر أو مجموعات:

المجموعة الأولى: أهداف أساسية لها دور مباشر في تعزيز مشاركة فعالة للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة؛ وهي:

الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف 3 – ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 11 – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات.

وتعتبر هذه الأهداف أساسية عند تناول قضية المساواة بين الجنسين؛ لأن تحققها من شأنه أن يعزز مشاركة المرأة في تحقيق التنمية المستدامة، وأن يدعم كذلك تحسن فرص حياتها بشكل مباشر، ومن نافلة القول إن هذه المجموعة من الأهداف؛ هي التي تشمل أكبر عدد من مؤشرات القياس ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.

المجموعة الثانية: أهداف مكملة، ولها دور غير مباشر في تعزيز دور المرأة في قيادة أهداف التنمية المستدامة؛ وهي:

الهدف 2 – القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 10 – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها.

الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

وتوصف هذه الأهداف بأنها مكملة من منظور المساواة بين الجنسين؛ لأن تحققها من شأنه تحسين البيئة المحيطة بتعزيز مشاركة المرأة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بعبارة أخرى؛ تدعم هذه الأهداف المرأة ولكن بشكل غير مباشر؛ عبر تحسين الفرص المحيطة بها. وتتسم أهداف هذه المجموعة بأن كلا منها يشمل على الأقل مؤشرا واحدا يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

المجموعة الثالثة: أهداف إضافية لتعزيز دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وهي:

الهدف 6 – ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

الهدف 7 – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 9 – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 14 – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15 – حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو

مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
الهدف 17 – تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وتساعد هذه المجموعة من الأهداف في تحقيق فرص أفضل للمرأة بشكل غير مباشر أيضا؛ لكنها تتسم بالأساس بأنها أهداف مشتركة بين الدول، أو ذات بعد يرتبط بالمشاركة العالمية، وتخضع عملية التحسن فيها للإطار المشترك بين عدة دول، أو تحتاج لإنفاق إضافي خارج مقدرة الدولة الواحدة، وهذه الأهداف لا يوجد بها أي مؤشر ذي صلة بالمساواة بين الجنسين.

6- واقع المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة في المنطقة العربية :

عند الحديث عن الصورة الواقعية للمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ تبرز عدة حقائق ترصدها الدراسة:

وتكشف إحصائيات دولية عن تحقيق عدد من الدول العربية لتقدم حقيقي على صعيد التنمية المستدامة بوجه عام، وقد ترافق هذا التقدم مع تحسن المؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين. وتكشف الإحصائيات كذلك أن أكثر الدول التي تواجه تحديات حقيقية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وبالمساواة بين الجنسين؛ هي الدول التي عانت من ظروف النزاعات المسلحة.

ويجري قياس عدم المساواة بين الجنسين –حسب الجدول الموضح أعلاه- بمؤشر يشتمل على قياس عدة مؤشرات فرعية؛ على رأسها وفيات الأمهات، والولادات الناتجة عن زواج مبكر، وعدد مقاعد المرأة في البرلمان، بالإضافة إلى تعليم الإناث حتى المرحلة الثانوية، ومشاركة المرأة في سوق العمل. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين (0) و(1)؛ فأعلى قيمة

أولا: يبدو من الصعوبة بمكان تقييم مسألة مثل تنفيذ التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ناهيك عن مدى مراعاتها لبعد المساواة بين الجنسين. وترجع الصعوبة إلى أكثر من عامل؛ أولها غياب صورة كاملة للإحصائيات ذات الصلة، فضلا عن غياب إحصائيات مراعية لبعد المساواة بين الجنسين، أما العامل الثاني فيتمثل في النزاعات المسلحة، وظروف عدم الاستقرار التي جعلت الأوضاع في المنطقة خارج إطار القياس.

وفي حين رصدت دراسات أن عام 2017 قد شهد –للأسف- تراجعا في الجهود الدولية الساعية لتقليل الفجوة بين الجنسين؛ بما يشمل فجوة المشاركة السياسية، والصحة، والتعليم، والعمل، والتمكين الاقتصادي؛ فقد أدت الأحداث التي عصفت بالمنطقة في السنوات الاخيرة -لاسيما النزاعات المسلحة والهجمات الإرهابية- إلى إبطاء الجهود العربية في مجال سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين إلى حد كبير.

ثانيا: إن هناك تباينا ملموسا فيما بين الدول العربية على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أو مدى النجاح في إدماج المساواة بين النوعين في التطبيق الوطني لأجندة التنمية.
وهي (1)؛ تعبر عن أعلى درجة للمساواة بين الجنسين في جميع المجالات، بينما تعبر أقل قيمة (0) عن وجود ترجيح للذكور على الإناث بشكل كلي في جميع المجالات في "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين" الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا؛ والذي يقيس الفجوة بين الجنسين في أربعة مجالات رئيسية (وهي: التحصيل التعليمي، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والفرص الاقتصادية، والتمكين السياسي)؛ حازت منطقة الشرق الأوسط و متقدمة عن باقي الوطن العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بينما تحتل العراق والسودان مراتب متأخرة في تحقيق تلك الأهداف.

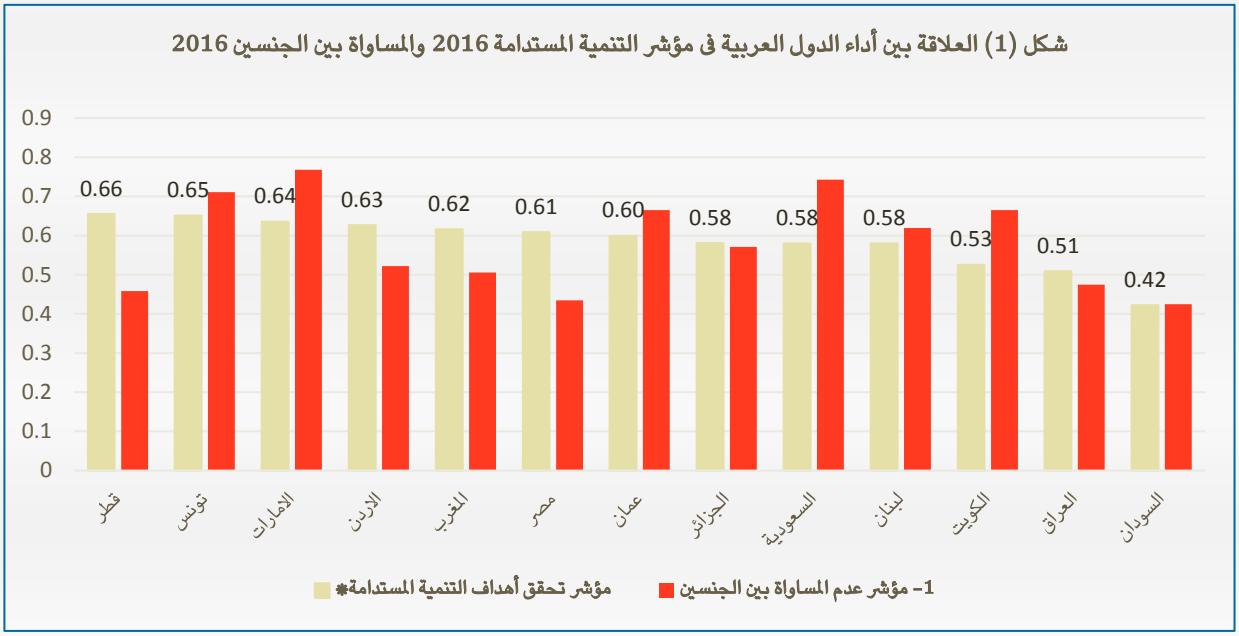

لأغراض المقارنة تم قسمة مؤشر أداء التنمية المستدامة على 100 كما تم حساب القيم المكملة لمؤشر إنعدام المساواة بين الجنسين (1- قيمة مؤشر انعدام المساواة)

المصدر: زاكس، جيه وآخرون، مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات – التقرير العالمي. نيويورك: مؤسسة برتلسامن وشبكة حلول التنمية المستدامة، (2016)
http://www.sdgindex.org/assets/files/SDG-Index-AR-V2.pdf

Source: Gender Inequality Index, UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME, 2016

وفي تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول عدم مساواة شمال أفريقيا عام 2017 على أدنى ترتيب في المؤشر؛ حيث بلغت الفجوة بين الجنسين 40٪ في المنطقة؛ بما يتطلب ما يقرب من 157 عاما لسدها.

وجاءت تونس بحسب نتائج هذا التقرير في المرتبة الأولى عربيا (في الترتيب 117 عالميا ضمن 144 دولة شملها هذا التقرير)، تليها الإمارات العربية المتحدة (المركز 120 عالميا)، والبحرين (المركز 126 عالميا)، وجاءت كل من اليمن (المركز 144 عالميا) وسوريا (المركز 142 عالميا) في المرتبتين الأخيرتين عربيا.

ثالثا: إن هناك جهدا عاما إيجابيا في الدول العربية نحو تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وإن بقي دون الطموح؛ فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالغاية الخامسة في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (والتي تنص على: "كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، ونسبة توليها للمناصب الإدارية")؛ يلحظ المراقب للمنطقة العربية أن الكثير من الدول أجرت إصلاحات قانونية ودستورية عديدة تشجع على زيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية والمجال العام، وقد بدا ذلك واضحا في الدول التي خاضت ثورات شعبية، وحتى في الدول التي لم تشهد ثورات؛ فقد شهدت تعديلات ديموقرطية في إطار حركة إصلاحات قادتها الحكومات. ويبلغ متوسط نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات العربية حوالي 19٪؛ وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي؛ والذي بلغ 23,65٪ في عام 2017 .

وفيما يتعلق بالهدف الثامن (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)؛ والذي تشمل قضاياه ما يتعلق بالبطالة بين الإناث؛ نجد أن معدل البطالة بين النساء في المنطقة العربية شهد انخفاضا طفيفا من 22,4٪ إلى 19,96٪ بين عامي 2000 و2015. ورغم ذلك؛ تظل الفجوة كبيرة بين الرجال والنساء في هذا المجال؛ حيث بلغ معدل البطالة بين الرجال في المنطقة في العام نفسه 8,96٪، بينما بلغ المعدل العالمي للبطالة 6,2٪ لنفس العام. وبحسب بيانات البنك الدولي؛ فإن نسبة البطالة بين النساء في الدول العربية قد انخفضت لتبلغ 18.2٪ في عام 2017؛ ولكن ما تزال النسبة

مرتفعة جدا، وتمثل فاقدا كبيرا في رأس المال العربي، وتؤدي للكثير من الظواهر غير المرغوب فيها على المستوى الاجتماعي؛ كالزواج المبكر. كذلك تشير بيانات البنك الدولي إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة العربية لا تتعدى (23٪)؛ وهي نسبة متدنية مقارنة بمنطقة شرق آسيا (65٪)، ودول منظمة التعاون الاقتصادي (59.٪).

ووفقا لدراسة أجراها معهد ماكينزي العالمي؛ فإنه إذا شاركت المرأة في العمل بمقدار مماثل تماما للرجل؛ يزيد الناتج الإجمالي العالمي بمقدار 28 تريليون دولار أمريكي؛ أي زيادة بواقع 26٪ عن الزيادة المتوقعة إذا ظلت نسب مشاركة المرأة كما هي. وبالنظر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فإن سد الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في أسواق العمل؛ يمكن أن يزيد الناتج الإجمالي لهذه المنطقة بواقع 47٪.

وفيما يتعلق بمؤشر الشمول المالي؛ الذي يقوم على أن إتاحة الخدمات المالية الرسمية بتكلفة مناسبة، وتشجيع استخدامها هو من أهم الأولويات الرئيسية لدفع عجلة التنمية؛ فتشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 - على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- أن نسبة الرجال الذين يمتلكون حسابا مصرفيا تبلغ 52٪، بينما تقل النسبة إلى 35٪ فقط بالنسبة للنساء؛ أي إن الفجوة تتسع لتبلغ 17٪؛ وهي الفجوة الأعلى بين جميع المناطق.

وفيما يتعلق بالهدف الحادي عشر (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)؛ والذي تضم مؤشراته إنهاء العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ نجد أن أغلب الدول العربية تعمل على مكافحة هذا النوع من العنف، ويتبنى عدد متزايد من هذه الدول قوانين واستراتيجيات لمكافحة العنف ضد المرأة؛ فهناك 5 دول عربية (هي: الأردن، والبحرين، وتونس، ولبنان، والمغرب) لديها بالفعل قوانين لمناهضة العنف ضد المرأة، أو العنف الأسري، فضلا عن إقليم كردستان العراق؛ ومع ذلك تظل ظاهرة العنف واقعا يوميا تعانيه المرأة؛ وهو يزيد في مناطق عدم الاستقرار، وبين ضحايا النزاعات المسلحة.

وفيما يؤكد الهدف السادس عشر "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع على جميع المستويات"؛ فقد شهدت المنطقة العربية للأسف حوالي 18٪ من الصراعات التي حدثت بين عامي 1948 و2014 على مستوى العالم؛ رغم أن عدد سكان المنطقة العربية لا يتجاوز 5٪ من إجمالي سكان العالم. وفي عام 2014 كانت المنطقة العربية الموطن الرئيسي لحوالي 47٪ من مجموع النازحين داخليا، وحوالي 57,5٪ من اللاجئين في العالم كله؛ الذين نزحوا قسرا بسبب النزاعات والعنف، وفي نفس العام شهدت المنطقة العربية 45٪ من الهجمات الإرهابية و68٪ من الوفيات المرتبطة بالمعارك على المستوى العالمي. وترتب هذه السياقات الكثير من التحديات أمام المرأة؛ حيث إن النساء والأطفال من أكثر المتضررين بالنزاعات، وتمثل المرأة حوالي 44٪ من إجمالي اللاجئين في المنطقة العربية الذين يقدر عددهم بحوالي 8.1 ملايين لاجئ ولاجئة.

7- الفرص والتحديات :

وقد رصدت الدراسة عددا أساسيا من التحديات التي تواجه المرأة في المجتمعات العربية، متسببة في الحفاظ على أوضاع عدم المساواة الهيكلية؛ يأتي على رأس هذه التحديات تلك المتعلقة بالثقافة السائدة، والموروث الاجتماعي للمرأة. إن الثقافة المجتمعية القائمة على العادات والتقاليد والتي تلقي بتأثيراتها القوية على التأويلات الدينية -لتشكل بدورها رافدا مهما في تلك الثقافة- هي أهم قيد يواجه تحقيق المساواة بين الجنسين. وتزداد هيمنة هذه الثقافة التقليدية في الريف والبادية، والتجمعات السكانية الشعبية، والمناطق النائية والمهمشة؛ فرغم أن المرأة تبذل جهودا كبرى داخل هذه المجتمعات؛ إلا أن هذه الجهود لا يتم تقديرها، وتبقى أسيرة لنظرة محافظة؛ تضع المرأة في إطار المجال الخاص المتعلق بخدمة المنزل والعائلة الممتدة فحسب؛ دون المجال العام بما يشمله من عمليات صنع واتخاذ القرار، وتنتج هذه الثقافة بالمثل توزيعا غير عادل للموارد

المجتمعية؛ إذ تميل إلى تركيز الثروات في يد الذكور دون الإناث؛ بحكم ما تمنحه للرجال من حرية للحركة، واتخاذ القرار دون النساء.

ورغم ما ترصده الدراسة من تحسن كمي في مستويات تعليم المرأة، وازدياد معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية؛ إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة؛ مما يؤكد ضرورة تطوير محتوى ثقافي وتعليمي متطور؛ يتم تصميمه لمواجهة الثقافة المجتمعية التمييزية، وضربها من الجذور.

ولا شك أن هذه الثقافة التمييزية التي تميل إلى تجريد النساء من الموارد؛ تؤدي إلى خلق نوع من الهشاشة العامة لدى النساء؛ ليصبحن أكثر تأثرا بالأزمات بوجه عام. وفي مجتمعات تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة؛ تصبح النساء هن الأفقر بين الفقراء؛ وهو ما نعرفه بظاهرة تأنيث الفقر. وتمثل هذه الظاهرة بدورها تحديا آخر مهما أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وتفرض ضرورة تصميم سياسات تنموية مراعية للظروف الخاصة بالفقيرات، ساعية لتوزيع عادل لثمار التنمية.

واتصالا بالنقطة السابقة؛ ترصد الدراسة كذلك تحديات تتصل بسياسات الاندماج الاقتصادي والإصلاح الهيكلي؛ فالأزمات الاقتصادية غالبا ما يقع عبؤها الأكبر على الإناث في سوق العمل؛ سواء فى الأجلين القصير والطويل؛ فهن الطرف الأكثر خضوعا لإكراهات الطرد من سوق العمل، والأكثر تعرضا لظروف العمل غير العادلة، والأكثر لجوءا للقطاع غير الرسمي الذي تغيب فيه الحقوق إلى حد كبير. ويشير الواقع إلى تركز عمل الإناث في قطاعات الزراعة، والخدمات الاجتماعية والشخصية والحكومية، والصناعات التحويلية، والتجارة؛ وذلك على عكس الذكور الذين يتنوع هيكل التشغيل الخاص بهم.

ورغم ما تشهده الساحة العربية من تطور مهم على صعيد تطوير قوانين وتشريعات ودساتير تعزز النهوض بالمرأة في المنطقة؛ يبقى نجاح هذه الأطر التنظيمية والتشريعية مرهونا بترافقها مع إجراءات ردع فاعلة ونافذة لمظاهر التمييز والعنف ضد المرأة، وكذا بترافقها مع برامج توعوية للمرأة لتعريفها بحقوقها، وكذا برامج موسعة لنشر ثقافة مجتمعية صديقة للمرأة، ومؤيدة لحقوقها القانونية، ومساعدة على إنفاذ القوانين، وعدم حبسها داخل الأوراق دون الواقع .

ترصد الدراسة كذلك التحدي الخاص بغياب البيانات الكافية عن التنمية المستدامة بوجه عام، وعن أوضاع النساء بوجه خاص؛ الأمر الذي يعد قيدا على عمليات تطوير حقيقية في أوضاع المرأة.

ولعل أهم تحد يواجه المرأة العربية في الآونة الراهنة -والذي ما تفتأ الدراسة تشير إليه- هو التحدي المرتبط بالنزاعات المسلحة والإرهاب، وعدم الاستقرار، فضلا عن تحدي الاحتلال المستمر في فلسطين؛ فلا شك أن لهذه الأزمات الضخمة آثارا سلبية عميقة على المنطقة العربية ككل، وعلى النساء بصفة خاصة؛ بصفتهن أهم الضحايا بامتياز. والراصد لأوضاع النساء في وضع اللجوء أو النزوح؛ سيلمس كيف أنهن أكثر تعرضا لأنواع متنوعة من العنف القائم على النوع، فضلا عن إجبار الفتيات على الزواج المبكر؛ حفاظا على شرفهن، أو توفيرا لنفقاتهن، فضلا عن حجم التسرب الكبير من صفوف الدراسة؛ والذي تزيد معدلاته لجميع الأطفال؛ لاسيما الفتيات الصغار.

في المقابل ترصد الدراسة مجموعة من الفرص؛ التي يمكن استغلالها لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ من ذلك المناخ السياسي المساند لدور المرأة؛ والذي يشمل إلى جانب الأطر الدستورية والتشريعية فتح المجال للمرأة لتولي أعلى المناصب، ومن الفرص المهمة أيضا تحسن فرص تعليم الفتيات؛ وخاصة فرصهن في الوصول للتعليم الجامعي، والظهور المتزايد لمنصات ريادة الأعمال؛ التي ساهمت في إعطاء فرصة غير مسبوقة للنساء صاحبات المشروعات والمبدعات لأن تتلقى أفكارهن الدعم المالي، والتدريب، والدعم الفني اللازم لتحويل تلك الأفكار إلى مبادرات ومشروعات .

تشير الدراسة كذلك إلى فرصة مهمة؛ قوامها حركة إحياء الوعي بقضايا المرأة؛ التي توفرها بشكل خاص المنظمات الدولية، والوطنية العامة والأهلية العاملة فى مجال المرأة؛

حيث تتميز جهودها بالتنوع؛ فهي توفر العديد من البيانات، والدراسات، والتدخلات حول قضايا المرأة، وتسعى بشكل حثيث إلى الوصول إلى تمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؛ وهي جهود يتوقع أن تثمر حال استمرارها.

وتلفت الدراسة بوجه خاص إلى سياق مهم؛ يعتبر في حد ذاته فرصة كبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم دور المرأة في التنمية، وكذا دعم دمج احتياجات[1] المرأة وأدوارها في التنمية؛ ألا وهو التطور التكنولوجي؛ الذي يحمل ملامح عديدة. وتقوم التكنولوجيا كما تظهر الدراسة بأدوار عديدة؛ نذكر منها التكنولوجيا كوسيط في التعليم والتوعية، والتكنولوجيا كأداة اتصال وترويج ومناصرة وحشد للدعم، والتكنولوجيا كأداة اقتصادية؛ مثل الصيرفة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني... إلخ. وعلى سبيل المثال لفتت الدراسة النظر في غير موطن إلى الدور الذي تلعبه تكنولوجيا التواصل الاجتماعي كأداة لتعزيز الجهود الجماعية للدفاع عن حقوق النساء؛ نظرا لما تمثله المنصات الاجتماعية من دعم لأصوات النساء في التعبير عن قضاياهن داخل المجتمع، وداخل أماكن العمل؛ وما تمثله من منفذ لإلقاء الضوء على حالات التمييز ضد النساء.

8- أفضل الممارسات في المنطقة العربية والعالم:

قامت الدراسة بحشد عدد كبير من الممارسات الجيدة فيما يتعلق بكفاءة إدماج المساواة بين الجنسين في التنمية، وقد تضمن كل فصل مجموعة من التجارب الناجحة ذات الصلة بالهدف المعني.

فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بمؤشر التمكين السياسي للمرأة؛ ساقت الدراسة تجربة أيسلندا التي احتلت الترتيب الأول عالميا في سد فجوة النوع خلال عام 2016؛ حيث قامت الحكومة والاتحادات النسائية بتعزيز التمكين السياسي للمرأة؛ من خلال دعم فرص المرأة في الفوز بالانتخابات التشريعية، وكذا تجربة نيكاراجوا التي اعتمدت قانونا يلزم الأحزاب أن يكون 50٪ من مرشحيهم نساء؛ مما زاد عدد عضوات البرلمان إلى نسبة 46٪، وأيضا ما قامت به دول مثل؛ رواندا، وبوروندي، وبنين، وناميبيا، وغينيا، وبوتسوانا؛ التي خصصت حصصا للمرأة في مختلف المناصب والوظائف العامة؛ مما أدى إلى تحقيق طفرات نسب مشاركة المرأة في المؤسسات كافة.

وعلى صعيد التمكين الاقتصادي؛ لفتت الدراسة النظر إلى تجربة بنجلاديش الناجحة في مجال التمويل متناهي الصغر الموجه للمرأة؛ حيث تم خلال التجربة تأهيل السيدات لمدة ستة أشهر على كيفية إدارة المشاريع والأموال، قبل إعطائهن الدفعات الأولى من التمويل، ونتج عن هذا البرنامج زيادة ملحوظة في دخل السيدات المشاركات. وكذا تجربة مدغشقر؛ التي استطاعت برامج التحويلات النقدية المشروطة فيها؛ أن تحد من الفقر المدقع الذي يصيب 70٪ من السكان؛ حيث اشترطت تلك التحويلات على الأمهات المستفيدات الالتزام بضوابط غذائية لأطفالهن في مراحل الطفولة المبكرة، كما اشترطت حضور السيدات برامج إعداد لمختلف الأعمال، وتدريبات على مهارات القيادة، والتخطيط المالي، وتطوير أنشطة الأعمال، وزيادة الوعي بالتغذية الصحية؛ بهدف تغيير النهج السلوكي للمرأة، وتجربة السودان في تأسيس صندوق لضمان المشروعات الصغيرة في عام 2007؛ لتوجيه 30٪ من القروض الائتمانية في مجال التمويل متناهي الصغر إلى النساء في مشروعات تغطي مجالات اقتصادية وبيئية واجتماعية.

وعلى صعيد المساواة في التعليم؛ ساقت الدراسة تجربة بيرو بين عامي 2009 و2015؛ حيث حققت بعض أسرع معدلات للنمو في نواتج التعليم الإجمالية؛ فقد وضعت امتحانات موحدة بغرض قياس مستوى التعليم في المدارس، ثم ركزت على رفع مستوى الطلاب في المناطق الأقل جودة، وأدى ذلك إلى تحسن مهارات القراءة في الصفوف الدراسية الأولى تحسنا كبيرا؛ حيث وصلت نسبة الطلاب المحققين للمستوى المعرفي المرجو من المناهج إلى 26٪ في عام 2015 مقارنة

بـ7٪ عام 2007. وأيضا تجارب دول؛ مثل البرازيل، والمكسيك؛ اللتين استخدمتا صيغا تمويلية مبتكرة لتحسين وتوفير التعليم، واستهداف فئات محددة؛ لاسيما من الفتيات والطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وتغطية تكاليف المدارس الصغيرة والنائية، وتطوير برامج تعليمية شاملة، والتدريب الخاص للمعلمين في المدارس.

وفي مجال مناهضة العنف؛ ساقت الدراسة تجربة كوريا الجنوبية في تطبيق نظام شامل؛ يمكن ضحايا العنف الجنسي من الإبلاغ عن الجرائم، والحصول على الحماية؛ من خلال الخطوط الساخنة على مدار 24 ساعة طوال الأسبوع، ومراكز الخدمة المتكاملة، والمجموعات الاستشارية القانونية والطبية.

وأبرزت الدراسة تجربة البرازيل والمكسيك ومصر في تخصيص سيارات للإناث فقط في وسائل النقل العام؛ مثل مترو الأنفاق، والقطارات المحلية، والحافلات، وسيارات الأجرة (في بعض الوقت، أو في كل وقت)، وتجربة مصر في الاستعانة بمجموعات من عناصر الشرطة النسائية من أجل حماية النساء في الأماكن العامة -خاصة مناطق الازدحام- من التحرش

كذلك أبرزت الدراسة تجربة المغرب الرائدة في مراجعة قوانين الأحوال الشخصية والأسرة، وإصدار ما يعرف بالمدونة؛ التي كانت خطوة أساسية في تحقيق المساواة بين الجنسين.

وتتضمن الدراسة عشرات الأمثلة للتجارب والممارسات الجيدة؛ التي يمكن أن تشكل دليلا للحكومات ومتخذي القرار في مجال دعم المرأة وحمايتها، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

9- دور التكنولوجيا في دعم إدماج المساواة بين الجنسين في التنمية المستدامة:

حرصت الدراسة على إفراد جزء مستقل في ذيل كل فصل؛ لإبراز دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الهدف محل الفصل، وبصفة خاصة دورها في تعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال ركزت الدراسة على دور التكولوجيا (التطورات التكنولوجية بوجه عام، أو التطبيقات التكنولوجية التي يمكن أن تستخدمها المرأة) في دعم المرأة الفقيرة، ودعم المرأة في سوق العمل.

ومن ضمن الأمثلة التي طرحتها الدراسة من الواقع العملي قدرة التكنولوجيا على توفير عمل للمرأة؛ مثل نشاط بيع المنتجات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فلا شك أن الإنترنت يقدم فرصا واسعة لتسويق منتجات المرأة، فضلا عن أن أنشطة مثل الكتابة وإجراء البحوث، والترجمة، أو البرمجة، أو إعداد التقارير الصحفية؛ لا تحتاج إلا لامتلاك جهاز إلكتروني موصول بالإنترنت، وحساب بنكي فقط.

وتلعب منصات التوظيف الإلكترونية دورا غير مسبوق في توفير فرص عمل للمرأة، وبعضها أصبح يحدد وظائف يراها أفضل للإناث من الذكور، وعلى رأسها وظائف خدمة العملاء، والعلاقات العامة، والتعامل مع الجمهور في خدمات البيع والشراء.

ويمكن أن يوفر الإنترنت فرصا تعليمية للمرأة التي تعاني من صعوبات اجتماعية في التحرك والانتقال لمواقع الفصول والمدارس؛ سواء في مراحل تعليم الكبار، أو للحد من تداعيات الارتداد للأمية في حالات التسرب من التعليم .

ويمكن صياغة الكثير من البرامج التوعوية في جميع المجالات، وبثها للمرأة في سائر السياقات الاجتماعية والجغرافية؛ عبر منصات إلكترونية.

وفي الآونة الأخيرة ظهرت تطبيقات إلكترونية متاحة على الهواتف الذكية؛ تعمل على مواجهة العنف والتحرش، وبعض هذه التطبيقات يكتفي بنشر الوعي حول هذه القضايا، وبعضها يقدم حلولا لإسعاف المرأة إذا ما واجهت أي حالة لمحاولة تحرش أو اغتصاب.

ويمكن من خلال التطورات التكنولوجية الحالية؛ إنشاء حملات على مواقع التواصل الاجتماعي لمواجهة الأفكار المتطرفة، ومواجهة العنف ضد النساء، كما يمكن من خلالها إنشاء منصات تدريب للنساء منخفضة التكلفة؛ لرفع وعيهن بخصوص حقوقهن، أو تطوير مهاراتهن في مجالات بعينها.

هذه مجرد أمثلة محدودة على إمكانيات التكنولوجيا في

تحقيق هدف المساواة؛ إلا أن استفادة النساء من تكنولوجيا المعلومات؛ ترتبط بالتأكيد بتوافر المهارات الأساسية لاستخدام التكنولوجيا؛ مما يتطلب ضرورة تضمين التعريف بالمبادئ الأساسية لاستخدام الحاسب الإلكتروني في البرامج الموجهة للنساء المهمشات بكافة أنماطهن.

10- الأجندة التنموية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

تعتبر الجهود الراهنة في مجال دعم المساوة بين الجنسين، ودمجها في أجندة التنمية المستدامة (في مستويات؛ التخطيط، والتنفيذ، والتقييم) جهودا تراكمية؛ تبنى فوق الجهود الدولية المتواصلة منذ عقود لتكريس حقوق الإنسان بوجه عام، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بوجه خاص. في هذا الإطار؛ تضع الدراسة بين يدي القاريء مرفقا يمثل بيانا توضيحيا للعلاقة بين أهداف وغايات الأجندة الدولية للتنمية المستدامة -والتي أصبحت الوثيقة المرجعية فيما يتعلق بجهود التنمية الدولية- وبين مواد ونصوص الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة؛ التي تعتبر بدورها الوثيقة المرجعية في ميدان المساواة بين الجنسين.

ويؤكد هذا الربط أصالة وأهمية المطلب الذي تعبر عنه النصوص المختلفة، كما ييسر على المعنيين بقضايا المرأة - بصفة خاصة- الربط بين عملهم المتخصص، وبين الأجندة التنموية؛ بوصفها الإطار الأشمل للعمل التنموي في المجتمع، كذلك يدعم هذا الربط عملية إدماج المساواة بين الجنسين في أجندة التنمية المستدامة؛ كونه يقدم شروحا توضيحية لكل غاية تنموية من منظور المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وباستخدام اللغة الخاصة بتمكين المرأة

نظرة على الأداء العام للمرأة فى المنطقة العربية فى أهداف التنمية المستدامة

تواجه المرأة في المنطقة العربية العديد من التحديات على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ بيد أن التحدي الرئيسي الذي يواجهها في هذا السياق هو ما تعكسه الصورة السائدة في المجتمع عنها وعن دورها في المجتمع، وأثر هذه الصورة على رؤية المرأة لذاتها، وإداركها لإمكانياتها، وقدرتها على اقتناص الفرص المتاحة أمامها، وعلى مطالبتها بحقوقها على النحو الذي يحقق لها المساواة الكاملة في مجتمعها. ولا يمكن للمرأة أن تتغلب على هذا التحدي دون إدراك الدول والحكومات للدور المحوري الذي تقوم به المرأة، وعملها على تبني سياسات من شأنها تمكين النساء من اكتساب تلك الحقوق.

وتعد قضية انعدام المساواة بين الجنسين عائقا حقيقيا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فالنساء هن الفئة الأقل في الوصول للموارد، كما أنهن يمثلن الحلقة الأضعف في التنمية؛ ويتضح ذلك عند مراجعة أداء الجنسين داخل أي مؤشر؛ حيث نري أن نصيب المرأة هو الأقل بلا استثناء؛ ومن هنا فإن التحسن في الأداء التنموي بشكل عام؛ يرتبط بالتحسن في أوضاع المساواة بين الجنسين؛ إذ إن النساء يمثلن نصف السكان، ويلعبن أدوارا مهمة داخل المجتمعات.

وبالرجوع إلى أداء مؤشر المساواة بين الجنسيين؛ فإننا نجد ارتفاعا في نسبة عدم المساواة في الوطن العربي (0.535)، مقارنة بدول أوروبا وآسيا الوسطى (0.279)، ومقارنة بالمتوسط العالمي (0.443) [2]؛ حيث يواجه دور المرأة -في المنطقة العربية- في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تحديات متعددة الأبعاد؛ تشمل بعد النوع الاجتماعي، والعمر، والطبقة الاجتماعية، والمستوى الاقتصادي، والحالة التعليمية، والإثنيات العرقية؛ وحتى حالة الهجرة، كما أننا لا يمكن أن ننكر تأثير حالة عدم استقرار الاقتصاد العالمي، ودورها في زيادة الضغوط على الفقراء؛ خاصة على النساء اللاتي يصبحن أكثر عرضة لفقدان الوظائف في ظل تلك الضغوط، وهناك أيضا تأثير التغير المناخي والتصحر على حالة الأراضي الزراعية؛ التي يعمل بها معظم النساء أعمالا غير مدفوعة، أيضا تأثير الحروب وحالات عدم الاستقرار السياسي؛ التي تعصف بالنساء والأطفال والأسر، وتجبر النساء وأطفالهن على الهجرة القسرية، ومواجهة خطر الموت.

إن علاقة المرأة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ هي علاقة أكثر محورية مما تبدو عليه؛ فعندما تواجه الأسرة خطر الجوع؛ تعطي الأم الأولوية لإطعام أطفالها وزوجها على حساب طعامها، كما أن سعي الفتيات المستمر والمضني في الحصول على فرص تعليم أفضل؛ لا يضمن حصولهن على فرص متساوية في سوق العمل، ورغم الجهد المبذول من جانب النساء لضمان حقهن في المشاركة السياسية؛ لا تتعدى نسبة تمثيلهن 23.7٪ في جميع البرلمانات على مستوى العالم، أما النساء العاملات؛ فإنهن يحتجن 68 عاما على الأقل للقضاء على فجوة الأجر غير المتساوي بين الرجال وبين النساء، وعلى مستوى العالم تقوم المرأة بـما يوازي 2.6٪ من الأعمال غير مدفوعة الأجر مقابل الرجل، كما تعمل النساء على توفير مياه الشرب للأسر غير المتصلة بمرفق مياه، كما تقوم بجمع الحطب أيضا للأسر غير المتصلة بمصدر طاقة مستمر. وتلعب النساء دورا محوريا في الإستهلاك المستدام؛ حيث تقوم عادة بمعظم عمليات الشراء للمنتجات والأجهزة التي تحتاجها الأسرة، كما تلعب دورا رئيسيا في تدوير

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر المساواة بين الجنسين,
http://hdr.undp.org/en/composite/GII

المخلفات؛ ورغم كل ذلك فإننا نجد أنها لا تحظى بالمشاركة الكافية لتعزيز دورها في تحقيق تلك الأهداف.

وهكذا فإن دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضروري ومحوري؛ لكنه لا يلقى الدعم الكافي؛ رغم أن جهود النساء وطاقاتها تكاد تشمل جميع المناحي في الأسرة، والمجتمع، والدولة، ومساهماتها في هذا الإطار مشهودة؛ لكنها مازالت بحاجة لمن يذلل العقبات أمامها لتزيد من فاعلية هذا الدور.

وقد صممت هذه الدراسة لتكون دليلا استرشاديا للحكومات العربية، وصناع القرار، وكافة الشركاء المعنيين بدمج عنصر المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في القرارات والسياسات المتخذة في إطار تحقيق الأهداف الـ17 للتنمية المستدامة.

وتقوم هذه الدراسة على عرض العلاقة بين جميع أهداف التنمية المستدامة وبين المساواة بين الجنسين لكل هدف على حدة، كما تعرض توصيات ومقترحات وآليات لمواجهة الفروق المباشرة وغير المباشرة بين الجنسين في الوطن العربي، وتتسم طريقة التحليل المستخدمة في هذا الدليل بمراعاة الأبعاد الثقافية، والاجتماعية، والأوضاع السياسية التي يتسم بها الوطن العربي؛ ومن ثم تعالج التوصيات القضايا العامة للمرأة، والتحديات الخاصة المتصلة بدول المنطقة.

وقد أعد هذه الدراسة فريق عمل من الخبراء في مختلف مجالات التنمية؛ كل في مجال تخصصه، واعتمد فريق العمل منهجية عمل موحدة في كل أقسام الدراسة، مع استخدام البيانات الواردة بقاعدة أهداف التنمية المستدامة التابعة للبنك الدولي، بالإضافة إلى التقارير والدراسات التي أعدتها المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث دوائر للتنمية المستدامة، وقد تم اتخاذ معياري توافر البيانات على مستوى النوع الاجتماعي داخل الهدف، وعلاقة الهدف بالاحتياجات الضرورية؛ لتمكين المرأة كأساس للتقسيم، وواقعية الإطار الزمني المتاح حتى 2030. وتشمل الدائرة الأولى الأهداف ذات الصلة المباشرة بأوضاع المرأة في المنطقة العربية، وتشمل الدائرة الثانية الأهداف المكملة لتعزيز مشاركة المرأة في المنطقة العربية، وتشمل الدائرة الثالثة الأهداف الإضافية لتعزيز مشاركة المرأة في المنطقة العربية لتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل كل دائرة؛ مجموعة أهداف من الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.

ويعتمد التحليل داخل الدراسة على منهجية موحدة؛ تبدأ بربط الهدف بأوضاع النساء في الوطن العربي، وأداء الدول العربية في بعض مؤشراته، ثم تعرض الفرص والتحديات أمام المرأة في المنطقة العربية فيما يتعلق بتحقيقه، ثم تتناول الدراسة التطورات التكنولوجية الداعمة لتحقيق هذا الهدف، وأخيرا تتناول الدراسة أهم التوصيات والآليات والمنهجيات التي يجب على الدول العربية تبنيها؛ لدعم دور المرأة -في المنطقة العربية- في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتختتم الدراسة بالتأكيد على محورية دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ من خلال الإشارة إلى التوافق بين الالتزامات الدولية في مجال المرأة (ممثلة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: السيداو) وبين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وتشهد الدول العربية أداء متباينا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد يرجع انخفاض الأداء التنموي المستدام في بعض الدول؛ إلى غياب صورة كاملة لإحصائيات المنطقة يمكن البناء عليها، والحكم على الأداء التنموي من خلالها؛ كما أن القياسات أصبحت الآن خارج السياق؛ بسبب تأثر الدول بتغييرات دولية وإقليمية. ويشير مؤشر تحقق أهداف التنمية المستدامة إلى أن دولا؛ مثل قطر، وتونس، والإمارات؛ تحتل مراتب متقدمة عن باقي الوطن العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ بينما تحتل العراق، والسودان مراتب متأخرة في تحقيق تلك الأهداف.

ويبرز ذلك في تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول عدم المساواة بين الجنسين؛ والذي يقيس الفقد في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة بين الجنسيين؛ حيث يجمع بين

قياس الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة وبين الحالة الاقتصادية[3]. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و1 كأعلى وأقل قيمة على التوالى؛ فتعبر أعلى قيمة عن المساواة بين الجنسين في جميع الأبعاد، بينما تعبر أقل قيمة على وجود ترجيح بشكل كلي لأحد الجنسين في كل الأبعاد[4]. وقد عرض المؤشر بشكل تفصيلي وضع المرأة في المنطقة العربية عام 2016؛ حيث أوضح المؤشر أن بعض الدول قد أحرزت مراتب متقدمة في المؤشر؛ منها الإمارات، والبحرين، وليبيا، وكذلك عمان، وتونس، والكويت، والسعودية؛ ولكن دولا أخرى تواجه تحديات حقيقية في المساواة الاجتماعية؛ على رأسها اليمن، وسوريا؛ لاعتبارات عدم الاستقرار الأمني، وهناك دول أخرى مثل السودان وموريتانيا؛ أخذت مراتب متأخرة أيضا. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود علاقة تزامن واضحة بين المؤشرين في بيانات تونس، والإمارات، وعمان، والسودان؛ إلا أن ذلك التزامن غير ملحوظ في بيانات قطر، والأردن، والمغرب.

شكل (1) العلاقة بين أداء الدول العربية فى مؤشر التنمية المستدامة 2016 والمساواة بين الجنسين 2016

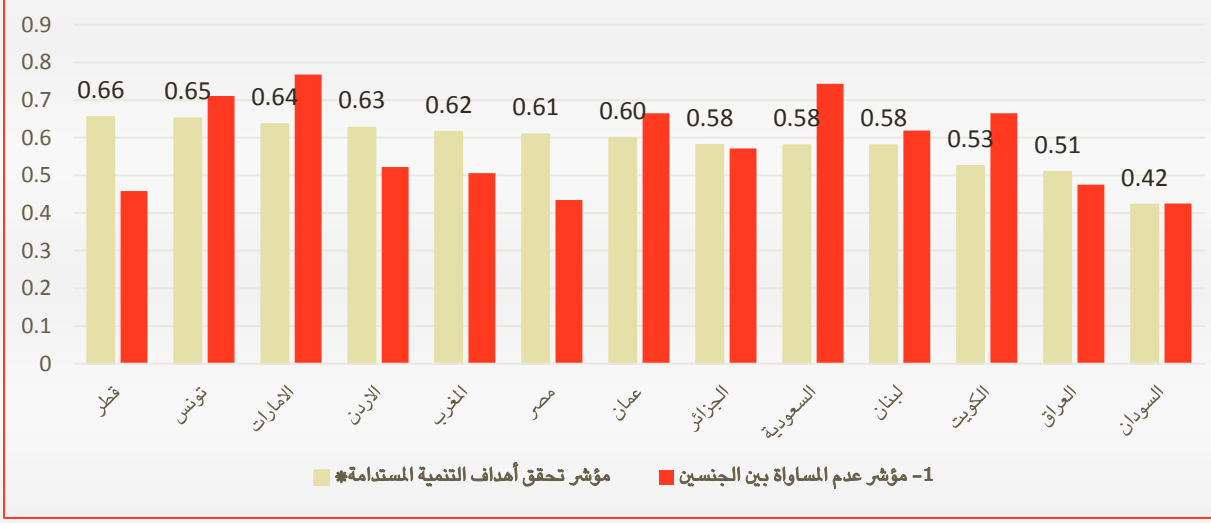

لأغراض المقارنة تم قسمة مؤشر أداء التنمية المستدامة على 100 كما تم حساب القيم المكملة لمؤشر إنعدام المساواة بين الجنسين (1- قيمة مؤشر انعدام المساواة)
المصدر: زاكس، جيه وآخرون، مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات – التقرير العالمي. نيويورك: مؤسسة برتلسامن وشبكة حلول التنمية المستدامة، (2016)
http://www.sdgindex.org/assets/files/SDG-Index-AR-V2.pdf
Source: Gender Inequality Index, UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME, 2016

وتغطي مؤشرات التنمية المستدامة نطاقا واسعا من الأهداف والغايات والمؤشرات؛ والتي تعكس الرؤى الطموحة لمستقبل التنمية في العالم؛ وهي تشمل 17 هدفا؛ يتم تحقيقها من خلال 169 غاية، ويساهم في قياس نتائجها 244 مؤشرا؛ منها 12 مؤشرا مكررين؛ لذا فقد وصلت إلى 232 مؤشرا. وبمراجعة أهداف التنمية المستدامة طبقا لمدى إدماج مؤشرات المساواة بين الجنسين بكل هدف؛ تم تحديد 54 مؤشرا كأهداف خاصة بالمساواة بين الجنسين داخل أهداف التنمية المستدامة؛ وذلك بنسبة 22٪ من إجمالي الأهداف؛ كما هو موضح في الجدول التالي. ومن هذه الأهداف توجد 6 أهداف لا تغطيها بيانات على مستوى المساواة بين الجنسين؛ كما هو موضح في الجدول السابق؛ وهي الأهداف: 6، و7، و 9، و 12، و 14، و 15[5].

[3] http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii
[4] UNDP, Human Development Report 2016, Technical notes: http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2016_technical_notes_0.pdf

[5] ESCAP Sub-regional Workshop on Data and Statistics for the Sustainable Development Goals (SDGs), Monitoring the SDGs from a Gender Perspective: UN Women's contribution, 2016

جدول (1): الكفاية الإحصائية لمؤشرات قياس أوضاع المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة

الهدف	إجمالي عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المتعلقة بالمرأة	نسبة المؤشرات المتعلقة بالمرأة
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات	14	14	٪100
الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .	14	6	٪43
الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.	27	6	٪22
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.	11	8	٪73
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.	17	7	٪41
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة وقادرة على الصمود، ومستدامة.	15	3	٪20
الهدف 16: السلام، والعدل، والمؤسسات.	23	6	٪26
الهدف 2: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.	13	1	٪8
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها.	11	1	٪9
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، وآثاره.	10	1	٪10
الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.	25	1	٪4
الهدف 6: ضمان توفر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع.	11	0	٪0
الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	6	0	٪0
الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.	12	0	٪0
الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	13	0	٪0
الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	8	0	٪0

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.	14	0	٪0
الإجمالي	244	54	٪22

وبالنسبة لقضية توفر البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة؛ يتم تصنيف المؤشرات إلى ثلاثة أطر استنادا إلى مستوى تطورها المنهجي، وتوفر البيانات، ويمثل اكتمال وحداثة البيانات قيدا حقيقيا على متابعة أهداف التنمية المستدامة؛ لذا فمن الضروري العمل على تطوير الإطار المنهجي لجمع البيانات؛ على النحو الذي يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الإطار	عدد المؤشرات	الوضع الحالي	الإتاحة على المستوى العربي
الإطار الأول	93	المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية، والمنهجية، والمعايير المقررة المتاحة، والبيانات التي تصدرها البلدان بانتظام.	بيانات الإطار متاحة لمعظم الدول؛ ولكن البيانات بعضها قديم نسبيا؛ حيث يعود إلى عام 2012.
الإطار الثاني	66	المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية، والمنهجية، والمعايير المقررة المتاحة؛ ولكن البيانات لا يتم جمعها بانتظام من قبل البلدان.	بيانات الإطار متاحة لبعض الدول؛ ولكن البيانات قديمة نسبيا؛ حيث تعود إلى عام 2008.
الإطار الثالث	68	المؤشر لا توجد فيه منهجية، أو معايير محددة؛ فالمنهجية والمعايير يجري تطويرها.	جميع بيانات الإطار غير متاحة؛ عدا مؤشر واحد فقط؛ هو 16. 10. ؛ 1؛ فهو متاح لبعض الدول.
أخرى	5	لم يحدد موقفها	

قد يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو المطروح دوليا إلى نطاق زمني يتخطى عام 2030، خاصة أن الوقت المتبقي للوصول لعام 2030 بات قريبا جدا (في حدود اثني عشر عاما من الآن). ومع الأخذ في الاعتبار أبعاد فاعلية تحقق الأهداف بالنسبة للمرأة؛ فيقترح أن تصوغ المرأة في الوطن العربي أولوياتها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على النحو التالي:

- **الدائرة الأولي: أهداف أساسية لها دور مباشر في تعزيز مشاركة فعالة للمرأة في المنطقة العربية في تحقيق التنمية المستدامة.**
- **الدائرة الثانية: أهداف مكملة، ولها دور غير مباشر في تعزيز دور المرأة في المنطقة العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
- **الدائرة الثالثة: أهداف إضافية لتعزيز دور المرأة في المنطقة العربية؛ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

وتشمل الأهداف الأساسية لتعزيز مشاركة المرأة -في المنطقة العربية- في تحقيق التنمية المستدامة؛ مجموعة الأهداف التى تظهر فيها مؤشرات خاصة بتمثيل المرأة؛ بنسبة تزيد عن 20٪؛ وهي الأهداف: 5، و1، و4، و3، و8، و11، و16 بترتيب أهميتها لقضية المرأة.

وتشمل الأهداف المكملة لتعزيز مشاركة المرأة -في المنطقة العربية- في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تلك الأهداف التي تبلغ فيها مؤشرات المرأة ما بين 20٪ إلى 1٪، وقد صيغت أهداف المجموعة الثانية؛ لتشمل الأهداف التي بها

مؤشر على الأقل للمساواة بين الجنسين؛ وهي الأهداف 2، و10، و13، و17.

وتشمل الأهداف الإضافية لتعزيز مشاركة المرأة -في المنطقة العربية- في تحقيق التنمية المستدامة؛ الأهداف التي تمثل أهدافا مشتركة بين الدول، أو ذات بعد يرتبط بالمشاركة العالمية، وتساعد في تحقيق فرص أفضل للمرأة بشكل غير مباشر، وتخضع عملية التحسن فيها للإطار المشترك بين عدة دول؛ وهذه الأهداف لا يوجد بها مؤشر واحد يقيس علاقة الهدف بالمساواة بين الجنسين؛ وهي الأهداف: 6، و7، و9، و12، و14، و15.

.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات

نجحت الدول العربية خلال الأعوام الماضية في تحقيق بعض التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات؛ خاصة فيما يتعلق بسد الفجوات بين الجنسين في مجالي التعليم، والرعاية الصحية[6]؛ لكنها رغم ذلك ما تزال تواجه العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيقها لنجاحات حاسمة في هذا السياق.

وفي ضوء تدني مستويات المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة العربية[7]؛ كما هو موضح في الشكل رقم (5-1)، ونظرا لتشابك قضايا المرأة بالضرورة مع كافة قضايا التنمية؛ فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مرهون بإدراج قضايا المرأة ضمن الخطط التنموية بالدول العربية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التعامل مع هذه الاهداف التنموية بشكل تكاملي وشامل.

وترجح التقديرات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج إلى ما يقرب من 157 عاما لسد الفجوة بين الجنسين[8]؛ ولهذا تحتل المنطقة العربية (ممثلة في الشرق الأو سط، وشمال أفريقيا) مرتبة متدنية في مؤشر فجوة المساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فوائد عدة تترتب على تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد الاقتصادي والتنموي؛ فعلى سبيل المثال يسهم عمل المرأة بدوام كامل بزيادة قدرها 25٪ في دخل الأسرة[9]. وبالتطبيق على الوطن العربي؛

شكل رقم (5-1): نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية لعام 2017

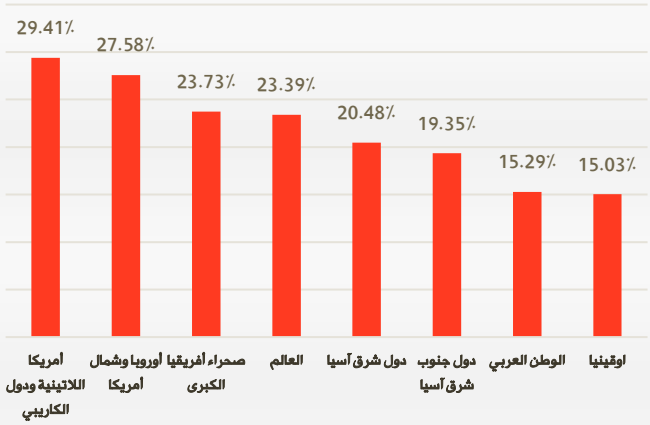

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs

شكل (5-2): نسبة النساء اللائي تزوجن بعمر 15 سنة

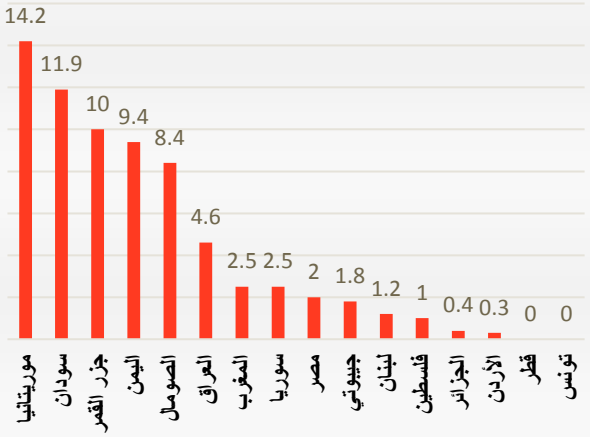

[6] World Bank, MENA Development Report, "Opening Doors : Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa". Washington, DC, 2013. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/12552 License: CC BY 3.0 IGO.

[7] Ibid.

[8] World Economic Forum. "The Global Gender Gap Report". 2017.

[9] World Bank. "Gender and Development in the Middle East and North Africa", Washington DC,2003 http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262206/genderoverview.pdf

فإن من المرجح أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي حوالي 12٪ في الإمارات إذا تساوت نسبة توظيف المرأة بالرجال، ويرتفع هذا الترجيح في مصر ليصل إلى نحو 34٪[10].

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الخامس:

فيما يلي نستعرض أهم قضايا المرأة في الوطن العربي المرتبطة والمؤثرة في البعد الخاص بالمساواة بين الجنسين:

- **قضية الزواج المبكر:** يستعرض الشكل (5-2) بيانات مؤشر نسبة النساء المتزوجات قبل سن 15 عاما، وقبل سن 18 عاما اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 20، و24 سنة، ويوضح المؤشر أن الصومال تتذيل الترتيب؛ حيث تبلغ نسبة الزواج المبكر (دون 15) 45٪ وفقا لآخر الإحصائيات عام 2006؛ بينما تحتل تونس ومعها قطر صدارة الترتيب بنتيجة 0٪ وفقا لإحصائيات 2012[11].

- **قضية الختان:** تتذيل الصومال أيضا الترتيب فيما يتعلق بختان الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة بنسبة 97.9٪ وفقا لإحصاء 2006؛ بينما احتلت موريتانيا الصدارة بنسبة (66.6٪) وفقا لإحصائيات عام 2015.

- **لا توجد بيانات وإحصائيات عربية دقيقة، أو واضحة فيما يتعلق بقضية الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر،** والعمل المنزلي، وتقديرها؛ من خلال توفير الخدمات العامة، والبنى التحتية، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسئولية والعدالة داخل الأسرة المعيشية؛ حسبما يكون ذلك ملائما على الصعيد الوطني، وما يوجد في هذا الخصوص لا يتعدى بعض الإشارات لهذا الأمر في بعض الخطط التنموية لبعض الدول العربية.

- **قضية كفالة مشاركة المرأة السياسية، وتوليها المناصب الإدارية:** توضح البيانات التي تقيس الغاية الخامسة في هذا الهدف (وهي كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل؛ في جميع مستويات صنع القرار؛ في الحياة السياسية، والاقتصادية، والعامة، ونسبة توليها للمناصب الإدارية) أن تونس هي الدولة الأفضل من حيث مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ إذ إن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان التونسي في عام 2017 وصلت إلى نحو 31.34٪، بينما تحتل كل من اليمن

شكل (5-3): نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية 2017

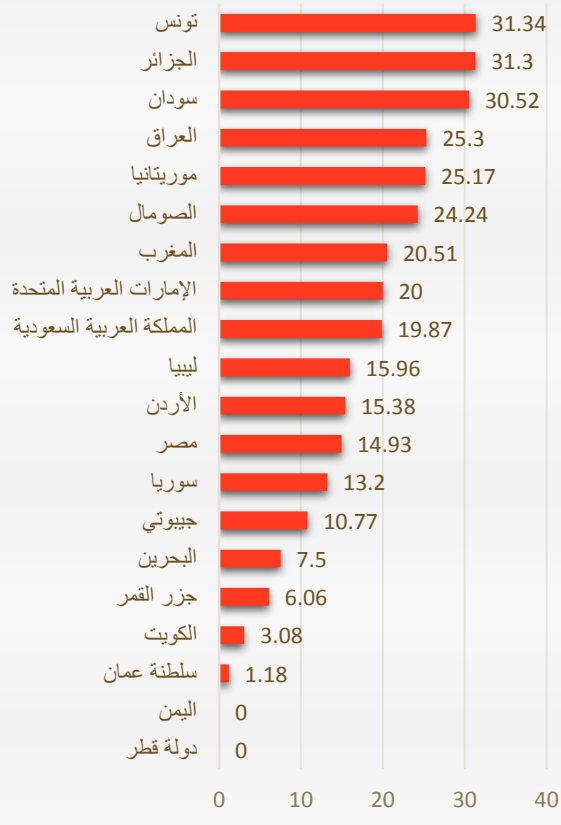

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs

وقطر المرتبة الأخيرة في هذا السياق بنسبة 0٪، وتحتل المرأة الفلسطينية الصدارة في تولي مناصب إدارية عليا

[10] Aguirre, DeAnne et.al."Empowering the Third Billion: Women and the World of Work in 2012". 2012. http://www.strategyand.pwc.com/media/file/Strategyand_Empowering-the-Third-Billion_ Full-Report.pdf.

[11] UN Statistics, Sustainable Developmnt Indicators.

بنسبة 15.4٪ وفقا لإحصائيات 2015، تليها تونس، وقطر[12].

- **قضية الأجور:** تشارك المرأة العربية في القطاع العام بشكل أكبر من القطاع الخاص؛ وسواء أكانت المرأة في القطاع الحكومي أو القطاع العام؛ فإن الفجوة في الأجور بين الرجال وبين النساء ما تزال متسعة؛ حيث تحصل المرأة على أجر أقل في القطاعين؛ فعلى سبيل المثال؛ تبلغ فجوة الأجور في مصر حوالي 22٪، وتعد المغرب وتونس الدول الأفضل في التعامل مع هذه القضية؛ حيث استطاعتا سد فجوة الأجور بين الجنسين، أما فيما يتعلق بريادة الأعمال؛ فإن 19٪ من الرجال لديهم مشروعاتهم الخاصة في الدول العربية؛ في مقابل 9٪ فقط من النساء.

- **قرارات الإنجاب:** تتوفر البيانات حول نسب النساء (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة) اللائي يتخذن قراراتهن بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية الصحية الإنجابية؛ لدولتين فقط؛ هما الأردن، وجزر القمر (عام 2014)؛ حيث تستطيع 72.6٪ من النساء في الأردن اتخاذ قرارات مستقلة بشأن الصحة الإنجابية؛ بينما يستطيع 20٪ من النساء في جزر القمر القيام بذلك[13].

- **استخدام الإنترنت** وفقا لإحصائيات 2016: إن الفجوة بين مستخدمي الإنترنت بين الجنسين في الوطن العربي بلغت نحو 20٪. ويعد امتلاك المرأة للهاتف الجوال واحدا من أهم المؤشرات على استخدام المرأة للتكنولوجيا، واستفادتها منها، ورغم أهمية هذا المؤشر؛ فلا تتوفر البيانات الكافية حوله سوى في ثلاث دول فقط.، ووفقا لإحصائيات 2015؛ يعد الفرق بين امتلاك النساء والرجال للهواتف الجوالة ضئيلا في مصر والمغرب، بينما تتسع الفجوة في فلسطين بنسبة 65.3٪ من النساء في مقابل 81.8٪ من الرجال؛ وذلك عام 2014.

الفرص والتحديات:

يمكن القول إن مشكلة المساواة بين الجنسين في الحياة العامة مشكلة عالمية؛ ولكنها تأخذ شكلا أكثر حدة في الوطن العربي؛ حيث تقل الفرص المتاحة أمام المرأة العربية، في مقابل تعاظم التحديات والمعوقات التي تواجهها.

وتكمن أهم الفرص المتاحة للمرأة العربية لسد الفجوة بين الجنسين؛ في تحرك الوطن العربي والمجتمعات المدنية لإحكام القوانين المتصلة بحقوق المرأة، والتوعية بدور المرأة في المجتمعات العربية، مع زيادة فرص التعليم والعمل للمرأة العربية؛ نظرا لتوفر الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات؛ التي تتيح تكاتف السيدات لمواجهة وحل قضاياها، والانفتاح على المجالات التعليمية.

التحديات التي تواجه المرأة:

1- وجود فارق بين خطط التنمية الوطنية وبين الناتج الفعلي لهذه الخطط؛ مما يؤدي إلى عدم شمول الناتج التنموي لجميع أفراد المجتمع.
2- غياب آليات المتابعة والتقييم فيما يتعلق بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنموية الخاصة بتمكين المرأة، ومناهضة العنف ضدها.
3- وجود بعض المفاهيم والممارسات التقليدية؛ التي تعيق نشر الوعي بقضايا المرأة[14]؛ لاسيما فيما يتعلق بالحقوق القانونية، والصحة العامة، والصحة الإنجابية والجنسية.

[12] وبالنسبة للمرأة العمانية طبقا لمصادر توضيحية قدمت ؛ تحتل في مجلس الشورى نسبة 1.18٪، وفي مجلس الدولة تحتل نسبة 17٪؛ وبهذا تكون المشاركة في المجالس البرلمانية للمرأة في السلطنة توازي ما يقارب نسبة 18٪، كما تشكل المرأة العمانية نسبة 22٪ في المناصب الإدارية العليا والوسطى.

[13] Ibid.

[14] منظمة المرأة العربية، "نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 – 2030"، القاهرة، 2015.

4- كثرة الثغرات والتناقضات في التشريعات الخاصة بالمرأة، واختلافها مع الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الدول العربية[15]؛ خاصة أن الكثير من الدول العربية مازالت تحتفظ بالكثير من التشريعات التي ترسخ التمييز ضد المرأة، لاسيما ما يتعلق بالجنسية، وبالملكية والحيازة؛ مما يضعف قدرتها المالية، ويجعل قراراتها تابعة وغير مستقلة.

5- صعوبة التوفيق بين عمل المرأة، وبين إدارة شئون المنزل[16].

6- محدودية قدرة القطاع الخاص على استحداث وظائف للمرأة تتناسب مع مهاراتها؛ ولهذا ينظر أرباب العمل للمرأة على أنها أكثر كلفة وأقل إنتاجية[17].

7- ندرة البيانات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين في الوطن العربي، وفي حال توفرها؛ فإن تلك البيانات تتسم بعدم الدقة؛ مما يؤدي إلى صعوبة تحديد الفجوات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بشكل دقيق.

8- وجود فجوة معرفية كبيرة في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية.

9- الافتقار إلى وجود مواصلات عامة آمنة؛ يعد من أبرز المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي سوق العمل[18].

10- استخدام الدين كسبب لوضع القيود على المرأة وانتهاك حقوقها والحد من حريتها

تجارب ناجحة:

أسفرت تجارب بعض الدول عن نجاحات في تعزيز المساواة بين الجنسين؛ من خلال اتخاذ حزمة من السياسات الخاصة بذلك الأمر؛ وفيما يلي بعض النماذج الناجحة:

- **أيسلندا:** احتلت أيسلندا الترتيب الأول عالميا في سد فجوة المساواة بين الجنسين خلال عام 2016؛ حيث قامت الحكومة والاتحادات النسائية بتعزيز التمكين السياسي للمرأة؛ من خلال دعم فرص المرأة في الفوز بالانتخابات التشريعية.
- **نيكاراجوا:** احتلت نيكارجوا المركز السادس عالميا في العمل على تقليل فجوة المساواة بين الجنسين؛ حيث قامت بزيادة عدد الوزراء من النساء في الحكومة، وزيادة عدد عضوات البرلمان إلى نسبة 46٪؛ فقد اعتمدت الحكومة في نيكاراجوا في مايو 2012 قانونا يطلب من الأحزاب أن تكون نسبة 50٪ من مرشحيهم نساء؛ مما شجع المرأة في نيكاراجوا على الترشح لخوض الانتخابات البرلمانية، كما شجع النساء على النزول والمشاركة لدعم المرشحات، بالإضافة إلى تعزيز التحاق المرأة

حكومة أيسلندا وتعزيز سياسات المساواة بين الجنسين

- دعم فرص النساء في الفوز بالإنتخابات التشريعية؛ حيث أصبح نصف أعضاء المجلس من النساء.
- سن البرلمان لقوانين الوضع المتساوي والحقوق المتساوية بين الرجال وبين النساء.
- سن قانون يجبر الشركات المساهمة التي توظف 50 موظفا فأكثر على تمثيل النساء بنسبة 40% من أعضاء مجالس إداراتها.
- أنشأ البرلمان مجلسا للمساواة بين الجنسين؛ لدعم التشريعات والسياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين.
- ساهم مجلس المساواة بين الجنسين في بناء قدرات الهيئات الحكومية، والمؤسسات، والوزارات، والمحليات؛ في مجال إدماج بعد المساواة بين الجنسين.
- إنشاء لجنة التوافق حول المساواة بين الجنسين؛ وهي عبارة عن لجنة قانونية فنية؛ تفصل في حالات مخالفة القانون قبل تقديمها للقضاء.
- أقر البرلمان خطة مدتها أربع سنوات؛ تنتهي فيها الحكومة من جميع إجراءات وتعديلات سياساتها؛ للتوافق مع وضع المساواة بين الجنسين، والقوانين المحددة لذلك.
- سن البرلمان تشريعا وطنيا يجرم تقديم النساء للخدمات

[15] المرجع السابق.
[16] المرجع السابق.
[17] المرجع السابق.
[18] المرجع السابق.

بالتعليم، وجهود محو أمية النساء اللاتي تسربن سابقا من التعليم.

- **رواندا، وبوروندي، وبنين، وناميبيا، وغينيا، وبوتسوانا**: خصصت هذه الدول حصصا للمرأة في مختلف المناصب والوظائف العامة؛ لدعم وضمان مشاركتها في الحياة العامة؛ مما أدى إلى تحقيق طفرات في المؤشرات الفرعية. وتتميز تلك الحصص بأنها مؤقتة؛ لدعم إدماج المرأة في الحياة العملية، ومتى تحقق ذلك؛ يمكن إزالة هذه الحصص.
- **المغرب**: قامت المغرب في عام 2004 بمراجعة قوانين الأحوال الشخصية والأسرة، وإصدار ما يعرف بالمدونة؛ التي كانت خطوة أساسية في تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد نصت تلك المدونة على:

أ- رفع سن الزواج للفتاة من الخامسة عشر إلى الثامنة عشر من العمر.

ب- إعطاء المرأة حق اختيار الولي عليها في الزواج.

ج- ألغت المدونة حق الزوج في إنهاء الزواج دون رأي الزوجة، وأصبح على الزوجين الامتثال أمام قاضي لإنهاء الزواج.

د- إلغاء حق الرجل في الرجعية من الطلاق، دون الحصول على موافقة صريحة من المرأة[19].

- **الهند والمكسيك**: خصصت الدولتان مقاعد وعربات في الحافلات والقطارات العامة للسيدات؛ لنقلهن بشكل آمن للعمل، كما يوفر جزء من القطاع الخاص حافلات مشتركة للنساء لنقلهن بشكل آمن ومباشر من منازلهن إلى أماكن عملهن[20]؛ ليسهل على المرأة المشاركة في الحياة العامة وسوق العمل.
- **إنجلترا**: قامت مدينتي ميدلاندز ويوركشاير في إنجلترا بإدراج النساء العاملات في مختلف الأحياء في لجان تخطيط وتحديد أماكن دور رعاية الأطفال؛ مما يقلل العبء على المرأة العاملة، ويشجعها على الحصول على وظائف بدوام كامل[21].
- **سلطنة عمان**: وضعت سلطنة عمان استراتيجية وطنية لتقدم المرأة العمانية؛ تشتمل على عدة محاور؛ منها: التمكين السياسي، والاقتصادي، وتعديل قوانين العمل بشكل يحفظ حقوق المرأة، إضافة إلى دورها. وقد قامت السلطنة بدور رائد في مجال تفعيل الالتزامات العمانية تجاه اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (السيداو).

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف الخامس:

نظرا لتوفر التكنولوجيا الحديثة للجميع؛ فقد سعت المؤسسات الدولية إلى استخدامها وتطبيقها لتعزيز دور المرأة وتمكينها. ونوضح فيما يلي دور التكنولوجيا في قضية تمكين المرأة:

- إطلاق أداة برمجية لمراقبة عدم المساواة بين الجنسين في المحتوى الإعلامي المقدم للمشاهدين[22]؛ حيث يمكن أن يستفاد من هذا الأمر في التحديد الدقيق للفجوات، وكيفية التعامل معها، كما يمكن أن يسهم في علاج الصور الذهنية المغلوطة عن المرأة في البلاد العربية؛ عن طريق استخدامه في بث رسائل إيجابية عن المرأة.

[19] World Bank. “Gender and Development in the Middle East and North Africa”.

[20] World Bank. “Opening Doors : Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa

[21] Oxfam, RTPI, "A Place for Everyone? Gender equality and urban planning, a ReGender Briefing Paper"

[22] الاتحاد الدولي للاتصالات، "كيف يمكننا سد الفجوة الرقمية بين الجنسين".

- استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الإبلاغ عن حالات التمييز التي قد تواجه المرأة؛ بالشكل الذي يحافظ على خصوصيتها.
- مقدرة مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على استيعاب العديد من النساء للعمل فيه؛ خاصة أن عدد النساء العاملات في القطاع قليل جدا مقارنة بالرجال؛ وهو ما يعني وجود طلب كبير لتشغيل المرأة في هذا القطاع[23].

كيف تستفيد المرأة من تكنولوجيا المعلومات؟

- الحشد وكسب التأييد لقضايا المرأة العربية داخليا وخارجيا.
- التواصل مع المنظمات العاملة في مجال دعم المرأة في دول ومجتمعات أخرى.
- آلية لإيصال صوت المرأة وقضاياها إلى العالم.
- إظهار المهارات والإبداعات للنساء والفتيات.
- تسويق المشروعات، وإيجاد فرص عمل من المنزل.
- إبداء الرأي والتعبير عن القضايا العامة.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، "كيف يمكننا سد الفجوة الرقمية بين الجنسين"

- تسهيل التواصل للقيام بأنشطة، ووضع أهداف مشتركة بين المنظمات العاملة في مجال تمكين المرأة محليا وعالميا؛ بهدف التعريف بقضايا المساواة بين الجنسين، وكسب الدعم والتأييد والتنسيق فيما بينها لتحقيق أعلى كفاءة من تلك الأنشطة، وضمان وصولها إلى جميع النساء في جميع المناطق؛ حتى النائية منها.
- يوفر الإنترنت فرص عمل للفتيات والسيدات الراغبات في العمل عن بعد؛ لارتباطهن بالتزامات أسرية؛ خاصة فى وظائف مثل الترجمة، والكتابة الصحفية، والنشر، والبرمجة، والتصميم الجرافيكي، والتصميمات الهندسية والصناعية، وإدارة المحتوى الإلكتروني، وغيرها. كما يوفر آلية للتعلم عن بعد، واكتساب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل، وتحسين أوضاعهن فيه، وزيادة المستوى التعليمي العام للمرأة.
- يوفر الإنترنت آلية للرائدات المجتمعيات، والقيادات النسائية؛ للحديث إلى جموع الشباب حول قضية المساواة بين الجنسين وأبعادها، كما توفر مواقع التواصل الاجتماعي فرصة لعرض قصص تتعلق بمشكلات حقيقية تواجه المرأة؛ حيث يتم تناولها إعلاميا على نطاق واسع، وكسب الحشد والتأييد.
- زيادة الاستقلال المادي للمرأة العربية؛ عبر استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة البنكية؛ مما يتيح لها التحكم بأموالها عن بعد دون الحاجة للتنقل.
- تيسير عمليات الشراء والتسويق والبيع من خلال الإنترنت؛ مما يساهم في تسهيل دور المرأة المنزلي، ويساعد على حصولها على الخامات والأدوات اللازمة لإقامة مشروعات دون الحاجة للتنقل، بالإضافة إلى تسويق المنتج، والوصول لأكبر عدد مكن من العملاء على أوسع نطاق جغرافي.

التوصيات:

نظرا للدور المهم الذي يساهم به تحقيق المساواة بين الجنسين في دعم التقدم في كافة المجالات، وتحقيق التنمية المستدامة؛ يجب على جميع الأطراف الفاعلة في الدول العربية العمل سويا من أجل اتخاذ خطوات جادة؛ من شأنها دعم تحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن تلخيص أهم تلك الخطوات والإجراءات فيما يلي:

[23] المرجع السابق.

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
السلطة التشريعية	- إقرار استراتيجيات وطنية لمنع التمييز ضد المرأة، وإنشاء أجهزة تنفذ ما ورد بتلك الاستراتيجيات وتتابع تطبيقه. - زيادة مقاعد المرأة في المجالس النيابية؛ من خلال تخصيص حصص مؤقتة لها في البرلمان والمجالس المحلية؛ حيث يمكن أن يكون للمرأة دور فاعل فيما يتعلق بإصلاح التعليم باعتبارها مربية، وكذلك الإعلام باعتبارها رقيبة على ما يشاهده أطفالها. - إنشاء أجهزة وطنية تراقب حالات التمييز ضد المرأة، وتتوسط لحلها بشكل ودي، ثم ترفعها للقضاء حال تطلب الأمر ذلك. - تعزيز الآليات التشريعية التي تضمن الحقوق الاقتصادية للمرأة، وخلق لجان وسيطة ذات طابع مجتمعي؛ تلعب دورا في تسهيل قضايا الميراث، وحقوق ما بعد الطلاق؛ كمؤخر الصداق، ونفقات الأطفال في سن الحضانة. - ضمان المشاركة الفعالة للنساء في عملية إقرار الدساتير الجديدة في الدول قيد التحول السياسي في المنطقة؛ بما يضمن وجود آلية لعدم التمييز ضد المرأة، وضمان تمثيل سياسي مناسب خلال المراحل التالية.
المجتمع المدني والإعلام	- تحقيق الإدماج السياسي للمرأة في برامج الأحزاب السياسية، وضمان حد أدنى من تمثيل النساء في عضوية الأحزاب، ومناصبها القيادية. - ضمان حد أدنى من التمثيل للمرأة داخل قيادة الجمعيات الأهلية؛ للتعبير عن قضايا المرأة. - ضمان وصول النساء إلى وسائل الإعلام لطرح القضايا الخاصة بالمساواة بين الجنسين. - تطبيق مبدأ المساواة حين يتعلق الأمر بالبرامج السياسية والفكرية التي تستضيف معظمها رجالا ويقدمها بالمعظم أيضا رجالا. - ضمان وصول المرأة في تلك المناصب القيادية إلى الإعلام؛ للتعبير عن وجهة نظر النساء.
وزارة المالية	- اعتماد موازنات مراعية لبعد المساواة بين الجنسين في جميع المجالات أو الوزارات؛ سواء أكان في التعليم، أو الصحة، أو الأجور. - اعتماد موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في البلديات والمجالس المحلية - وضع إطار متابعة وتقييم؛ يضمن تحقيق تكافؤ الفرص في الإنفاق العام، والالتزام بما تم إقراره للمرأة. - استخدام نتائج المتابعة؛ كمؤشر للتخطيط للسنوات التالية، مع اتخاذ إجراءات كفيلة بضمان وصول الخدمات للنساء.
وزارة التعليم	- إجراء تعديلات وإصلاحات على المناهج التعليمية، والتأكيد من خلال هذه الإصلاحات على ما يمكن تحقيقه إذا تحققت المساواة بين الجنسين في كافة الجوانب. - العمل على التوعية لمحاربة التمييز داخل الصفوف من قبل الأساتذة أو الإدارة لأن بعض الدراسات أثبتت أن الأحكام المسبقة الجندرية موجودة في الممارسات لدى الهيئات التعليمية - العمل على استخدام المؤسسات التعليمية كمنابر لرفع الوعي بين الجيل الجديد فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالمرأة؛ مثل ختان الإناث، والزواج المبكر.
وزارة العدل	- حصر ومراجعة كافة القوانين التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. - النظر في التعارض بين القوانين الوطنية بعضها مع البعض، والتعارض بين القوانين الوطنية وبين الالتزامات الدولية. - سرعة البت في قضايا العنف ضد المرأة، وتطبيق عقوبات رادعة ضد منفذيها. - الاهتمام بقضايا الحضانة والنفقة، وباقي حقوق المرأة المطلقة وأطفالها؛ إذا كانت المرأة حاضنة لهم. - وضع قيم عادلة مقابل حضانة المرأة للأطفال، والتقصي الكامل حول حالة المطلق المالية، وعدم الاكتفاء بما يقدم من تقارير للمحكمة. - ضمان وجود سكن للمطلقة الحاضنة وأطفالها بشكل مناسب خلال فترة الحضانة. - سرعة البت في قضايا الطلاق والنفقة؛ حيث يمثل بطء إجراءات التقاضي عائقا أمام النساء فى التقدم بمثل ذلك الطلب. - تخصيص دوائر للمراة تصدر أحكاما في قضايا الحقوق المالية للمرأة. - طلب محامين متطوعين من نقابات المحامين؛ لمساعدة النساء غير القادرات على دفع نفقة محامي لقضيتها.

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الأجهزة والآليات المعنية بالمرأة	- إعداد دليل وطني لمكافحة التمييز ضد المرأة؛ بحيث يوضح أشكال التمييز المتوقع أن تواجهها المرأة عند التعامل مع كل مؤسسة تتعامل معها، وكيف تكتشف التمييز وتتغلب عليه. كما يجب وضع إطار استرشادي وطني للمؤسسات العامة والخاصة؛ لتوضيح كيفية تجنبها الوقوع في تلك الأشكال من التمييز. - وضع آلية مركزية للتنسيق والتعاون بين المنظمات العاملة في مجال المرأة؛ لضمان توحيد الجهود وتعظيم النتائج. - إدخال البلديات والمجالس المحلية كأعضاء فاعلة لنشر الوعي ضد التمييز الجندري وكشريك فاعل في تعزيز التنمية المحلية والحكم الرشيد - إعداد إحصائيات تفصيلية عن فجوات المساواة بين الجنسين؛ لحصر المشكلات بشكل دقيق. - تصميم برامج تدريبية يمكن للمرأة الوصول إليها بطرق سهلة، وبتكلفة مناسبة؛ خاصة المرأة الفقيرة، ويتم من خلال هذه البرامج العمل على رفع قدرات النساء في شتى المجالات؛ خاصة في مجال إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
وزارات الضمان الاجتماعي	- التوسع في إنشاء المراكز؛ لتعميم برامج إعادة تأهيل النساء اللاتي تعرضن للعنف، وتقديم خدمات الدعم النفسي والصحي لهن. - صياغة برامج تضامنية جديدة؛ تساعد النساء في مواضع الخطر على رعاية الأسرة؛ خاصة في ظل تفاقم ظواهر تعاطي المخدرات أو الجريمة من قبل بعض الأزواج. - منح معاش ضمان اجتماعي مؤقت للنساء في طور الطلاق لها ولأطفالها؛ لحين انتهاء الإجراءات وحصول المرأة على حقوقها المالية. - إنشاء مراكز لدعم النساء في الخطر؛ يقدم المشورة القانونية للنساء المتزوجات من رجال لا يتسمون بالاتزان؛ سواء كانوا من متعاطي المواد المخدرة، أو المجرمين؛ حيث يوفر المركز المعونة القانونية للسيدة، ويتأكد من حالتها، ثم تحصل منه على معاش تضامني مؤقت؛ لحين فصل القضاء في قضيتها؛ حتى لا تترك فريسة للحاجة.
القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية	- التوسع في برامج تقديم القروض الميسرة للسيدات؛ للبدء في مشاريع إنتاجية بهدف رفع مستوى معيشتهن. - تصميم برامج إرشادية ودورات تدريبية؛ لتعريف المرأة بمفهوم ريادة الأعمال، وكيفية إعداد دراسات الجدوى للمشروعات والتوسع في مشروعاتهن. - إعطاء أولوية للنساء المعيلات لأسر، والمعرضات للخطر.
الجامعة العربية ومنظمة المرأة العربية	- إعادة مناقشة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ضوء المستجدات، ومراجعة تحفظات الدول العربية عليها. - صياغة اتفاقية عربية لمنع التمييز ضد المرأة؛ تشمل أوجها محددة للتمييز، وتعالج أي تحفظات تم توجيهها للاتفاقيات الدولية في هذا المجال، مع وضع آلية للمتابعة للتعرف على مدى الالتزام بتلك الاتفاقية. - صياغة اتفاقية متخصصة للحقوق الاقتصادية للمرأة؛ خاصة ما يتعلق بالرواتب والمعاشات، وكذلك الخدمة الصحية والميراث؛ للتأكيد على الحقوق التي أقرها الإسلام للمرأة، مع إدماج تلك الاتفاقية داخل تشريعات الدول العربية. - التنسيق بين سياسات الدول العربية فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. - اقتراح السياسات والاجراءات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين على الأطراف الفاعلة؛ خاصة الحكومات. - الإعداد لمؤتمر عربي لمراجعة التزامات الدول العربية وتحفظاتها على اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله فى كل مكان

قطعت العديد من الدول العربية شوطا فيما يتعلق بقضية الفقر؛ لكن انتشار الحروب والصراعات في المنطقة يجعل هناك احتمالات لارتفاع معدلات الفقر ثانية في المنطقة. وتعتمد إمكانية تحقيق هدف القضاء على الفقر بشكل كبير على إنهاء التمييز ضد المرأة؛ ذلك لأن التمييز ضد المرأة بمختلف أشكاله؛ يقلل من قدرة المرأة على الحصول على فرص عمل وأجور متساوية مع الرجل، بالاضافة إلى ذلك فإن هذا التمييز يعد عائقا في وجه المشروعات التي تمتلكها المرأة؛ بسبب صعوبة حصولها على موارد مالية تمكنها من إنشاء هذه المشروعات، يضاف إلى هذا الطبيعة الخاصة للمرأة -كأم- التي يتم تجاهلها في ظروف العمل؛ مما يتسبب في جعل الأطفال عائقا في سبيل سعي الأم للحصول على الوظيفة الملائمة.

شكل (1-1): نسبة النساء تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.9 دولارات أمريكي في اليوم (2016)

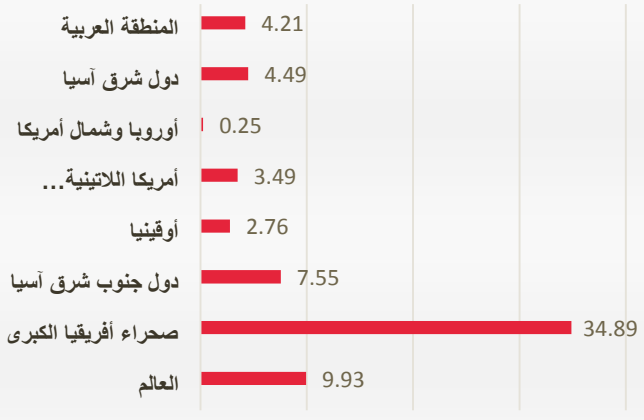

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/

وبقياس الأداء المتحقق في المنطقة العربية؛ يتبين من الشكل رقم (1-1) أنها من المناطق التي أحرزت تقدما في مجال مكافحة الفقر بالنسبة للمرأة؛ حيث قلت نسبة النساء تحت خط الفقر الدولي عن 5٪ عام 2016؛ وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء، أو متوسط الفقر بين النساء عالميا. إلا أن تلك النسبة تكاد تكون مرتفعة مقارنة بنسبة الفقر بين النساء في أوروبا وشمال أمريكا؛ حيث تبلغ نسبة الفقر بين النساء 0.25٪.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الأول:

1- **السكان تحت خط الفقر الدولي:** يقاس الفقر المدقع بقدرة الفرد الشرائية التي تقل عن ١,٩ دولارات في اليوم. ويمكن تقسيم الوطن العربي من حيث الفقر إلى أربعة مجموعات رئيسية؛ حيث تأتي الدول الخالية من الفقر المدقع في المجموعة الأولى (هي: السعودية، والإمارات، وقطر)، وتشمل المجموعة الثانية الدول العربية التي يقل معدل الفقر المدقع فيها عن ٥٪؛ وهي عشر دول (هي: الجزائر، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين، والسودان، وسوريا، وتونس)، وتشتمل المجموعة الثالثة على أربع دول بنسبة فقر مدقع تتراوح ما بين ٥٪ و١٠٪ (هي: مصر، والكويت، وموريتانيا، وعمان)، وأخيرا تتضمن المجموعة الرابعة خمس دول تتسم بأعلى معدلات الفقر المدقع (هي: البحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، والصومال، واليمن)؛ التي تتراوح ما بين ١٠٪ إلى قرابة ٣٠٪ من سكان تلك الدول.

2- **السكان تحت خط الفقر الوطني:** يشير خط الفقر الوطني إلى تحقيق الحد الأدنى من مناحي الحياة للفرد داخل إطار مجتمعه المحلي، وتوضح الإحصائيات وجود فارق

كبير بين معدلات الفقر الدولية، وبين نظيرتها الوطنية؛ حيث تتراوح معدلات الفقر الوطنية ما بين ٥,٥٪ من السكان في الجزائر، و٤٦,٥٪ من السكان في السودان.

وتوضح البيانات المتوفرة عن نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني؛ أن نسبة الإناث اللائي يقعن تحت الخط الوطني؛ تتفوق على نسبة نظرائهن من الذكور في معظم الدول المتوفرة بياناتها؛ فعلى سبيل المثال بلغت نسبة النساء دون خط الفقر الوطني -في عام 2016- في السعودية 21.1٪، في حين بلغت النسبة بين الذكور 2.5٪ فقط؛ وذلك يستدعي بالضرورة ذكر الظاهرة المعروفة بتأنيث الفقر؛ والتي تعني أن حدة مستويات الفقر لدى النساء أعلى منها لدى الرجال، ويعكس ذلك ما تتعرض له المرأة العربية من تمييز في الحصول على الحقوق المادية، والوصول للأصول المالية، كما يعكس أيضا إحجام المرأة عن النزول لسوق العمل والمشاركة فيه؛ بسبب انشغالها في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر؛ مما يترك الأصول المادية في النهاية تحت سيطرة الرجل.

شكل (1-2): نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني حسب النوع

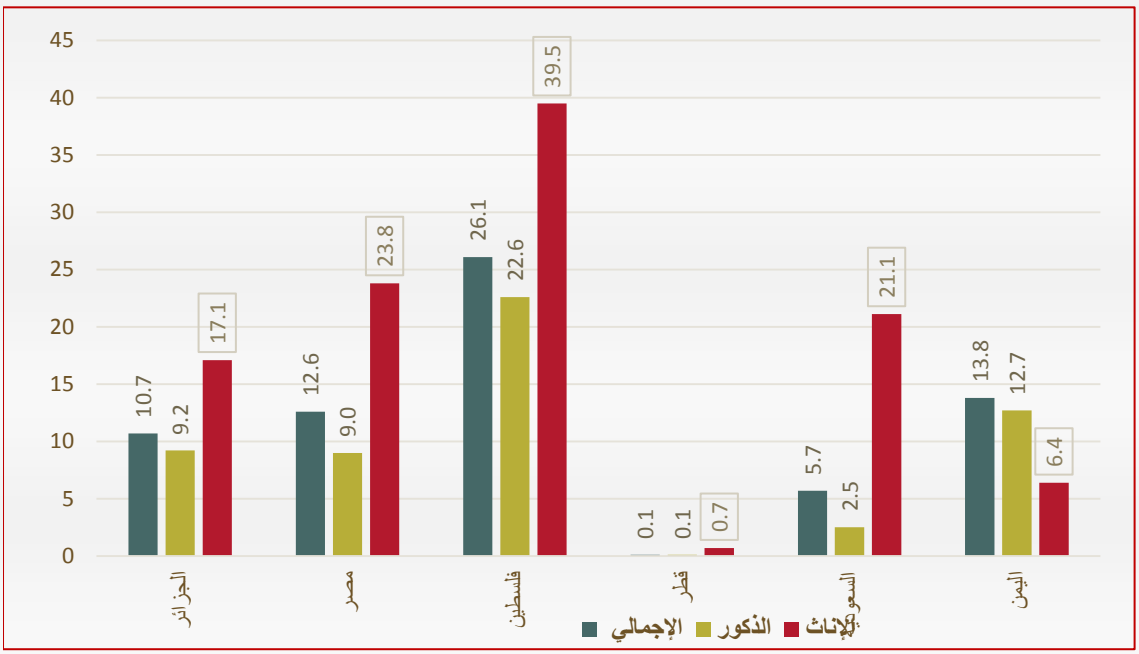

ملاحظات:

١- البيانات لأعوام: الجزائر، اليمن(٢٠١٤) - فلسطين (٢٠١٥) - مصر، قطر، السعودية (٢٠١٦).

٢- الفئة العمرية: من ١٥ إلى ٦٤ سنة.

المصدر: بيانات الأمم المتحدة عن مؤشرات التنمية المستدامة:

http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html

كما يتضح من البيانات المتوفرة؛ وجود قصور في التغطية الاجتماعية للمرأة العربية؛ وذلك لأن نسبة كبيرة من النساء العربيات يعملن بشكل غير رسمي؛ مما يعني عدم وجود شبكة حماية اجتماعية تكفلهن، يضاف إلى هذا أيضا عدم وعي المرأة بحقوقها في الحصول على تغطية اجتماعية. وفي المقابل ينتج عن هذه الحالة ضعف في القدرة الاقتصادية والصحية والتعليمية للمرأة العربية؛ بسبب إهدارها لفرصة الحصول على الدعم المادي، أو التغطية الصحية؛ وخاصة المتعلقة بالصحة الإنجابية، وكذلك الدعم المقدم للتعليم.

3- الحماية الاجتماعية: لا تتجاوز نسبة النساء المسنات اللاتي يحصلن على معاش تقاعدي 3٪ في المنطقة العربية، وتبلغ نسبة التفاوت بين الرجال وبين النساء 30٪؛ طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي.[24]

الفرص والتحديات:

الفرص المتاحة:

1- إن التقدم التكنولوجي الهائل؛ وفر للفقراء فرصا للعمل بأبسط الطرق، وتسويق المنتجات وبيعها؛ دون أن يتكبدوا أي تكاليف، كما وفرت التكنولوجيا أيضا فرصا للتعلم؛ حيث أصبح بإمكان الأسر في المناطق الفقيرة والنائية الوصول إلى فرص تعلم أفضل.

2- تعد القروض متناهية الصغر، والمساعدات التي يقدمها المجتمع المدني؛ إحدى أهم الفرص المتاحة أمام المرأة في المنطقة العربية؛ خاصة مع التوجه الحالي لدعم تمكين المرأة في المجتمع المدني العربي. وتمكن هذه القروض والمساعدات النساء من إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل تخصهن؛ ويمكنهن من خلالها الحصول على حاجاتهن الأساسية بشكل مستدام.

3- يضاف إلى هذا توجه الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني إلى توفير تدريبات على ريادة الأعمال، وكذلك تدريبات على حرف صغيرة موجهة للمرأة كسبيل لها لكسب العيش.

4- تمثل برامج الحماية المتنوعة -التي توفرها الحكومات العربية- فرصة للمرأة للحصول على بعض احتياجاتها الأساسية في محاولة للخروج من دائرة الفقر؛ لكن هذه البرامج ينقصها التطبيق السليم الذي يدعم المرأة للخروج من الفقر، وعدم الاعتماد بشكل مستمر على المساعدات، أو التغطية الاجتماعية.

5- رغم تدني مستويات وصول الإنترنت إلى النساء في الوطن العربي؛ فقد وصلت نسبة النساء العربيات اللاتي لديهن القدرة على الوصول للإنترنت في عام 2016 إلى حوالي 37٪؛ لكنه –رغم ذلك- يعد واحدا من أهم وسائل التسويق للمنتجات التي تنتجها المرأة في منزلها.

التحديات التي تواجه المرأة

1- تمر المنطقة العربية بظروف سياسية هي الأصعب منذ عقود، وتقع دول مثل سوريا، واليمن، والعراق في دائرة الحروب؛ مما يتوقع معه تراجع الأداء التنموي على كافة المستويات، ومن المتوقع ارتفاع نسب الفقر والفقراء بتلك الدول خلال الفترة المقبلة، بالإضافة إلى انهيار أنظمة الحماية الاجتماعية.

2- تواجه فلسطين -على وجه الخصوص- تحديا رئيسيا يتعلق باستمرار الاحتلال الإسرائيلي، وتعطيل الاحتلال لكافة مناحي التنمية بالأراضي المحتلة، وقضائه على كل محاولات إنعاش الاقتصاد الفلسطيني بضخ تمويل للاستثمار، وخلق فرص عمل من خلال محاولة إقامة مشروعات تنموية.

3- تمثل برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تطبق في بعض الدول العربية؛ أحد العقبات التي تقف في وجه المرأة فيما يتعلق بالفقر؛ وذلك لأن هذه الحزم الإصلاحية تضغط على الطبقة الفقيرة بشكل عام، وعلى النساء بشكل خاص؛ فتقلل من احتمالية خروجهن من دائرة الفقر، كما ترتبط برامج الإصلاح الاقتصادي بارتفاع نسب البطالة بين النساء؛ حيث تفضل الشركات في تلك الأوقات أن تحتفظ بالعمال الذكور عن العمال الإناث.

تجارب ناجحة:

- **بنجلاديش**: تعتبر تجربة بنجلاديش من أنجح التجارب في مجال التمويل متناهي الصغر الموجه للمرأة للقضاء على الفقر. وقامت التجربة على توجيه التمويل في المناطق الأكثر فقرا، والأقل في نسب التغذية. وقد تم خلال البرنامج تأهيل السيدات لمدة ستة أشهر على كيفية إدارة المشاريع والأموال؛ قبل إعطائهن الدفعات الأولى من التمويل، ونتج عن هذا البرنامج زيادة ملحوظة في دخل السيدات المشاركات، ونقص في نسبة السيدات المتسولات في العينة، وزيادة في الادخار، وفي ممتلكات السيدات المشاركات، وأخيرا تحسن الوضع الاجتماعي لهن.[25] وقد انتشرت مؤخرا برامج الحماية الإجتماعية؛ التي أثبتت أثرها الإيجابي في مساعدة الأسر والأفراد على مواجهة الأزمات والصدمات، وزيادة قدراتهم على الاستثمار في التعليم والصحة، وأثبتت التحويلات النقدية المشروطة (وهي منح نقدية تقدمها الحكومة للأسر الفقيرة مقابل إلحاق أطفالها بالمدارس، أو الانتظام في إجراء الفحوص الطبية) قدرتها على زيادة تمكين المرأة؛ حيث يتحسن المستوى المعيشي للمرأة، ولأسرتها التي تعولها، وتزيد قدرتها على الإدارة المالية لمواردها.
- **الفلبين**: استفاد ما يقرب من 4.4 ملايين أسرة في الفلبين من التحويلات النقدية المشروطة؛ التي غدت تغطي 21٪ من السكان. وقد نجح البرنامج في إبقاء الأطفال في المدارس، وبالنسبة للأطفال الذين يشكلون جزءا من البرنامج؛ فقد ساعد البرنامج على تقليص معدل التقزم بينهم بنسبة 10٪، وعلى المستوى الوطني؛ ساعد البرنامج في تضييق فجوة الفقر من 9.1٪ إلى 8.2٪.[26]
- **مدغشقر**: استطاعت برامج التحويلات النقدية المشروطة في مدغشقر الحد من الفقر المدقع الذي يصيب 70٪ من السكان، واشترطت تلك التحويلات على الأمهات المستفيدات الالتزام بضوابط غذائية لأطفالهن في مراحل الطفولة المبكرة، كما اشترطت حضور السيدات لبرامج إعداد لمختلف الأعمال، وتدريبات على مهارات القيادة، والتخطيط المالي، وتطوير أنشطة الأعمال، وزيادة الوعي بالتغذية الصحية؛ بهدف تغيير النهج السلوكي للمرأة. ومن نتائج هذا البرنامج؛ ارتفاع نسبة حضور الأطفال للمدارس إلى 97٪، وزيادة الاستهلاك والتنوع الغذائي للأطفال، كما تم تكوين ألفي مجموعة ذات رئاسات نسوية من ضمن المشاركات في البرنامج؛ بهدف تيسير النقاش والعمل الجماعي بينهن.[27]
- **السودان**: تم تأسيس صندوق لضمان المشروعات الصغيرة في عام 2007؛ لتوجيه 30٪ من القروض الائتمانية في مجال التمويل متناهى الصغر إلى النساء؛ في مشروعات تغطي مجالات اقتصادية وبيئية واجتماعية.
- **المغرب**: قامت الحكومة المغربية بتحديث خريطة الفقر؛ بحيث ترتكز على إدماج بعد المساواة بين الجنسين في مختلف برامج الحد من الفقر.

[25] Cameron L., Social protection programs for women in developing countries: How to design social protection programs that poor women can benefit from, Monash University, Australia, and IZA, Germany

[26] مايكل روتكاوسكي، مكافحة الفقر وبناء القدرة على مواجهة الأزمات من خلال الحماية الاجتماعية، البنك الدولي، http://blogs.worldbank.org/voices/ar/combating-poverty-and-building-resilience-through-social-protection

[27] World Bank, "In Madagascar, safety net programs promote nutrition, early childhood development, support productive activities of the poor", link: http://www.worldbank.org/en/results/2016/09/19/in-madagascar-safety-net-programs-promote-nutrition-early-childhood-development-supports-productive-activities-of-the-poor

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف الأول:

- تساهم التكنولوجيا بشكل عام في توفير فرص عمل للأسر الفقيرة؛ خاصة للسيدات والفتيات المتعلمات في هذه الأسر؛ حيث لا يحتاج العمل من خلال شبكة الإنترنت (في مواقع التواصل الاجتماعي، أو في بيع المنتجات، أو في أنشطة الكتابة والبحوث والترجمة وإعداد التقارير الصحفية، أو في مجال البرمجة) إلى الذهاب لمكان العمل؛ بل يكفي امتلاك السيدة أو الفتاة لجهاز إلكتروني (يصلها بوظيفة ذات عائد على الإنترنت)، وحساب بنكي فقط.. وترتبط استفادة النساء من تكنولوجيا المعلومات بتوفر المهارات الأساسية لاستخدام التكنولوجيا؛ وعلى رأسها القدرة على استخدام برامج الكتابة على الكمبيوتر، وبرامج الحسابات الأساسية، وأساليب عرض البيانات، إضافة إلى المعرفة الفنية فى مجال التخصص.
- يقدم الإنترنت فرصا لبيع المنتجات التي تنتجها المرأة في مختلف دول العالم؛ فقد أصبحت مواقع البيع الإلكتروني سبيلا لبيع المنتجات وشحنها من بلد لآخر اعتمادا على التطور السريع في الاتصالات.
- تلعب التكنولوجيا دورا مهما في توفير التمويل لمؤسسات مكافحة الفقر؛ من خلال التبرعات الإلكترونية، ونظم كفالة الأطفال الفقراء، وتقدم المؤسسات عدة نماذج تسمح فيها لشخص ميسور بالتبرع لصالح تعليم طفل، أو كفالة أسرة في بلد فقير، أو بلد أوضاعها غير مستقرة.
- كما ابتكرت شركات مجموعة من الأحذية القابلة للتمدد مع عمر الطفل؛ بحيث لا تضطر معها الأسر الفقيرة إلى شراء حذاء للطفل كل عام[28].

التوصيات:

إن رأس المال البشري العربي لا يمكن أن يتم اختزاله في الرجال؛ إذ إن المرأة في الوطن العربي -التي تشكل تقريبا نصف المجتمعات العربية- لديها القدرة والكفاءة على أن تكون مصدرا للدخل الأسري، وشريكا فاعلا في عمليات التنمية. وفيما يلي عدد من التوصيات لدعم المرأة للقضاء على الفقر:

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
السلطة التشريعية	- مراجعة كافة التشريعات الحالية؛ التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالأجور. - العمل على إصدار إقرار تشريع الأجر المتساوي بين الذكور وبين الإناث المشتغلين بنفس الوظيفة؛ وذلك للحيلولة دون حدوث تناقضات بين التشريعات المختلفة؛ مما يعطل العمل بالتشريعات اللاحقة. - من الأهمية بمكان أن يتضمن تشريع الأجر المتساوي إمكانية فرض غرامات وعقوبات مغلظة على الشركات والمؤسسات (الحكومية/ الأهلية / الخاصة) التي لا تلتزم بهذا التشريع، والتي يوجد في سياساتها شبهة التمييز ضد المرأة. - لابد وأن يتضمن التشريع أيضا إمكانية السماح للنساء اللاتي يتعرضن للتمييز فيما يتعلق بالأجر بالتظلم، وخلق آلية قانونية لذلك؛ على أن تكون هذه الآلية متخصصة في النظر في هذا النوع من القضايا تحديدا، وتشرف عليها جهات معنية بالمرأة؛ مثل المجلس القومي للمرأة في مصر، أو مثيله في باقي الدول العربية.

28 Katie Dupere, 16 Brilliant Innovations Tackling Poverty around the World, 2017, http://mashable.com/2016/10/17/poverty-innovations/#EXklAiHGRkqn

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	- العمل على اصلاحات تشريعية من أجل إدخال فئة المزارعين والمزارعات ضمن قانون العمل كذلك العاملات المنزليات
الوزارات الخدمية (التضامن، والتعليم والصحة):	- تنفيذ برامج المساعدات المالية المشروطة؛ القائمة على توفير دعم مالي للمرأة، فى مقابل التزام الأسرة بالحصول على الخدمات الصحية والتعليمية للأبناء(الفتيات منهم على وجه الخصوص)، على أن تستمد الأسرة استمرارية مشاركتها في هذا البرنامج من التزامها باعطاء التطعيمات الدورية للأطفال الصغار، ومتابعة حالتهم الصحية بانتظام، ومن التزام الأطفال بحضور الفصول الدراسية، وتحقيق معدل إنجاز دراسي مناسب. - التمييز الإيجابي لصالح الفئات الأكثر عرضة للخطر والتهميش؛ مثل الأطفال والنساء المعيلات، وأطفال الشوارع، والأطفال في مناطق الحروب، والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد يتحقق ذلك من خلال تقديم الرعاية الصحية والتعليمية لهذه الفئات بأسعار مخفضة، أو دون رسوم؛ مراعاة لظروفهم المعيشية. - صياغة إعانات جديدة للنساء أثناء فترة رعاية الطفل؛ حيث لا تكون المرأة مضطرة للاختيار بين عملها وبين رعاية طفلها، على أن تمنح تلك الإعانة لمدة عامين هي فترة رعاية الطفل؛ لتغطي نفقات المرأة وطفلها خلال هذه الفترة. - تطوير شبكات الضمان الاجتماعي؛ لتوفر مزيدا من الحماية للنساء المعيلات وأطفالهن.
وزارات الإسكان والمرافق والمحليات	- تطوير الخدمات العامة للمناطق الفقيرة؛ خاصة شبكات المواصلات والاتصالات؛ مما يمكن النساء الفقيرات من الوصول لأماكن العمل وبيع منتجاتهن، أو التواصل مع عملائهن بسهولة. - إنشاء شبكة مرافق عامة صديقة للنساء؛ تشمل طرقا بها كاميرات مراقبة، ومناطق سير آمنة للنساء والأطفال؛ مضاءة بشكل جيد يسمح للنساء بسهولة التحرك، وللأطفال بالوصول إلى المدارس بأمان، وتسمح للنساء بالوصول للأسواق، وتوجد بها خدمات وحمامات عامة، ومياه شرب وحدائق. - إيصال خدمات الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي للمنازل؛ للتغلب على نقص المياه النظيفة، وتمكين الأطفال من الدراسة ليلا.
وزارة الاستثمار والعمل	- منح مزايا للمؤسسات والشركات التي تقودها نساء؛ من خلال وضعها ضمن أنشطة الاستثمار التي تتمتع بحوافز وإعفاءات لفترة معينة. - إجراء مراجعة شاملة للأجور في الشركات المختلفة، ومنح شهادات تمييز للشركات التي تلتزم بتعميم سياسة الأجر المتساوي. - إنشاء مراكز ومنصات لدعم المشروعات متناهية الصغر، وتقديم النصائح المطلوبة لضمان استمرارية هذه المشروعات. - التوسع في القيام بحملات توعية موجهة للشركات المختلفة؛ لحثها على ضمان تمثيل المرأة في مجالس الإدارات بتلك الشركات، ويمكن للجهات المعنية متابعة الإجراءات المتخذة من جانب تلك الشركات بشكل دوري؛ بحيث إذا ما وصلت نسبة النساء العاملات في هذه الشركات لحد معين؛ توجب على الشركات إدماج السيدات في مجالس الإدارات؛ ليكون هناك نسبة وتناسب بين عدد الموظفات، وبين من يمثلهم في مجالس الإدارات. - العمل على برامج تمكين الاقتصادي للنساء مع غرف التجارة والصناعة مع ضرورة وضع حصة للنساء داخل مجلس الإدارة

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	- تشجيع تأسيس حضانات الأعمال لتشجيع رواد الأعمال وتدريبهم بشكل عام وتدريب النساء وتشجيعهن بشكل خاص - المشاركة في تعويض المؤسسات التي تشغل النساء عن فترات غياب المرأة لأغراض إجازات الوضع ورعاية الطفل. - منح حوافز لمؤسسات الأعمال التى توظف عددا أكبر من النساء؛ من خلال إعفاءات تأمينية وضريبية.
المؤسسات المحلية والدولية	- تطوير برامج إغاثية لدعم النساء في مواضع الخطر؛ خاصة فى دول الحروب؛ من خلال توفير أماكن الإيواء والملابس والعلاج. - رفع وعي النساء بحقوقهن، وإيجاد فرص عمل منتجة ومربحة من خلال التوسع في دعم المشروعات والمبادرات، والبرامج التدريبية الموجهة لتنمية مهارات النساء.
البنوك المركزية القطاع المصرفي البنكي قطاعات التوفير بمكاتب البريد الجمعيات المرخص لها بممارسة الإقراض متناهي الصغر	- توفير التسهيلات البنكية في حالة تقدم امرأة للحصول على قرض؛ لإنشاء نشاط مدر للدخل، وتقديم خدمة الاستشارات لهذه المشروعات. - نشر الوعي عن طريق الحملات والدورات بخصوص كيفية الحصول على قروض بنكية. - العمل على إيجاد بدائل تمويلية مناسبة لاحتياجات الفقراء اللذين لا يمكنهم الارتباط بقروض ذات آجال سداد طويلة، أو أسعار فائدة مرتفعة؛ ولكن تناسبهم القروض التي تمتد لأقل من عام إلى عامين، أو ترتبط بدورة حياة الإنتاج في مشروعاتهم الصغيرة ذات الطابع غير الرسمي. - طرح أدوات تمويلية جديدة؛ تجمع بين الإقراض والادخار؛ بحيث تدخر النساء في وقت الوفرة لتعليم الأبناء، أو لشراء معدات لمشروعها، ثم تعاود الحصول على تلك المبالغ وقت الحاجة، مضافا إليها مبلغ القرض. - المراجعة المستمرة لطلبات الاقتراض المرفوضة؛ للتأكد من عدم وجود معدلات رفض أعلى لطلبات قروض النساء، وإعلان تلك النسب حال وجودها.
الإعلام والمؤسسات الدينية	- التوسع في تقديم البرامج التوعوية التي تعظم من أهمية عمل المرأة، وحصولها على أجر متساو مع الرجل: خاصة أن الصورة الذهنية السائدة في المجتمع تنظر للمرأة على أنها أقل كفاءة، ولا تستحق الأجر المتساوي مع الرجل؛ لوضعها في الأسرة.

الهدف الثالث: ضمان تم تع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية فى جميع الأعمار

تواجه النساء في المنطقة العربية تحديات صحية جمة، ويعد ضمان الحياة الصحية وتحقيق الرفاهية للجميع أحد أهم عناصر التنمية المستدامة؛ وعليه فقد اتخذ العالم خطوات واسعة صوب زيادة العمر المتوقع، وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة؛ المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات، كما تم تحقيق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، والسل، وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك فثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء كلية على مجموعة كبيرة من الأمراض، وتصحيح الأوضاع الصحية السائدة.

إن الحق فى الرعاية الصحية يجب أن يكون مكفولا لجميع السكان، وللمرأة بصفة خاصة؛ حيث تواجه المرأة تحديات حقيقية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، وقدرتها على أن تحسن من صحتها وصحة أطفالها. وتعد الصحة إلى جانب التمكين الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه المرأة على مستوى العالم؛ بما في ذلك المنطقة العربية؛ التي تعاني من أزمات صحية متتالية في مناطق الحروب؛ خاصة في اليمن وسوريا؛ حيث تواجه الأمهات والأطفال مخاطر صحية حقيقية؛ كالنقص الحاد في الطعام والمياه، وسوء التغذية. أما في باقي دول المنطقة؛ فتواجه المرأة تحديات صحية مرتبطة بنقص المياه، وغياب نظم التأمينات الصحية الكفيلة بتوفير العلاج اللازم.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الثالث:

1- **وفيات الأمهات: نسبة وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي):** نسبة وفيات الأمهات هي عدد السيدات اللاتي يمتن لأسباب متصلة بالحمل (أثناء الحمل، أو في غضون 42 يوما من إنهاء الحمل) لكل 000 100 مولود حي. ويوضح شكل (3-1) نسبة وفيات الأمهات في الوطن العربي؛ حيث كانت أكبر نسبة لوفيات الأمهات على مستوى الوطن العربي في الصومال وموريتانيا (وصلت إلى 732، 602 حالة لكل 100000 مولود حي)، تليها اليمن وجزر القمر (385، 335 حالة لكل 100000 مولود حي)، ثم دولتي السودان وجيبوتى (311،

شكل (3-1): نسبة وفيات الأمهات في الدول العربية عام 2015

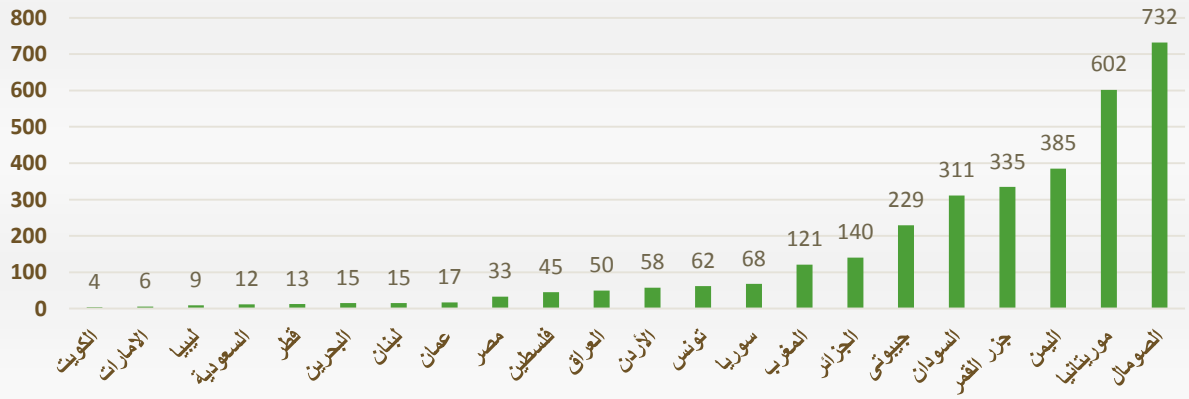

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/

229 حالة لكل 100000 مولود حي)؛ بينما كان أقل مستوى للمعدل في كل من الكويت والإمارات (4، 6 حالة لكل 100000 مولود حى). ويدل انخفاض نسبة وفيات الأمهات في كل من الكويت والإمارات عنها في الصومال وموريتانيا على التقدم الصحي، والرعاية الصحية السليمة للأمهات، وزيادة الوعي في دولتي الكويت والإمارات عنه في الصومال وموريتانيا.

حيث كانت أكبر قيمة للمعدل في الصومال، وموريتانيا، وجزر القمر؛ حيث كان المعدل 85، و65.1، و55.1 حالة على التوالي، بينما كانت البحرين والإمارات وقطر أقل قيمة للمعدل؛ حيث بلغت 5.3 و5.9 و6.8 حالة على التوالي، في حين بلغ المعدل العالمي لهذا المؤشر في نفس العام 31.4؛ مما يعني أن هناك 6 دول عربية تتعدى فيها وفيات الأطفال المتوسط العالمي؛ وهي في المعظم دول أفريقية.

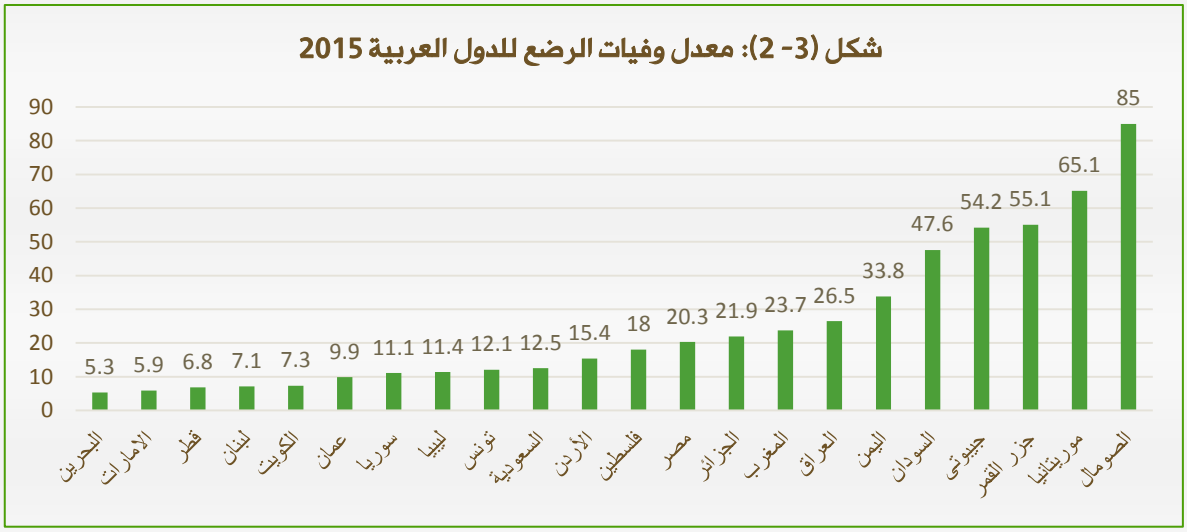

2- **وفيات الرضع:** يوضح الشكل رقم (3-2) معدل وفيات الرضع للدول العربية عام 2015 (لكل 1000 مولود حي)؛

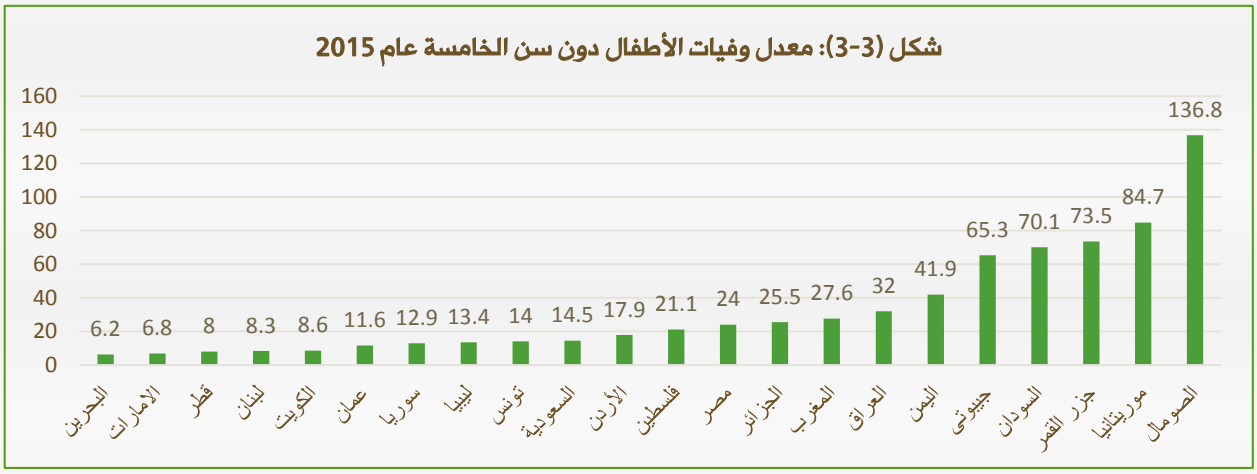

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/

3- **وفيات الأطفال:** يوضح شكل (3-3) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة للدول العربية عام 2015 (لكل 1000 مولود حي)؛ حيث كانت أكبر قيمة للمعدل في الصومال، وموريتانيا، وجزر القمر (136.8، و84.7، و73.5 حالة على التوالي)؛ بينما كانت البحرين، والإمارات، وقطر؛ أقل قيمة للمعدل؛ حيث كانت القيمة 6.2، و6.8، و8 حالة على التوالي، وفي المقابل بلغ المتوسط العالمي 42.2 طفل بين كل 1000 طفل في عام 2015 بشكل عام فيما يتعلق بوفيات الأطفال؛ سواء كانوا رضعا، أو دون سن الخامسة؛ فرغم انخفاض المعدلات في الفترة من عام 1990 ح تى 2014 بحوالي 50٪؛ إلا أن المعدلات في الدول العربية –خاصة في الدول الأفريقية- ما زالت

مرتفعة بالنسبة للوضع الحالي؛ وذلك بسبب وجود العديد من الأمراض التي تتم معالجتها بطرق بدائية في هذه الدول؛ خاصة أنها تعد من الدول الفقيرة.

4- **السيدات في سن الإنجاب اللواتي يحتجن إلى تنظيم الأسرة، ويرضين عن الأساليب الحديثة:** توضح البيانات المتعلقة بنسبة السيدات في سن الإنجاب (اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و 49 سنة) اللاتي يحتجن إلى تنظيم الأسرة ويرضين عن الأساليب الحديثة؛ حيث كانت أعلى نسبة للسيدات في مصر والجزائر؛ فقد كانت النسبة 80٪ عام 2014، و77.2٪ عام 2013 على التوالي، بينما كانت أقل نسبة في عمان، وجزر القمر؛ حيث وصلت إلى 19.1٪ عام 2008، وإلى 27.8٪ عام 2012.

5- **معدل المواليد للمراهقات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و14 سنة، واللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 وبين 19 سنة) لكل 1000 سيدة في تلك الفئة العمرية:** توضح الإحصائيات أن معدل المواليد للمراهقات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 وبين 14 سنة، واللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 وبين 19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية؛ حيث كان أعلى معدل فى جزر القمر عام 2011؛ حيث كانت القيمة 70 مولودا لكل 1000 امرأة، تليها اليمن عام 2012 بقيمة 67 مولودا لكل 1000 امرأة؛ بينما كانت أقل قيمة للمعدل في الكويت عام 2014؛ حيث وصلت إلى 7.78 مولود لكل 1000 امرأة.

6- يعد **سرطان الثدي** المرض الأكثر انتشارا في الوطن العربي بين أنواع السرطانات الأخرى بين النساء؛ حيث تشكل الإصابة بمرض سرطان الثدي بين النساء في المنطقة؛ ثلث الإصابات بجميع أنواع السرطان في الدول العربية. وعلى سبيل المثال، وبحسب إحصائيات وزارة الصحة السعودية؛ فقد بلغت نسبة الإصابة بسرطان الثدي في السعودية 20٪ تقريبا من مجموع الإصابات بمرض السرطان، في حين بلغت هذه النسبة 31٪ في قطر، وفي البحرين بلغت 46٪.

ورغم هذه المعدلات المرتفعة؛ إلا أن إحدى الدراسات قد أظهرت تقدما ملحوظا في مستويات الرعاية الصحية التي تقدمها الكثير من الدول العربية لمواطنيها؛ حيث أشارت الإحصائيات إلى تقدم لبنان بالنسبة للدول العربية في فرص الرعاية الصحية؛ حيث جاءت في الترتيب 32 عالميا، تلتها قطر بالترتيب 36، ثم البحرين بالترتيب 40 عالميا، وفي المقابل تواجه الأردن تحديات في مساعيها لتحسين جودة الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين؛ رغم الإنفاق الضخم على القطاع الصحي؛ الذي يضاهي الإنفاق في بعض الدول الأوروبية.

الفرص والتحديات

أهم الفرص المتاحة أمام المرأة:

- تمثل المعونات الدولية فرصا لتوعية الأمهات على الصحة الإنجابية لهن ولأطفالهن، والتوعية بتنظيم الأسرة، والقضاء على الأمراض المتأصلة؛ مثل شلل الأطفال.
- المبادرات القائمة في بعض الدول العربية لمكافحة بعض الأمراض واسعة الانتشار؛ خاصة الأمراض التي تصيب النساء عادة؛ مثل سرطاني الثدي، والرحم.
- الاتجاه العام الحالي نحو الاهتمام بالبحث العلمي، والسعي في بعض الدول نحو التطوير الذاتي للمستشفيات ومراكز العلاج الأكثر استخداما من قبل المواطنين.
- الحملات القومية التي تقوم بها بعض الدول؛ من أجل القضاء على بعض الأمراض المتوطنة.
- وجود نواة لنظم تأمينية صحية؛ يمكن الانطلاق منها نحو تغطية أكبر عدد ممكن من المواطنين؛ خاصة النساء.

أهم التحديات التي تواجه المرأة:

- تواجه المرأة في المنطقة العربية تحديات صحية عدة؛ حيث إن بعض الدول التي تعاني من الحروب؛ تنتشر فيها أمراض؛ مثل الملاريا، والكوليرا؛ ومن ثم هي بحاجة إلى جهد دولي وعربي لمكافحتها.

- تؤثر مشكلة ضعف التمويل بشكل أساسي على ضعف آليات الرعاية الصحية في الوطن العربي؛ خاصة في خدمات الرعاية الأولية؛ مثل رعاية السيدات أثناء الحمل، والكشف المبكر.
- العادات والتقاليد التي تقضي في بعض الأحيان بعدم زيارة المرأة لأطباء ذكور، أو عدم خروج المرأة من منزلها؛ مما يعرضها في بعض الأحيان لمشاكل صحية قد تودي بحياتها؛ خاصة عند الأمهات والحوامل.
- صعوبة التنقل؛ التي تضع ضغطا على النساء في الذهاب للوحدات الصحية أو الأطباء؛ من أجل الحصول على العلاج المناسب.
- ضعف تمثيل المرأة فيما يتعلق باتخاذ القرارات في مجال الصحة.
- انتشار الأمية الصحية في بعض المناطق؛ التي من شأنها أن تحول الأمراض البسيطة التي يمكن علاجها أو الوقاية منها إلى أمراض متوطنة.
- انتشار ثقافة الزواج المبكر؛ التي تضع حياة الفتيات الصغار على المحك عند الزواج والحمل والولادة، وبسبب انتشار الفقر الغذائي، وضعف المستوى الصحي للفتيات؛ فقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى الموت.

تجارب ناجحة:

- **المكسيك:** في عام 2006 كشفت دراسة أن النساء والرجال لديهم وجهات نظر وعادات مختلفة في التغذية والنشاط البدني، ورعاية أجسادهم. واستنادا إلى هذه الدراسة؛ قام المركز الوطني المكسيكي للمساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية؛ بإعادة صياغة الكتيب الإعلامي؛ بإنشاء كتيب موجه إلى المرأة، وآخر موجه للرجال. وقد سعى كتيب النساء مع أقراص الفيديو الرقمية المصاحبة له؛ إلى معالجة القوالب النمطية التي تقول إن ممارسة التمارين ليست نشاطا أنثويا، كما تضمن الكتيب سلسلة من التمارين الممتعة والبسيطة غير المكلفة. وقد كانت الكتيبات الخاصة ببعد المساواة بين الجنسين ناجحة. وقالت النساء في إحدى التجارب إنهن يتذكرن الرسائل الصحية في الكتيب الخاص الذي يستهدفهن. وبحلول عام 2008 ذكرت السلطات الصحية أن الرجال والنساء قدموا طلبات محددة للنشرات الخاصة بهم، وأن نشر الكتيب قد ازداد[29].
- **الفلبين:** "نداء للرجال" هو مشروع نفذته شركة الخدمات السكانية Pilipinas Inc؛ بدعم من مؤسسة تيرنر، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وقد نجح في الجمع بين الاستراتيجيات التعليمية وبين توفير خدمات الصحة الإنجابية في تايتاي؛ وهي منطقة ريفية في الفلبين. ولأن موافقة وتعاون الرجال في تايتاي كانت ضرورية؛ لضمان وصول المرأة إلى الخدمات الصحية في المنطقة؛ كان الرجال هدفا رئيسيا للمشروع؛ من خلال وسائل الإعلام المطبوعة، والعروض الثقافية، والأحداث المجتمعية، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل، وشملت مكونات الخدمة في المشروع التوعية الريفية، ونظام الإحالة الذي عرض معدلات مخفضة، وعيادة تؤكد على الصلات بين الصحة العامة للأسرة وبين الصحة الإنجابية للرجال والقضايا الجنسية. وشملت النجاحات المزيد من متقبلي تنظيم الأسرة، والمزيد من الفحوصات السابقة للولادة، ومسحات عنق الرحم، ومزيدا من العلاج من عدوى الجهاز التناسلي. بالإضافة إلى ذلك؛ أتاحت الحلقات الدراسية وحلقات العمل الفرصة للرجال؛ لمناقشة السلوكيات الجنسية، والتحدث بصراحة أكثر عن القضايا الجنسية والإنجابية مع شركائهم، وأظهرت التقييمات أن المشروع حسن علاقات الرجال مع زوجاتهم.
- **مصر:** استطاعت الحكومة المصرية من خلال حملتها للقضاء على فيروس سي؛ أن تقدم نموذجا ناجحا للجمع بين الدراسة العلمية وبين الإرادة الحكومية؛

[29] https://www.paho.org/hq/index.php?option=com_content&view=article&view=article&id=457&Itemid=259#Best%20Practices

ففي عام 2008 أظهر مسح لعينة عشوائية؛ أن نسبة انتشار المرض قد بلغت 10٪ من إجمالي السكان، وبحسب منظمة الصحة العالمية؛ فإن مصر كانت من أكبر الدول التي لديها معدل إصابة بفيروس سي. وقد قامت الحكومة المصرية في عام 2006 بإصدار قرار بتشكيل لجنة قومية لوضع استراتيجية متكاملة للتعامل مع المرض، وبدأت خطة مكافحة فيروس سي بإنشاء 8 مراكز لعلاج المرضى؛ حتى وصل عدد هذه المراكز إلى 153 مركزا على مستوى الدولة. وفي عام 2014 دشنت اللجنة القومية موقعا إلكترونيا لتسهيل تسجيل طلبات العلاج؛ قبل تحويل المرضى على أقرب وحدة علاجية لسكنهم. وكنتيجة لهذه الحملة؛ فقد انخفضت معدلات انتشارالمرض إلى 4.4٪ في عام 2015.

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف الثالث:

- تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في تسجيل البيانات الطبية للمرضى على قواعد بيانات؛ للعودة لها لاحقا عند الحاجة؛ وبالتالي ظهرت السجلات الطبية الإلكترونية؛ خاصة للنساء الحوامل، والمريضات بأمراض مزمنة.
- وتساهم التكنولوجيا بشكل كبير في عدد من دول العالم؛ بتوفير استشارات إلكترونية للمرأة، دون الحاجة لزيارة عيادة الطبيب كل مرة؛ خاصة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية.
- طورت التكنولوجيا أجهزة تحليل طبية منخفضة التكلفة؛ خاصة في مجال قياس نقص الحديد، ومعرفة التقزم لدى الأطفال؛ مما سمح للأطباء بزيارة الأطفال الفقراء في منازلهم، وأخذ تلك القياسات.
- تساهم التكنولوجيا في تحديد أماكن الأسر والنساء والأطفال في المناطق النائية والمنكوبة، وغير المخططة بسهولة؛ من خلال توفر شبكات الهاتف.
- من الممكن ربط شبكات المعلومات بين الأطباء؛ الذين يمكنهم مشاركة معارفهم حول الأمراض، وطرق اكتشافها وعلاجها، وتساهم الشبكة في تنقيح تلك الخبرة؛ من خلال التجارب العملية، وخبرة الأساتذة في المجال؛ مما يساهم في زيادة معرفة الأطباء بالحالات المختلفة للمرض؛ خاصة في مجال صحة المرأة[30].

التوصيات:

من خلال دراسة وضع المنطقة العربية في مجال الصحة؛ نوصي بأخذ النقاط الآتية في الاعتبار:

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
السلطة التشريعية	- مراجعة التشريعات السابقة فيما يتعلق بمكافحة الزواج المبكر؛ حيث يتم استكمال هذه التشريعات لضمان رفع سن الزواج في جميع الدول العربية إلى 18 عاما لكلا الزوجين، وتجريم من يخالف ذلك. كما يمكن النظر في تغليظ العقوبات للمخالفين؛ حيث يشمل ذلك دفع الغرامات والسجن. - إصدار تشريعات صارمة؛ تجرم ممارسات الختان باعتباره أحد أوجه العنف ضد المرأة، ومراقبته لحين القضاء على الظاهرة في المنطقة؛ على أن يشمل ذلك أهل الفتاة والأطباء ممن قاموا بهذا الفعل. - تغليظ عقوبات الاعتداء الجنسي على المرأة بكافة صوره؛ لما له من آثار صحية نفسية وجسدية على المرأة. ويمكن أن يصل ذلك إلى حد الإعدام في حالة كون المجني عليها طفلة.

[30] Eduardo Ortiz, and Carolyn M Clancy, , Use of Information Technology to Improve the Quality of Health Care in the United States, 2003, https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1360897/

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	- العمل على إصدار قانون مكافحة التحرش الجنسي. - النص صراحة في الدساتير على حق النساء والأمهات فى تلقي الرعاية الصحية دون تمييز، وتوفير تغطية صحية كاملة للسيدات المعيلات لأسرهن، والعاجزات صحيا، وكبار السن.
وزارة الصحة	- اعتماد مقاربة على مسار الحياة للتخطيط للخدمات الصحية المقدمة إلى المرأة في مجال الطب النسائي والتوليد، والطب الوقائي والإرشاد والتثقيف في المجال الصحي، وتطوير استراتيجيات صحية مستدامة؛ تراقب الوضع الصحي للفئات العمرية المختلفة، وتعتمد آليات الكشف المبكر للأمراض، وتعزيز الصحة الوقائية. - وضع برامج تدريبية للنساء؛ خاصة للرائدات الريفيات؛ حتى يعملن على نشر الوعي الصحي، وتوفير أكبر قدر من المعلومات للمجتمع المحيط؛ خاصة في المناطق النائية. - تطوير المراكز الصحية والمستشفيات، وتجهيزها بالصورة التي تتناسب مع خريطة الأمراض في الدول، وتخصيص جزء استشاري في المؤسسات الصحية لتقديم الخدمات الاستشارية للنساء خاصة. - تزويد المرأة بخدمات الرعاية السابقة للولادة، وخدمات الرعاية الماهرة أثناء الولادة، وخدمات الرعاية والدعم المعرفي بدور الأم في الأسابيع التي تلي الولادة؛ وذلك للتصدي لجميع أسباب وفيات الأمهات، وحالات المرض الإنجابية ومراضة الأمهات، وحالات العجز الناجمة عنها. - توفير خدمات صحية متنقلة متخصصة في مجال الصحة الإنجابية والطفولة المبكرة؛ يتم استدعاؤها للمناطق النائية باستخدام الهاتف. - عمل خرائط جغرافية خاصة بتوزيع خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة؛ وذلك لتحديد الكثافات، ومعرفة أماكن غياب الخدمات لتوفيرها، وتوفير بيانات اتصال بمقدمي الخدمات المتاحة. - عمل خرائط جغرافية بالإعاقات، وأماكن خدمات دعم المعاقين.
وزارة المالية	- اعتماد موازنات مراعية لبعد المساواة بين الجنسين في مجال السياسات الصحية. - زيادة المخصصات الصحية للنساء؛ خاصة برامج الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والرعاية الأولية، وبرامج التشخيص المبكر للأورام.
وزارات التضامن والدعم الإجتماعي	- العمل على تمتع جميع النساء العاملات بالضمان الاجتماعي خاصة النساء الريفيات والعمل على تعديل كافة القوانين التمييزية ضد المرأة في قانون الضمان الاجتماعي
المجتمع المدني والجهات البحثية	- التوسع في القيام بالبحوث -خاصة الميدانية منها- التي تتعلق بشئون المرأة؛ لسد الفجوات المعرفية الآنية حول الموضوعات التي تضعها المرأة العربية على رأس أولوياتها؛ لضمان توافق ما تقدمه الجهات المعنية، مع الاحتياجات الحقيقية لها. ولعل أهم الموضوعات التي تحتاج لزيادة

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	الحصيلة المعرفية عنها؛ الاضطرابات النفسية، والإدمان على العقاقير، والختان، وحصول النساء المتقدمات في السن على الرعاية الصحية. - التوسع في حملات التوعية الموجهة؛ للتحذير من مخاطر الختان وغيره من الممارسات الصحية الخاطئة، وكذلك التوعية ضد الزواج المبكر لجميع الفتيات؛ بداية من سن 14 سنة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع مواد تثقيفية في وسائل الإعلام المختلفة، وتطوير المناهج المدرسية بما يساهم في رفع الوعي لدى الفتيات. - تفعيل دور رجال الدين في مكافحة الختان وغيره من الممارسات غير الصحية. - توعية النساء بمخاطر الحمل المتتابع على صحتها وصحة أطفالها.
الحكومات والجامعة العربية	- إعداد تقرير صحي عربي سنوي؛ يحدد الأولويات الصحية المطلوب تنفيذها في المنطقة؛ بناء على بيانات العام السابق له؛ مما يساهم في تحديد توجهات المستشفيات، وشركات الأدوية، ويعزز جاهزيتها.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

يحقق التعليم قدرا من الإنصاف والعدالة والمساواة بين الذكور وبين الإناث، وكذلك فإن ضمان جودة التعليم المقدم تمثل هي الأخرى ركيزة لتمكين المرأة، وقد بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي في عام 2015 حوالي 19٪، وقد كانت النسبة الأعلى بين الدول في موريتانيا؛ التي بلغت نسبة الأمية فيها 48٪، في حين أن أقل نسبة كانت 2٪ في قطر. وعلى صعيد المرأة؛ بلغت نسبة انتشار الأمية بين النساء في الوطن العربي 46٪ في عام 2016، في حين أن النسبة بين الذكور لم تتعد 25٪. وقد

1- **المشاركة في التعليم النظامي**: ما تزال النسبة المئوية للمشاركة في التعليم المنظم -في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدارس الابتدائية- في الوطن العربي أقل من المعدلات العالمية، وقد تبين أن التعليم المنظم قبل بداية التعليم الابتدائي الرسمي؛ يعزز النمو الاجتماعي والعاطفي والفكري للطفل، ويدعم استعداده للتعليم الابتدائي والتعلم في المستقبل. وفي عام 2014، التحق ثلثا الأطفال في جميع أنحاء العالم بالتعليم قبل الابتدائي، في حين حظي نصف الأطفال فقط بفرصة مماثلة في الوطن العربي؛ بمعدل متوسط وصلت النسبة أقصاها في العراق؛ حيث بلغت 61٪، وفي السودان بلغت 50٪، وفي مصر بلغت 42٪. تجدر الإشارة إلى أن جميع الدول التي أحدثت تقدما تنمويا حقيقيا؛ قد بذلت جهودا كبيرة في معدل الالتحاق بالتعليم؛ دون تمييز بين الذكور وبين الإناث؛ حيث يرتبط تعليم الفتيات ارتباطا إيجابيا بخروجهن من الفقر؛ لما يحققه التعليم من فرص أفضل للحصول على عمل، وتكوين أسرة. وفي المنطقة العربية ورغم أن النصوص الدستورية تنص على إلزامية التعليم؛ إلا أن معدلات الالتحاق بالتعليم بالنسبة للفتيات أقل منها للفتيان؛ حيث تتراوح ما بين 0.5٪ و14٪.[31]

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الرابع:

(55.3 ٪)، أيضا هناك تباين كبير بين دول الوطن العربي في هذا الإطار؛ ففي الوقت الذي تحقق فيه بعض الدول نسب مشاركة مرتفعة؛ كالإمارات (99٪)، وقطر (90٪)، ولبنان (93٪)؛ نجد نسبا متدنية في دول أخرى؛ مثل اليمن (4٪)، وجيبوتي (7٪)، والمملكة العربية السعودية (14٪). وبالنظر إلى المتوسط العالمي لعام 2017 (وهو 67٪[32]) يتضح من الشكل (4-1) أن 8 دول عربية فقط من إجمالي 22 دولة؛ تخطت هذا المتوسط، ويظل نحو ثلثي الوطن العربي أقل من المتوسط العالمي.

[31] **مالم يذكر غير ذلك** فإن جميع البيانات المستخدمة مصدرها أحدث عام متاح على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/?indicator=2.c.1

[32] تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017.

شكل (4-1):معدل الالتحاق بالتعليم النظامي بحسب النوع

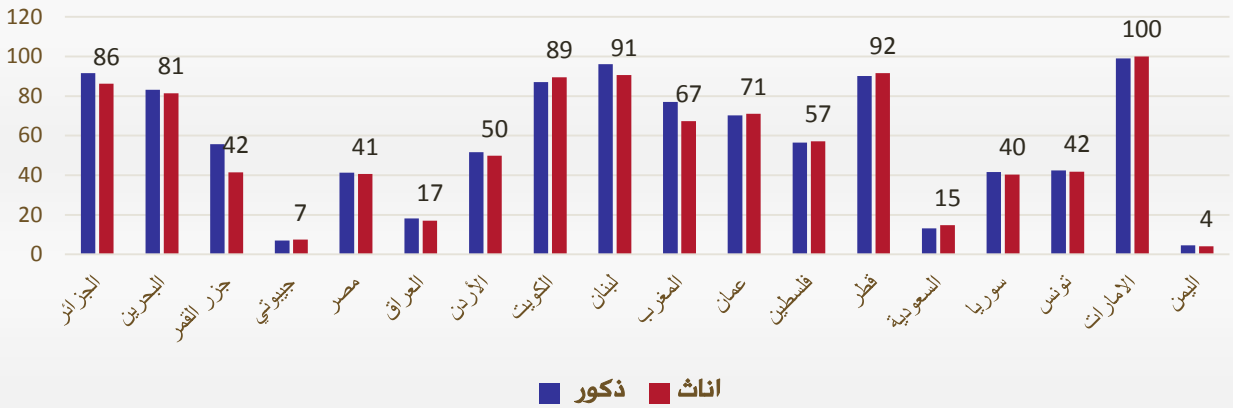

2- **تعلم المهارات الأساسية:** مع أن عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة في الوقت الحالي أكبر من السابق؛ فإن العديد منهم لا يكتسبون المهارات الأساسية؛ حيث لا تتوفر البيانات الخاصة بإتقان القراءة والرياضيات سوى في دولتين فقط؛ هما الكويت، والإمارات. وبالنسبة للكويت فإن 35٪ من التلاميذ الإناث يتقنون الرياضيات، مقابل 25٪ من الذكور، وكذلك تتفوق الإناث في إتقان القراءة بنسبة 68٪، مقابل 47٪ فقط للذكور بنهاية المرحلة الابتدائية، والعكس من هذا في الامارات؛ حيث يتفوق الذكور على الإناث في إتقان الرياضيات بنسبة 93٪، مقابل 65٪، ثم تتفوق الإناث بنسبة 70٪ بالنسبة لإتقان القراءة، مقابل 58٪ للذكور عند نهاية المرحلة الابتدائية.

3- **أما بالنسبة للمعلمين؛** فإن هناك اهتماما متميزا بهم في كل من الأردن وجيبوتي، والإمارات، وفلسطين، وتونس؛ بتدريب المدرسين في كافة المراحل المدرسية بنسبة 100٪ لكلا الجنسين. وفي المقابل، وفي نفس الوقت تكون النسبة منخفضة في عدد من الدول؛ مثل السودان، وسوريا؛ بنسبة 40٪ في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، وتتزايد تدريجيا _مع ملاحظة غياب بعض البيانات في بعض السنوات_ لتصل إلى حوالي 67٪ في السودان، و90٪ في سوريا في المرحلة الثانوية، وهناك دول أخرى لا تعاني من اضطرابات؛ مثل مصر، وقطر؛ حيث تسجل نسبا منخفضة جدا لتدريب المدرسين فيما قبل الابتدائي؛ بواقع نسبة 40٪ في مصر، وتتزايد تدريجيا مع تقدم المراحل التعليمية؛ لتصل إلى نحو 62٪ في التعليم الثانوي في مصر، و50٪ في قطر.

4- **إنشاء المدارس وتجهيزها:** تحقق دول؛ مثل عمان، وقطر، ومصر، وتونس المستهدفات الكلية (100٪) لإمداد المدارس في مختلف المراحل بالكهرباء والمياه، كما تحرز دول أخرى تقدما بنسب تتراوح بين 90٪ إلى أعلى؛ مثل المغرب، والجزائر، والأردن، ثم تقل النسبة في معظم الدول ذاتها فيما يخص توفر دورات مياه منفصلة الاستخدام بناء على النوع، وتوفر مصادر مياه نظيفة بالمدارس؛ فمثلا في تونس تصل النسبة إلى 82.7٪، وفي المغرب تصل إلى 80٪، وفي السودان تصل إلى 79٪ فيما يخص مدارس المرحلة الابتدائية التي يتوفر بها مصدر لمياه الشرب النظيفة، وفي المقابل؛ تعاني دول أخرى من نسب ضئيلة في توفر البنية التحتية الممثلة في الكهرباء والمياه، والصرف الصحي في المدارس؛ فمثلا نجد في جزر القمر أن النسبة تصل إلى 13٪، وفي موريتانيا تصل إلى 2.4٪ فقط من مدارس المرحلة الابتدائية التي تتوفر بها الكهرباء، كما أن نسبة 9٪ فقط من مدارس المرحلة الابتدائية بجزر القمر بها مياه للشرب، ونسبة 3.5٪ فقط بها دورات مياه منفصلة، والوضع لا يختلف كثيرا

في المراحل التعليمية الأخرى؛ في دول مثل موريتانيا، وفلسطين.

5- **وجود فجوة في المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم؛** فرغم أن دولا مثل مصر، وعمان، وفلسطين، وقطر، والسعودية؛ تتقارب فيها نسب الالتحاق بين الجنسين بالتعليم المنظم قبل المرحلة الابتدائية؛ لكن تظل هناك فجوات واضحة في الجزائر (91.6٪ للذكور، و86.2٪ للإناث)، وفي جزر القمر (55.6٪ للذكور، و41.5٪ للإناث)، وفي المغرب (77٪ للذكور، و67.3٪ للإناث)؛ حيث نجد أن مؤشر التكافؤ بين الجنسين[33] يسجل 0.87 في المغرب، و0.87 في اليمن، و0.94 في لبنان، ومع ذلك فإن هناك عددا من الدول تكون فيها قيمة المؤشر في صالح الإناث؛ مثل السعودية (1.12)، وقطر (1.02)، وجيبوتي (1.02). أما بالنسبة للتعليم العالي؛ فإن عدد الإناث أكثر من الذكور في تحصيل التعليم العالي في بلدان المغرب العربي، وبلدان مجلس التعاون الخليجي[34].

6- **النسبة الأكبر من الأطفال خارج المدرسة في سن التعليم من الفتيات؛** فنجد أن نحو 58٪ من الأطفال العرب خارج المدرسة في سن التعليم؛ هم من الفتيات في الفئة العمرية للتعليم الابتدائي[35] .

7- **المساواة فيما يتعلق بتدريب المدرسات في كافة المراحل التعليمية؛** حيث نجد في المرحلة قبل الابتدائية أن مؤشر التكافؤ يسجل واحدا صحيحا في أغلب الوطن العربي؛ بل ويكون مضاعفا لصالح الإناث بقيمة 5.6 في مصر، والأمر يتكرر في المرحلة الابتدائية؛ عدا قطر (0.68)، وتتراوح النسب من الواحد الصحيح (كما في العراق، والأردن، وتونس، والسعودية) إلى 1.06 في جزر القمر، و1.08 في مصر، والأعلى (1.53) في الكويت؛ وهو الحال أيضا في المرحلة الثانوية.

8- **هناك تفاوت كبير في المهارات التكنولوجية الأكثر تطورا؛ وفقا لبعد المساواة بين الجنسين؛** ففي الوطن العربي هناك تفاوت ملحوظ بين الجنسين في هذا المجال؛ حيث تتفوق الإناث في مستوى المهارات البسيطة؛ بنسب 34٪ و55.8٪ في قطر والبحرين، مقابل 32.9٪ و53٪ على التوالي للذكور، وبشكل عام تنخفض النسب العامة المتعلقة بالقدرة على كتابة برنامج كمبيوتر باستخدام لغات برمجة متخصصة لكلا الجنسين؛ حيث يتفوق الذكور على الإناث بشكل واضح؛ حيث إن 2.4٪ من الذكور في المغرب يقومون بالبرمجة، مقابل 0.8٪ من الإناث، وبالمثل في مصر؛ بنسبة 0.9٪ للذكور مقابل 0.4٪ للإناث، بينما في قطر تكون النسبة 6.1٪ للإناث، مقابل 5.1٪ للذكور، وتتساوى النسب في البحرين؛ مسجلة 13٪ لكلا الجنسين. لكن هذه النسب تعد نسبا منخفضة عند مقارنتها ببعض دول الاتحاد الأوروبي؛ فعلى سبيل المثال في إيطاليا وألمانيا وهولندا؛ يبلغ عدد الإناث اللاتي يستطعن استخدام الصيغ الحسابية الأساسية في جدول بيانات؛ 75 امرأة لكل 100 رجل[36]

[33] يعكس هذا المؤشر مدى التقارب والتباعد في النسب بين الذكور والإناث، فكلما اقترب المؤشر من 1 يعني التقارب، وأقل من 1 يعني التباعد لمصلحة الذكور، والعكس؛ فلكما كانت قيمة المؤشر أكبر من 1 عنى ذلك تباعدا وتباينا في مصلحة الإناث.

[34] التقرير العربي للتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، بيروت، 2015.

[35] REGIONAL REPORT ON OUT-OF-SCHOOL CHILDREN, Amman: Jordan, UNICEF MENA Regional Office, 2015

[36] التقرير العالمي لرصد التعليم 2017، اليونسكو، باريس 2017.

الفرص والتحديات:

أهم الفرص المتاحة للمرأة:

- ارتفاع الوعي العام للمجتمع العربي بمدى أهمية تعليم المرأة عموما؛ والفتيات خصوصا، هذا بالإضافة لزيادة وعي المرأة نفسها فيما يخص تعليمها، وإدراكها أن التعليم سلاح يمكنها من التقدم، والحصول على فرص عمل أفضل[37].
- انتشار فكرة المدارس المجتمعية؛ التي تقوم بتعليم المتسربين من التعليم؛ فعادة ما تقبل الفتيات المتسربات على دخول هذه المدارس من أجل إكمال تعليمهن، بالإضافة إلى أن هذه المدارس تكون أكثر انتشارا من المدارس النظامية؛ فيمكن من خلالها تخطي عقبة البعد الجغرافي.
- اتجاه الدول الأجنبية لتوفير أعداد أكبر من المنح التعليمية والتدريبية المقدمة للدول النامية؛ ومنها الدول العربية.
- توفر البرامج القومية الموضوعة من أجل القضاء على الأمية.

أهم التحديات التي تواجه المرأة:

- تؤدي مشكلة غياب البيانات -خاصة في الدول التي تعاني من اضطرابات بسبب الحروب، أو في الدول ذات المعدلات التنموية المنخفضة؛ إلى تفاقم ضعف نسبة التعليم، وتؤثر على مدى إنصاف المرأة في هذه الدول.
- يمثل ضعف جودة التعليم، وغياب الناتج الحقيقي من العملية التعليمية؛ تحديا كبيرا أمام الوطن العربي. ويؤدي هذا الضعف إلى اتساع الفجوات الاجتماعية؛ إذ يصل التلاميذ المحرومون من التعليم -بسبب أوضاع الفقر، أو الصراع، أو النوع، أو الإعاقة- إلى مرحلة البلوغ دون اكتساب أبسط المهارات الحياتية.
- أدى تزايد الصراعات المسلحة، وحالات الطوارئ الأخرى في عدة بلدان في المنطقة؛ إلى تزايد أعداد الفتيات خارج المدارس؛ ففي سوريا حوالي نصف الأطفال في سن المدرسة محرومون من الدراسة؛ ويقدر عددهم بحوالي 2.1 ملايين طفل داخل سوريا، و700،000 طفل لاجئ في الدول المجاورة[38].
- وتواجه الفتيات في المنطقة العربية تحديات تتعلق بالالتحاق بالمدارس؛ حيث يمثل بعد المدرسة عن المنزل؛ أحد أهم عوائق الالتحاق بالتعليم، يضاف إليه الضغوط التي تمارس على الفتيات للمشاركة في الأعمال المنزلية، كما يمثل الزواج المبكر للفتيات -لتجنب التكلفة الاقتصادية- نمطا آخر من أنماط القيود على تعليم الفتيات.
- الصورة المعتادة التي يتم عرضها في المناهج التعليمية للمرأة بأن مكانها في المنزل فقط، دون تأكيد واضح لقضية حقوق المرأة، أو المساواة بين الجنسين.
- التمييز يقع أيضا في اختيار الاختصاص الذي يتأثر بالأحكام المسبقة للنساء التي يجب أن تدرس بعض الاختصاصات التي تتناسب مع النساء, بالاضافة الى البعد الجغرافي لبعض الكليات والتي تحد من حرية المرأة باختيارها

تجارب ناجحة:

- **بيرو**: يجب الأخذ في الاعتبار أن نواتج التعليم؛ تعتبر أكثر أهمية من مجرد نسب الالتحاق. وقد حققت **بيرو** بين عامي 2009 و2015 بعض أسرع معدلات النمو في نواتج التعليم الإجمالية؛ وذلك بفضل اتخاذ إجراءات منسقة بشأن السياسات؛ حيث وضعت امتحانات موحدة؛ بغرض قياس مستوى التعليم في المدارس، ثم ركزت على رفع مستوى الطلاب في المناطق الأقل جودة. وأدى ذلك إلى تحسن مهارات القراءة في الصفوف الدراسية الأولى تحسنا كبيرا؛ حيث وصلت نسبة الطلاب المحققين

[37] الموقع الرسمي لمنظمة اليونسكو، 2017/11/17، https://ar.unesco.org/node/250706

[38] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوطن العربي، 2017/11/18، http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html

للمستوى المعرفي المرجو من المناهج إلى 26٪ في عام 2015، مقارنة بـ7٪ عام 2007[39].

- **البرازيل والمكسيك**: باستخدام صيغ تمويلية مبتكرة لتحسين وتوفير التعليم، واستهداف فئات محددة؛ استطاعت البرازيل والمكسيك؛ توفير موارد إضافية للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وتغطية تكاليف تشغيلية أعلى للمدارس الصغيرة والنائية، كما أوجدت برامج تعليمية شاملة، وتدريبا خاصا للمعلمين في المدارس المحرومة، وأعادت تأهيل المدارس، كما وضعت برامج تعليمية تستهدف فئات محددة؛ كالفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة[40].
- **نيبال**: استطاعت نيبال زيادة عدد الفتيات في المدارس؛ عبر التنسيق مع المحليات في المناطق النائية؛ لفتح فصول للفتيات قريبة من بيوتهن؛ بهدف زيادة نسبة الالتحاق في المدارس الابتدائية. وقامت أيضا بتدريب العديد من المدرسات الإناث؛ لرفع نسبتهن من 21٪ إلى 30٪ من إجمالي المدرسين في خمس سنوات فقط.[41]

1- دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الهدف الرابع:

- تساعد التكنولوجيا في الوصول إلى بيانات أكثر دقة، وتغطية جغرافية أوسع؛ حيث تسهم في تيسير عملية جمع وتحليل البيانات وتدقيقها حول التعليم. ويمكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في استخدام نظم المعلومات التعليمية EMIS، وتطبيقات المعلومات الجغرافية GIS في رسم خرائط معلوماتية؛ تظهر مواطن الخلل، ونقص الخدمات التعليمية، وتعطي قاعدة معلوماتية تيسر اتخاذ القرارات؛ خاصة المتعلقة بالتوسع في إنشاء الفصول والمدارس الجديدة.
- تقدم التكنولوجيا تعليما إلكترونيا من خلال تطبيقات الهواتف الذكية Mobile learning[42]؛ مما قد يسهم في توفير فرص تعليمية للمرأة التي تعاني من صعوبات اجتماعية في التحرك والانتقال لمواقع الفصول والمدارس؛ أو في مراحل تعليم الكبار؛ وذلك للحد من تداعيات الارتداد للأمية في حالات التسرب من التعليم، وضمان عدم انقطاع التعلم بانقطاع التدريس التقليدي.

التوصيات:

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
وزارتي التعليم والتعليم العالي	- التوسع في بناء مدارس صديقة للفتيات؛ حيث تحافظ على خصوصية الفتيات منذ سن مبكر، وحتى آخر المراحل التعليمية؛ فيما يتعلق بوجود حمامات خاصة بالفتيات، ومناطق لعب تحفظ خصوصياتهن دون التعرض لمضايقات، وأماكن لممارسة الأنشطة والهوايات؛ وذلك بالتنسيق مع المحافظات. ويمكن الاعتماد على دليل اليونسكو الخاص بتصميم المدارس الصديقة للأطفال في هذا الإطار[43]. - أما في المدارس المختلطة؛ فيمكن الحفاظ على خصوصية الفتيات داخل المدرسة وحمايتهن؛ من خلال تخصيص مراحيض خاصة بالفتيات بعيدة عن مراحيض الفتيان، واتباع المعدلات الدولية في ذلك -خاصة للفتيات صغار السن- التي تبلغ مرحاضا على الأقل لكل 24 طفلا.

[39] تقرير التنمية العالمي لعام 2018: التعلم لتحقيق وعد التعليم، واشنطن: البنك الدولي، 2017.

[40] Sharing, learning, leading: The E-9 and SDG 4, UNESCO: Paris, Global Education Monitoring Report, 2017.

[41] Pennells L., GIRLS' AND WOMEN'S EDUCATION Policies and Implementation Mechanisms, Planning and Sector Analysis Unit UNESCO PRINCIPAL REGIONAL OFFICE FOR ASIA AND THE PACIFIC Bangkok, 1998

[42] Sharing, learning, leading: The E-9 and SDG 4, UNESCO: Paris, Global Education Monitoring Report, 2017.

[43] UNESCO, Child Friendly Schools, https://www.unicef.org/publications/files/Child_Friendly_Schools_Manual_EN_040809.pdf

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	- التأكد من وجود أخصائيين اجتماعيين ونفسيين؛ مؤهلين للتعامل مع الفتيات ومع المشكلات التى يواجهنها مع أسرهن؛ خاصة مشكلات عدم استكمال الفتاة لتعليمها. - التوسع في استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة، ووسائل الاتصال؛ للتغلب على العقبات المرتبطة بإتاحة التعليم مكانيا في المناطق النائية، وزمانيا؛ بحل التعارض بين ساعات الدراسة للمرأة وبين التزاماتها الأسرية، مع تلقيهن امتحانا عاما مقرونا بشهادات؛ تسمح لهن باستكمال باقي مراحل التعليم. - تطوير مناهج دراسية تعزز المساواة بين الجنسين في كافة مناحي الحياة، وتعزز تكافؤ الفرص في التعليم. - العمل على وضع خطة لتطبيق نظام التعليم عن بعد، والاستعانة بالمجتمع المدني والمنظمات المتخصصة التي لها تجارب في هذا الميدان؛ من أجل تحقيق برنامج كفء لتوفير التعليم عن بعد. - دعم الأنشطة الطلابية باعتبارها من أكثر الطرق المستخدمة عالميا في تعزيز الدور القيادي للفتيات؛ خاصة الأنشطة الطلابية والرياضية فيما بين سني 12 و16 سنة؛ باعتباره السن الذي تتطور فيه الفتيات سيكولوجيا وعقليا بشكل يجعلها أكثر إدراكا لدورها، وأكثر استعدادية للمشاركة والقيادة. - تعزيز جودة التعليم؛ من خلال تطوير نظم تحسين جودة القراءة والكتابة؛ فيما يعرف ببرامج القرائية في المراحل الابتدائية. - إنشاء لجان حماية داخل المدارس -يمثل فيها أولياء الأمور والمجتمع المدني- تقوم بتتبع الممارسات الضارة، والتحقيق في شكاوى التلاميذ والطلاب منها؛ بما فيها التحرش، والتنمر، وانتشار المخدرات، وغيرها من الممارسات التي تمثل ضغوطا نفسية على الفتيات، وتتسبب في إحجامهن عن الذهاب للمدرسة[44] - منح الفتيات في التعليم الجامعي نسبة ثابتة من منح الدراسة بالخارج في تخصصات علمية متقدمة؛ خاصة الهندسة والتكنولوجيا.
وزارات التضامن الاجتماعي	- ربط تعليم الأطفال -خاصة الفتيات- وأدائهم الدراسي بأي إعانات أو نظم اجتماعية لرعاية الأسر؛ بحيث يصبح تعليم الأطفال شرطا أساسيا من شروط استمرارية تلك المنح أو الإعانات.
وزارات المرافق	- مد طرق جديدة لربط المناطق النائية بشبكات المواصلات العامة؛ لتسهيل التنقل للفتيات للالتحاق بالتعليم. - زيادة عدد المدارس لتتسع لعدد الفتيات الراغبات بالالتحاق بالدراسة دون عناء التنقل. - تطوير طرق صديقة للفتيات؛ حيث تكون الطرق بها رصيف مناسب، وبها إضاءة جيدة، وبها إشارات مرور تعمل، وبها مراقبة للسرعات، وإشارة واضحة لوجود مدرسة قريبة، ومراقبة للشوارع بكاميرات.
الحكومات والمنظمات الدولية	- إنشاء فصول دراسية داخل مخيمات اللاجئين؛ لإعطاء الأطفال فرصة التعليم الأساسي، ورفع مستوى تعليم اللاجئات واللاجئين لتهيئتهم لسوق العمل في الدول المستقبلة. - إنشاء لجان حماية في المخيمات؛ لضمان حماية الأطفال والنساء أثناء التنقل لتلقي التعليم.

[44] Cairo Center for Development Benchmarking, Ensuring Supportive and Safe Quality Education for Girls, 2017.

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	- تطوير نظام معتمد للامتحانات والشهادات عن بعد للأطفال في مواضع الخطر؛ من خلال تطوير مناهج إلكترونية باستخدام التابلت؛ على أن يختار الأطفال في المناطق تحت الحرب أحد المناهج لدراستها ويتلقون امتحانات إلكترونية؛ على أن تقوم الجامعة العربية من خلال مؤسساتها المتخصصة؛ بتوفير اعتماد لنتائج ذلك الامتحان من إحدى الدول؛ مما يمكن الأطفال من إكمال تعليمهم حتى تستقر الأوضاع؛ على أن تكون الأجهزة المخصصة للدراسة مزودة بشريحة هاتف إنترنت، وأن تأخذ لونا واضحا، أو علامة تؤكد أنها آمنة ولأغراض التعليم، ومعتمدة من الجامعة؛ حتى لا يتعرض حاملوها من الأطفال لمخاطر. - النظر في إمكانية دمج الأطفال اللاجئين في المدارس العامة في الدول المستقبلة؛ حتى لا يكون هناك نوع من التمييز ضد هؤلاء الأطفال؛ خاصة الفتيات منهم. وكذلك النظر في إمكانية خفض تكاليف التحاق هؤلاء بالمدارس العامة؛ لما يعانونه من أحوال معيشية صعبة.
المجتمع المدني	- التوسع في إنشاء مدارس مجتمعية؛ كنظام تعليمي موازٍ؛ يكفل فرصا تعليمية أفضل للفتيات المتسربات من التعليم، أو اللاتي ترفض أسرهن تعليمهن في مدارس نظامية. - اضافة التوعية على استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وحمايتهم من العنف والتحرش على الانترنت (cyberviolence)

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادى المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة أحد أهم العناصر اللازم توفرها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛ فقد أثبتت الدراسات أنه إذا تحققت المساواة بين المرأة وبين الرجل في المشاركة في سوق العمل؛ فسوف يزداد النمو الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال سوف يزداد في الإمارات بمعدل 12٪، بينما في سيزيد في مصر بـمعدل 34٪. ورغم هذا إلا أن مشاركة المرأة العربية في سوق العمل هي الأقل على مستوى العالم؛ ففي عام 2017 مثلت المرأة العربية 20.9٪ فقط من القوى العاملة في الوطن العربي، وقد زادت هذه النسبة عما كانت عليه في عام 2000؛ ولكن بمعدل ضئيل جدا؛ لم يتجاوز النقطة المئوية الواحدة. ورغم أن الالتحاق بسوق العمل هو الفرصة الأهم للمرأة للحصول على التمكين الاقتصادي؛ إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بانتشار البطالة بين الإناث أكثر من الذكور؛ بسبب انخفاض معدلات تعليم الإناث مقارنة بالذكور؛ مما يقلل من قدرتها على الالتحاق بسوق العمل، إضافة إلى هذا؛ فإن المرأة العربية تواجه مشكلة عدم تساوي الأجور مع نظرائها من الرجال. وبسبب الفجوة الموجودة بين الرجل وبين المرأة في المشاركة في سوق العمل؛ فإن المنطقة العربية تفقد حوالي 27٪ من الدخل، وطبقا لبيانات تقرير فجوة النوع؛ فإن الفجوة الاقتصادية بين الذكور وبين الإناث في المنطقة العربية هي الأسوأ؛ حيث تحتاج إلى 580 عاما حتى تتمكن المنطقة من سدها.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الثامن

1- معدل النمو الاقتصادي: بالنظر إلى معدلات النمو لدى دول الوطن العربي؛ يتضح أن جيبوتي في عام 2015 هي الأعلى عربيا؛ فقد حققت نحو ٥,١٪ كمعدل نمو حقيقي (شكل رقم 5-2). وبصفة عامة فهناك نحو 12 دولة عربية تحقق معدلات نمو موجبة، ونحو 10 دول عربية؛ تحقق معدلات تراجع سالبة في الناتج المحلي الإجمالي.

عند النظر إلى أهداف التنمية المستدامة؛ المعنية بالوصول لأعلى مستويات الإنتاجية الممكنة؛ عبر تتبع سبل التطوير التكنولوجي، والتنوع الاقتصادي، والابتكار... إلخ؛ تم تبني مؤشر معدل النمو الحقيقي في نصيب المشتغل في سوق العمل الوطني من الناتج المحلي الإجمالي. ولعل الشكل رقم (5-3) يوضح ثلاثة مجموعات من الدول العربية؛ تتمثل المجموعة الأولى في تسع دول تحقق معدل نمو سالب؛ وهو ما يعني تراجعا واضحا في إنتاجية المشتغلين في تلك الدول؛ وهي: مصر، والعراق، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب،

شكل (8-1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد لعام 2015

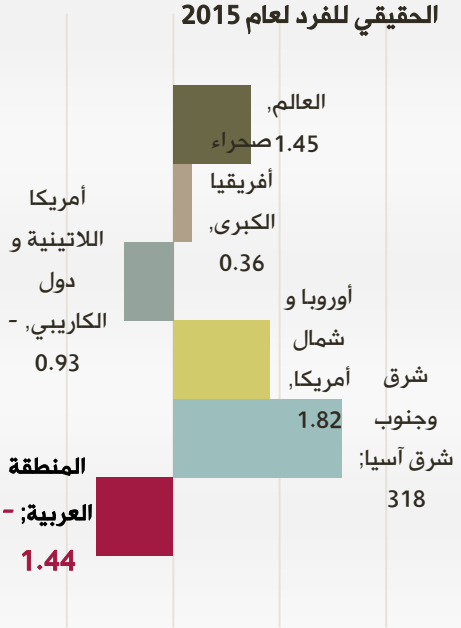

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/

والسعودية، وسوريا، والإمارات. إن تراجع معدلات النمو في إنتاجية المشتغلين قد يكون جراء مجموعة من العوامل؛ منها تضخم الجهاز الإداري الحكومي في تلك الدول، وعدم الأخذ بالتطور التكنولوجي في عدد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية؛ مما يخفض من إنتاجية المشتغلين، بالإضافة إلى

شكل (8-2): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

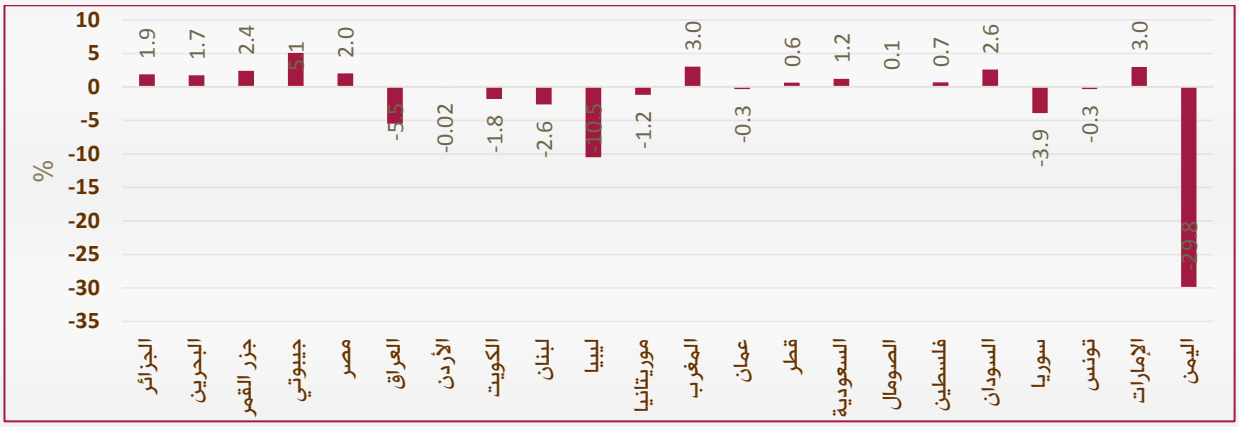

ملاحظات: جميع البيانات لعام ٢٠١٥.

شكل (8-3): معدل النمو الحقيقي في نصيب المشتغل في سوق العمل الوطني من الناتج المحلي الإجمالي .

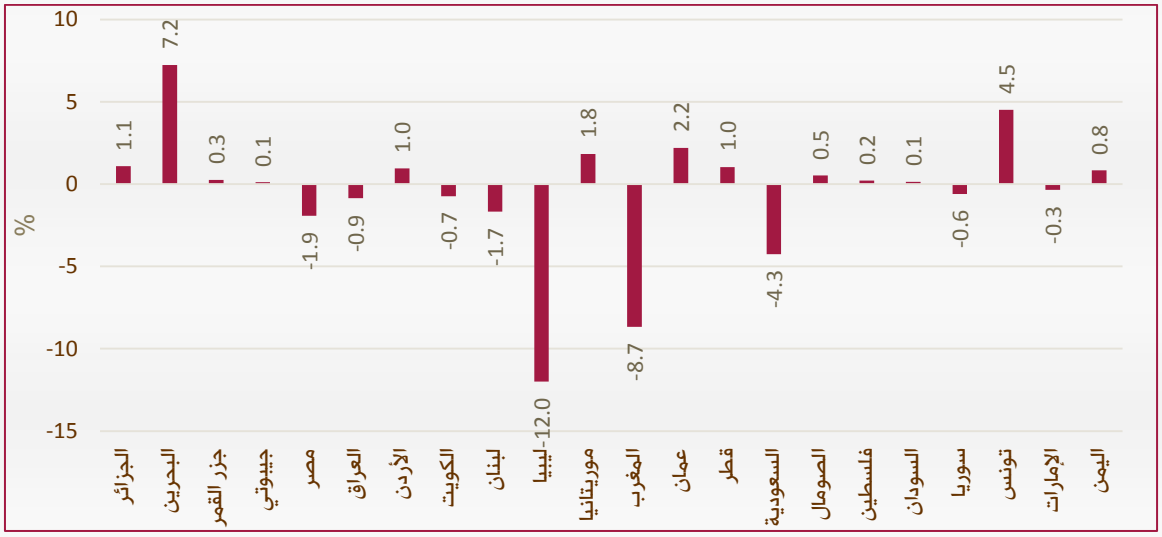

ملاحظات: جميع البيانات لعام ٢٠١٦.

عدم تنفيذ السياسات المناسبة لتنويع النشاط الاقتصادي.

المجموعة الثانية من الدول العربية؛ تتمثل في مجموعة الدول العربية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة؛ وهي البحرين (٧,٢٪)، وتونس (٤,٥٪). أما المجموعة الثالثة؛ فتتمثل في منطقة المعدلات الموجبة؛ التي تتوسط المسافة بين دول المجموعتين الأولى والثانية، وقد تراوحت معدلات النمو في تلك المجموعة ما بين ٠,٠١٪ و٢,٢٪، وتضم هذه المجموعة باقي الوطن العربي.

على الجانب الآخر من تحليل قدرة الاقتصاد الوطني الكلي؛ هناك ضرورة ملحة وقصوى تتطلب مراجعة الرؤى الوطنية المؤثرة في القدرة الاقتصادية للدول؛ حتى يتم وضع السياسات وإصدار التشريعات التي من شأنها تحقيق مستويات محددة من النمو الاقتصادي.

1- **البطالة بين الإناث:** إن إحدى مقاصد هذا الهدف تتمثل في خفض نسبة الشباب (في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة) غير الملتحقين بالتعليم، ولا التدريب، ولا سوق العمل. وعلى هذا الصعيد بحسب إحصائيات البنك الدولي؛ فإن نسبة البطالة بين النساء في الدول العربية قد بلغت 18.2٪ في عام 2017. وفي ضوء ما توفر لهذا المؤشر من إحصائيات على مستوى الوطن العربي؛ يتضح أن ١٦,١٪ من الشباب في السعودية ليسوا ضمن برامج التعليم، ولا التدريب، وغير منخرطين في سوق العمل، وتصل النسبة في الجزائر إلى ٢١,٢٪، وفي فلسطين تبلغ نحو ٣١,٦٪؛ وذلك عن عام ٢٠١٥. ويدل ذلك على عزوف نسبة ليست بالقليلة من الشباب العربي –أغلبهم من الإناث– عن المشاركة والانخراط في النشاط الاقتصادي، رغم عدم ارتباطه بأي أنشطة للتعليم أو التدريب. إن ضعف انخراط المرأة العربية في سوق العمل؛ يمثل على المستوى الاقتصادي فاقدا كبيرا في رأس المال العربي، وعلى المستوى الاجتماعي يعد مصدرا للكثير والكثير من الظواهر الاجتماعية غير المرغوبة؛ مثل الزواج المبكر.

2- **المحو الكامل لظاهرة عمالة الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥** من خلال مؤشرات عمالة الفئة العمرية من ٥ إلى ١٧ سنة. ولعل الإحصاء الحديث الوحيد المتوفر في هذا الصدد هو للسودان عن عام ٢٠١٤؛ والذي يبين أن ١٥,٦٪ من الأطفال وصغار السن في الفئة العمرية من ٥ إلى ١٧ سنة في السودان يقومون بأنشطة اقتصادية تضفي عليهم صفة المشتغلين.

3- **الشمول المالي:** ترتفع نسبة النساء اللاتي لديهن تفاعل مالي ملموس من خلال الحسابات البنكية في الإمارات، والكويت، والسعودية؛ مع الأخذ فى الاعتبار أن متوسط نسبة الشمول المالي في المنطقة منخفضة للجنسين.

الفرص والتحديات:

أهم الفرص المتاحة أمام المرأة:

- توجد أمام المنطقة فرصة كبرى في الاستعانة بكوادر شبابها في تحقيق نمو اقتصادي، وإحداث نهضة اقتصادية، ويمثل تحسين بيئة الأعمال فرصة كبرى إذا ما استغلت لتشجيع الاستثمار المحلي، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- كما تمثل ريادة الأعمال فرصة كبرى أمام الشباب لتأسيس مشروعاتهم الخاصة، وإيجاد فرص عمل بديلة للعمل الحكومي.

أهم التحديات التي تواجه المرأة:

- يمثل عدم الاستقرار السياسي التحدي الرئيسي للنمو الاقتصادي في المنطقة؛ حيث تقف الحروب مع الإرهاب كعوائق رئيسية أمام جهود التنمية، وأمام بيئة العمل، وأمام الاستثمارات العامة والخاصة.

تجارب ناجحة:

- **بلجيكا وفرنسا وأيسلندا وإيطاليا والنرويج**: قدمت هذه الدول نماذج رائدة في مجال تعديل قوانين اختيار مجالس إدارة الشركات المساهمة؛ بما يسمح بوجود حصة ثابتة للمرأة داخل مجالس الإدارة.
- **الهند**: أجبرت الهند الشركات على تعيين مدير واحد على الأقل من النساء.
- **سيراليون**: منحت سيراليون النساء إعفاءات ضريبية تبلغ 6.5٪ من إجمالي المبالغ المستحقة عليها؛ وذلك لتعزيز دعم صحابات الأعمال من النساء[45].
- **أيسلندا**: أقرت أيسلندا (وهي الدولة الأولى عالميا فيما يتعلق بسد فجوة المساواة بين الجنسين) تشريعا

[45] International Bank for Reconstruction and Development, A World Bank Group Flagship Report, Doing Business 2017: Equal Opportunity for All, 2017

وطنيا؛ يضمن تساوي أجور النساء والرجال لنفس الوظيفة، وتحصل الشركات على شهادة حكومية تثبت التزامها بمساواة الأجر عن نفس العمل بين الذكور وبين الإناث، وتعاقب الشركات غير الملتزمة[46].

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف الثامن:

- تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا غير مسبوق في إعادة تشكيل النمو الاقتصادي على مستوى العالم؛ خاصة في مجال الخدمات؛ حيث إنها تساعد على تعزيز التجارة الدولية، وبيع المنتجات للفئات الغنية والفقيرة على السواء، وتمتلك المرأة فرصة كبيرة في هذا المجال.
- تتاح للفئات الاقتصادية المختلفة أسواق إلكترونية شبه مجانية على الإنترنت، وعلى التطبيقات المختلفة، وتصل إلى جميع دول العالم، ويوفر ذلك منصة للنساء أصحاب المنتجات الجيدة اللاتي لا يجدن إمكانية للوصول إلى لأسواق دون تنقل.
- تلعب منصات التوظيف الإلكترونية دورا غير مسبوق في توفير فرص عمل للمرأة، وبعضها أصبح يحدد وظائف يراها أفضل للإناث من الذكور؛ على رأسها وظائف خدمة العملاء، والعلاقات العامة، والتعامل مع الجمهور في خدمات البيع والشراء.
- تساعد التكنولوجيا على إنشاء الشركات التي تقدم خدمات للأعمال الأخرى؛ حيث تصل قيمة خدماتها إلى تريليونات الدولارات؛ على رأسها خدمات شركات التواصل الاجتماعي المختلفة.
- تلعب التكنولوجيا دورا مهما في التعريف بمناخ الاستثمار داخل الدول، وفي المناطق المختلفة داخل هذه الدول، وقد أصبحت دول العالم اليوم تلجأ لتلك الوسائل في التعريف بمناخ الاستثمار بها، وطرح نماذج ناجحة طمعا في اجتذاب مزيد من المستثمرين.
- إن استخدام الخدمات البنكية عبر الهواتف المحمولة؛ يزيد من التعاملات المالية من خلال البنوك، ويزيد من نسبة الادخار والاستثمار.

التوصيات:

من خلال دراسة وضع المنطقة العربية من منظورها الاقتصادي؛ نوصي بأخذ النقاط الآتية في الاعتبار:

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
السلطة التشريعية	- مراجعة كافة السياسات الاقتصادية والتشريعات؛ لجعلها أكثر مراعاة لبعد المساواة بين الجنسين. - تحسين بيئة الأعمال؛ لدعم النمو الاقتصادي؛ من خلال التشريعات الداعمة للاستثمار وجذب المستثمرين. - ضرورة تسريع إجراءات فض النزاعات بين المستثمرين، وإنفاذ العقود والتقاضي. - صياغة تشريعات تضمن مشاركة المرأة بنسب معينة فى وظائف الإدارة بالشركات المساهمة، مع تطبيق تلك التشريعات تدريجيا. - سن تشريع يضمن تمثيل النساء في مجلس إدارة الشركات التي توظف أكثر من 50 سيدة. - سن تشريعات تضمن المساواة في فرص الالتحاق بالوظائف بين الجنسين، وتضمن المساواة في الأجور لنفس الوظيفة.

[46] Emma Wills, Evening Standard, Iceland has made it illegal to pay women less than men, 3 Jan 2018, http://www.businessinsider.com/iceland-has-made-it-illegal-to-pay-women-less-than-men-2018-1

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	- وضع آليات يمكن من خلالها ضمان إنفاذ القوانين الخاصة بوجود دور حضانة في أماكن عمل الأمهات، وكذلك ضمان حصول المرأة على الإجازات التي أقرها لها القانون، بالإضافة إلى الآليات التي تمنع وجود تلاعب فيما يتعلق بهذه القوانين.
وزارات التعليم	- تطوير المناهج والبرامج التعليمية الموجهة للطلاب (الإناث منهم على وجه الخصوص)؛ لتتضمن هذه المناهج والتدريبات مواد توعوية عن ريادة الأعمال، والمشاركة في النشاط الاقتصادي منذ الصغر. - التركيز على انتقال الفتيات من التعليم إلى سوق العمل؛ من خلال توفير المعلومات الكافية للباحثين عن عمل (الباحثين الجدد على وجه الخصوص) حول آليات عرض الوظائف والطلب على العمالة؛ مثل التخصصات المطلوبة، والمهارات الأساسية لتلك التخصصات، وغيرها. - الاهتمام بالتعليم للجنسين على حد سواء، ودفع الإناث بصفة خاصة، والشباب العربي بصفة عامة إلى تحقيق عدد مناسب من سنوات التعليم؛ يسمح بالمشاركة في النشاط الاقتصادي.
وزارتي العمل والضمان الاجتماعي	- تصميم أنظمة معلومات عن أسواق العمل بالدول العربية؛ تتاح إلكترونيا للباحثين عن عمل. - صياغة نظم تأمين اجتماعي جديدة أكثر استجابة لظروف النساء؛ حيث ترتبط برعاية المرأة خلال فترة حياتها خاصة إذا فقدت عملها، وكذلك تستجيب لاحتياجات أسرتها إذا شهدت تعسرا فى الصحة أو في تعليم أحد الأبناء، وأكثر استجابة للظروف الطارئة التى قد تمر بها النساء؛ مثل وفاة الزوج، أو الطلاق. - إطلاق برامج لتدريب السيدات المعيلات على الحرف والصناعات اليدوية؛ لتحسين الموارد المالية لأسرهم؛ وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأهلية، ووزارات التضامن الاجتماعي. - التوسع في عقد برامج تدريبية عن التواصل وإدارة الأعمال، والقيادة الفعالة، والتسويق للنساء؛ خاصة في الجمعيات الأهلية، والجمعيات التي تهتم بالمرأة. - النظر في إمكانية عمل بعض برامج التوعية التي تستهدف الرجال؛ بغرض إقناعهم بأهمية تمكين زوجاتهم اقتصاديا؛ لما لذلك من آثار إيجابية على الأسرة. - إنشاء مجموعة عمل من المختصين/الخبراء بشئون المرأة المختلفة؛ بحيث تكون مرجعا للجمعيات/المشروعات المختلفة؛ متى كان هناك احتياج لذلك، وتكون هذه المجموعة تابعة لوزارات الضمان الاجتماعي أو العمل.
وزارات الاستثمار	- تقديم حوافز للشركات ومؤسسات الأعمال التي توظف عددا معينا من النساء؛ وذلك لتشجيع تلك المؤسسات على تشغيل عدد أكبر من النساء. وقد تشمل تلك الحوافز حوافز ضريبية، أو حوافز فيما يخص التأمينات؛ بتقليل قيمة المبلغ المدفوع عن المرأة داخل منظومة التأمينات. - تعزيز أنشطة ريادة الأعمال، وتعزيز العمل الخاص لدى الفتيات والسيدات؛ وهو من الأعمال المناسبة لطبيعة وظروف المرأة التي لديها أسرة. - منح إعفاءات للمشروعات التي تقودها نساء لمدة معينة. - إنشاء حاضنات أعمال تدعم أصحاب المشروعات في القطاع غير الرسمي؛ بهدف تطويرها وتحويلها إلى القطاع الرسمي خلال فترة معينة.

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	- عقد مسابقات سنوية لاختيار أفضل المشروعات التي تهتم بتمكين المرأة اقتصاديا، والموجهة لتحسين وضعها بشكل عام؛ على أن يحصل القائمون على هذه المشروعات على جوائز مالية.
السلطة القضائية	- الفصل في النزاعات بين المستثمرين وبين الجهات المختلفة، وإنفاذ العقود، وغيرها من إجراءات قضائية في فترة زمنية قصيرة. - سرعة الفصل في منازعات العمل الخاصة بالنساء. - إصدار تقرير بحالة المنازعات القضائية التي تمثل النساء أحد أطرافها؛ وذلك لتمكين الجهاز التشريعي والجهات المهتمة من دراستها، والوقوف على أوجه التدخلات المطلوبة.
البنوك المركزية والقطاع المصرفي	- توسيع مظلة الشمول المالي؛ لتشمل أصحاب الحسابات البريدية الخاصة بالادخار، إضافة إلى حسابات الاقتراض لدى الجمعيات المرخص لها بممارسة الإقراض الصغير ومتناهي الصغر؛ وذلك لإدماج الفقراء في الشمول المالي؛ الذين سوف يظل امتلاكهم لحسابات بنكية مقيد بارتفاع أسعار الفائدة البنكية، وطول مدد السداد التي تفرضها البنوك؛ في حين تقدم نظم التوفير من خلال حسابات البريد أو الاقتراض من خلال الجمعيات المرخص لها بالإقراض؛ النموذج الأنسب لتعاملاتهم المالية. - دراسة إمكانية خلق أدوات تمويلية جديدة؛ ذات بعد اجتماعي، لها قيم مالية منخفضة، وآجال سداد أقل لتمويل خدمات التعليم والصحة. - تطوير أدوات تمويلية تناسب النساء في القطاع غير الرسمي؛ التي عادة ما تكون مرتبطة بدورة الإنتاج بالمشروع. - إدماج مؤشرات المساواة بين الجنسين عند عرض وتحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي؛ بإبراز نسبة النساء؛ خاصة بيانات أصحاب الحسابات البنكية، وبيانات المودعين، وكذلك حجم القروض، وأعداد المقترضين، وحالة السداد حسب النوع الاجتماعي. - العمل على رفع قدرات المراة العربية فيما يتعلق بريادة الأعمال، وتوفير دورات لدعم المهارات المطلوبة لسوق العمل. - التوعية المالية للمرأة العربية؛ من خلال برامج تدريبية وندوات تعليمية؛ لإشراك المرأة في القطاع المالي للدول، وإعطائها فرصة الاقتراض والادخار.
المحليات ووزارات المرافق	- تطوير البنية الأساسية؛ خاصة الطرق؛ وذلك لتسهيل وصول النساء إلى الأسواق والمدارس، وأماكن العمل بشكل آمن ولائق. - تطوير أماكن تجمعات السيدات؛ خاصة الأسواق في المناطق النائية والريفية، والتجمعات الصناعية؛ وذلك بتوفير خدمات تسمح للنساء بالوصول إلى مياه نظيفة، ومراحيض عامة، وأماكن تسمح لها بأخذ راحة خلال فترة عملها، ورعاية طفلها؛ بما يحفظ لها حدا أدنى من الخصوصية[47].
المجتمع المدني	- التوعية بحقوق العمل؛ خاصة حق النساء في الإجازات الخاصة بالولادة، ورعاية الأسرة والطفل.

[47] مركز القاهرة لقياسات التنمية، السيدات العاملات في القطاع غير الرسمي: الوضع الراهن والتدخلات المقترحة، القاهرة، 2016.

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	- التوعية بحقوق العمل؛ خاصة حق النساء في العمل لساعات محددة، والحق في أجر متساو مع الرجل، وضرورة تلقي الأجر عن ساعات العمل الإضافية، والتعريف بالأنشطة التي لا يجوز فيها تشغيل النساء؛ خاصة الصناعات الخطرة، وتلك التي تتطلب العمل لأوقات متأخرة ليلا. - التوعية بحق المرأة في عقد عمل مكتوب مقابل أجر محدد، وفي تأمين صحي، وتأمين اجتماعي، وبآليات المفاوضات الجماعية لتلك الحقوق. - إصدار دليل بحقوق المرأة في أماكن العمل؛ يؤكد ضرورة سلامة مكان العمل من الممارسات العنيفة ضد المرأة، والتأكد من اتخاذ إجراءات حال تعرض النساء لأي ضرر. ويرتبط بذلك ضرورة جعل البيئة الآمنة الخالية من التحرش شرطا رئيسيا لإقرار تصاريح العمل للشركات والمصانع؛ مثلها مثل الأمن الصناعي، وسلامة المنشأة، وإنشاء آلية تسمح للنساء بالشكوى حال وجود ممارسات ضارة.

الهدف الحادى عشر: استدامة المدن والمجتمعات

تعتبر المدن أحد أهم آليات دعم النساء؛ لما توفره من بيئة آمنة للحياة والعمل، وتعد الدول العربية من الدول عالية التحضر (من حيث نسبة السكان بالمناطق الحضرية)؛ حيث يبلغ متوسط نسبة السكان بالمناطق الحضرية نحو 57٪ من مجموع السكان بالمنطقة؛ بما يزيد عن المتوسط العالمي البالغ 53٪؛ وذلك بزيادة قدرها 14.3٪ خلال عام 2015[48]، وتجدر الإشارة إلى تفاوت نسبة قاطني المناطق الحضرية بين مجموعات البلدان الأربعة؛ حيث تبلغ نسبة الحضر بدول الخليج العربي 80٪ من مجموع السكان، ونحو 50٪ في بلدان المغرب العربي، وتتفاوت النسبة بين بلدان المشرق العربي ما بين 87٪ في لبنان، و43٪ في مصر، أما البلدان الأقل نموا فإن نسبة الحضر فيها هي الأدنى بالمنطقة؛ حيث تقدر ما بين 30 و40٪[49].

ويؤدي القصور في التخطيط العمراني، والزيادة السكانية، وارتفاع معدلات الهجرة إلى الحضر؛ إلى تزايد معدل الإسكان العشوائي بالمناطق الحضرية للدول العربية؛ حيث تصل نسبة قاطني تلك المناطق بدول الجنوب العربي إلى ما بين 91.6 و65.6٪، أما في دول المشرق العربي؛ فتتراوح النسبة بين 10.6٪ في مصر، و53.1٪ في لبنان، وتتراوح النسب بين 8 و13.1٪ في دول المغرب العربي؛ بينما في دول الخليج العربي يقتصر السكن بالمناطق العشوائية على الوافدين واللاجئين. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة قد انخفضت من 23٪ عام 2000 إلى 22٪ عام 2014[50].

كما تواجه المدن العربية عددا من التحديات نتيجة للتغيرات المناخية؛ من حيث ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، وقصر موسم الأمطار، وارتفاع منسوب البحار -لذا سعت العديد من تلك الدول إلى اعتماد استراتيجيات وطنية للتصدي لمخاطر الكوارث وفقا لإطار سنداي- أضف إلى هذا ارتفاع نصيب الفرد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، وازدياد كثافة الكربون[51].

تزامنا مع ارتفاع معدلات التحضر بالدول، وارتفاع فرص انتقال الأفراد إلى المدن للبحث عن حياة أفضل؛ إلا أن المدن تعاني من التفاوت بين المناطق المختلفة، وتعد المرأة الأكثر تأثرا نتيجة للتفاوت في أوضاع المدن؛ فكثير منهن يقطن في الأحياء الفقيرة بالمدن؛ حيث يسود انعدام الأمان وتزيد معدلات التحرش، بالإضافة إلى انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتدني نسب التعليم، كما يعانين من سوء خدمات النقل العام، أو توفر الخدمات الأساسية؛ مثل المياه النظيفة، ويتضاعف تأثير منظومة العمران على المرأة في الوطن العربي في حالة الطوارئ والكوارث الطبيعية؛ حيث تقتل الكوارث الطبيعية عددا من النساء أكثر من الرجال وأصغر سنا، وتكون المرأة أقل قدرة على التعافي. وتجدر الإشارة إلى أن السيدات يتأثرن بصورة أكبر بالتغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية والجفاف؛ حيث تزيد معدلات وفيات النساء الفقيرات من الكوارث الطبيعية؛ لتصل إلى أربع وفيات من النساء مقابل وفاة رجل واحد، وتساهم صعوبات التنقل في زيادة عواقب تلك الكوارث.

[48] الأمم المتحدة (الأسكوا)، وأخرين، التقرير العربي الأول للتنمية المستدامة، العدد الأول، 2015، تم الاطلاع بتاريخ 10 نوفمبر 2017، متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf

49 دول الخليج العربي؛ هي: الكويت، والإمارات العربية، والسعودية، وقطر، والبحرين، وعمان، ودول المشرق العربي؛ هي : العراق، وسوريا، وفلسطين، والأردن، ولبنان، ومصر، ودول المغرب العربي هي: موريتانيا ،والمغرب ،والجزائر، وتونس، وليبيا، ودول الجنوب؛ هي: السودان واليمن، وجزر القمر، وجيبوتي

[50] https://unhabitat.org/wp-content/uploads/2015/09/Op-Ed-Dr-Clos-Arab-States.pdf

[51] World health organization, Global Health Observatory data repository, Accessed At: 10 November 2017, Available online At: http://apps.who.int/gho/data/view.main.SDGPM25116v?lang=en

إضافة إلى هذا؛ فإن النظم والتقاليد الاجتماعية تشكل قيودا على المرأة في المنطقة العربية؛ فعلى سبيل المثال لا يسمح للمرأة بقيادة الدراجات الهوائية والبخارية في الطرق العامة، بالإضافة إلى أن اشتراط سفر المرأة مع وجود محرم قد يقيد من حركتها خارج المدن.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الحادي عشر:

1- **صعوبة التنقل وارتفاع تكاليف التنقل للمرأة:** تؤثر صعوبة التنقل على قدرة الفتيات على الالتحاق بالتعليم، أضف إلى هذا ارتفاع تكاليف التنقل للمرأة بنسبة 50 ٪ مقارنة بالرجال للذهاب للمدرسة، وتشير التقديرات إلى أن نسبة النساء الأميات تشكل الثلثين في المنطقة العربية[52]، كما تتحمل النساء تكلفة إضافية تقدر بـ 35٪ عما يتحمله الرجال للوصول إلى الخدمات الصحية. ومن ثم ففي المغرب تضاعفت أعداد الفتيات اللائي يذهبن إلى المدرسة ثلاثة أضعاف بعد تطوير الطرق القروية؛ لتصل إلى 54٪ مقارنة بالمناطق غير الممهدة[53].

وفيما يخص أثر صعوبات التنقل على قدرة النساء على ممارسة الرياضة، والحفاظ على صحتهن؛ نجد أن نسبة النساء المصابات بالتخمة تتراوح ما بين 35 و75٪ (بحسب البلد)؛ وذلك بسبب ندرة الأماكن المتاحة لنشاطهن، وبسبب تحديات الانتقال؛ مما قد يقلص من فرص ممارستهن للرياضة؛ ولذلك أثر كبير على صحة المرأة؛ حيث يكثر تعرضها للأمراض المزمنة في المقام الأول، كما يؤثر على صحتها النفسية في المقام الثاني. وتؤثر مشكلات التنقل على عمل المرأة في الوطن العربي؛ حيث تحد من قدرة المرأة على الحصول على فرص عمل ذات رواتب ثابتة، كما تؤدي إلى ضعف اتصالهن بسوق العمل، وأشارت دراسة عام 2009 باليمن إلى أن نسبة عمالة النساء ترتفع لنحو 15٪ بالأحياء القديمة؛ حيث تتوفر البنية الأساسية للانتقال، بينما لا تتعدى تلك النسبة نحو 8٪ بالأحياء على أطراف المدينة.

2- **العنف القائم على النوع:** يمثل العنف القائم على النوع (مثل التحرش اللفظي والمادي، والاغتصاب، والخطف،..) أحد أبرز المهددات للمرأة التي تحد من تحركها بحرية داخل المدن، وتشير الدراسات إلى أن تكلفة العنف ضد المرأة تتراوح ما بين 1.4 ٪ و3.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي [54]. كما أشار أحد الاستقصاءات حول التحرش في مصر أن ما بين 83 ٪ و98 ٪ من النساء اللاتي يعشن في المدن تعرضن للتحرش الجنسي في مكان عام[55]. ويؤثر انعدام الأمن بالمدن وزيادة معدلات التحرش على واقع المرأة في الوطن العربي؛ من حيث قدرتها على الاتصال بالفرص الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والصحية.

3- **الحروب والنزوح من المدن:** تواجه المدن العربية في مناطق الحروب تحديات جمة -خاصة في سوريا، والعراق، والأردن، ولبنان- حيث تؤثر أزمات النزوح على

[52] http://en.unesco.org/gem-report/sites/gem-report/files/regional_overview_AS_ar.pdf

[53] World Bank Report, Making Transport Work for Women and Men: Challenges and Opportunities In the Middle East and North Africa Lessons from Case Studies, Middle East and North Africa Region, Transport and Energy Unit, September 2011 available on: http://siteresources.worldbank.org/EXTTSR/Resources/463715-1322323559362/Gender-Transport-MENA.pdf

[54] Erika Fraser, Kalpanam Violence against Women and Girls, Infrastructure and Cities, Briefing Paper, Infrastructure and Cities for Economic Development (ICED), 31 March 2017.

[55] Women and sustainable development goals, available on:http://www.cpahq.org/cpahq/cpadocs/2322UN%20Women%20Analysis%20on%20Women%20and%20SDGs.pdf

طبيعة المدن؛ فغالبية النازحين قسرا يعيشون خارج المخيمات؛ حيث يقيم ما بين 80٪ و90٪ من النازحين قسرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المدن والبلدات؛ ونجد هناك تزايدا في نسبة النزوح في المنطقة العربية مقارنة بالمتوسط العالمي للنزوح إلى المدن؛ حيث ارتفعت النسبة من 40٪ فقط قبل ذلك؛ إلى 60٪. ومن المتوقع أن يستمر النزوح القسري لفترات طويلة؛ فأكثر من 80٪ من أزمات اللاجئين تستمر 10 سنوات على الأقل، وهناك اثنتان من بين كل خمس أزمات تستمران 20 عاما على الأقل؛ مما يعني التأثير بشكل دائم على طبيعة المدن في المنطقة؛ كما أن هناك تفاوتا في توزيع اللاجئين والنازحين داخليا، وفي الوقت الذي يقع التأثير الأكبر على المدن الكبرى؛ نجد أن التأثير على المدن والبلدات الثانوية الواقعة قرب حدود البلدان المتضررة بالصراع هو تأثير أشد وطأة؛ حيث يعيش النازحون قسرا في مخيمات بمناطق معزولة ولا يختلطون بسكان المدن؛ لذلك لم تعد البرامج التقليدية التي تستهدف الأفراد بناء على وضعهم كنازحين أو لاجئين تكفي؛ حيث يصعب التمييز بين أماكن واحتياجات المجتمعات المضيفة وبين النازحين؛ وبالتالي تلعب السياسات المستندة إلى الموقع المكاني دورا محوريا.[56]

4- **الضغوط على موارد المدن: يفرض** النزوح من خارج مدن الحروب ضغوطا على المدن التي انتقل إليها اللاجئون، وتواجه العراق، والأردن، ولبنان؛ تحديات حقيقية فى إدارة حالات اللجوء التي تواجهها؛ وما تسببه من ضغوط على المرافق العامة؛ مثل خدمات التعليم، والمياه، والصحة، وكافة المرافق.

الفرص والتحديات

الفرص المتاحة للمرأة:

- يوفر التقدم العلمي فرصا هائلة لسكان المدن في إدارة المرافق العامة، وإدارة نظم المخلفات الصلبة، وإدارة المحليات.
- هناك درجة عالية من الوعى الدولي بأهمية تخطيط المدن على نحو يعزز التنمية، ويعزز مشاركة النساء؛ ذلك أن خصائص المدن ذات تأثير في جودة الحياة والتعليم، وفرص العمل والوظائف، وكافة مناحي التنمية.

أهم التحديات التي تواجه المرأة:

- تمثل الحروب، وكذلك انتشار الإرهاب في المنطقة تحديات حقيقية للمرأة في المدن؛ حيث تواجه النساء خطر النزوح والتشرد، وغياب المرافق العامة، وانهيار الطرق.
- تواجه المناطق الأثرية والحضارية بتلك المدن خطر التهدم والتعرض للنهب؛ نتيجة لانعدام الأمن والحرب.
- عدم وجود خطط لتوقع وإدارة الأزمات؛ التي يمكن أن تؤثر في سلامة وأمن المدن العربية.

تجارب ناجحة:

أولا: تقديم أفكار مبتكرة لتحقيق استدامة المدن بما يتناسب مع المرأة، وفيما يلي أبرز تلك الجهود:

- **كوريا الجنوبية:** طبقت مدينة سيول الآمنة نظاما شاملا؛ يمكن ضحايا العنف الجنسي من الإبلاغ عن الجرائم والحصول على الحماية؛ من خلال الخطوط الساخنة على مدار 24 ساعة طوال الأسبوع، ومراكز الخدمة المتكاملة، والمجموعات الاستشارية القانونية والطبية. كما أنشأت المدينة فريقا للتدخل في مجال العنف الجنسي؛ يتألف من ضباط شرطة، ومستشارين، وممارسين طبيين وقانونيين، إلى جانب عقد شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص[57].

[56] the world bank, CITIES OF REFUGE IN THE MIDDLE EAST Bringing an Urban Lens to the Forced Displacement Challenge, Policy Note, 2017,

http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/922371511267498593/pdf/121515-REVISED-CITIES-OF-REFUGE-URBAN-LENS-PRINT-NC-121617.pdf

[57] Ibid, page 22.

- **البرازيل والمكسيك**: تخصيص سيارات للإناث فقط في وسائل النقل العام؛ مثل: مترو الأنفاق، والقطارات المحلية، والحافلات، وسيارات الأجرة (في بعض الوقت أو في كل وقت)، وقد طبقت مدينة ساو باولو في البرازيل نظام "القطارات الوردية"، وخصصت المكسيك سيارات أجرة مخصصة للسيدات. وفي نفس السياق توجد عربات مترو مخصصة للنساء في مصر وفي الامارات، كما توجد خدمات لسيارات أجرة مخصصة للسيدات.
- **الهند**: تجربة ولاية مومباي بالهند لإعادة توطين 60 ألف نسمة بمشروع النقل الحضري: تم عقد شراكة بين هيئة تنمية المنطقة الحضرية في مومباي، مع المجتمع المدني، والاتحادات النسائية التي ساهمت في نقل متطلبات ورغبات النساء لإقامة وتخطيط المدن.
- **الصين**: قامت بتعزيز مشاركة المرأة في التخطيط، وتنفيذ مشروع مدن لياونينغ المتوسطة؛ من خلال مشاورات تشاركية مع مجموعات متنوعة؛ تضم النساء، والمسنين، وذوي الإعاقة، وآخرين في مقاطعة لياونينغ بالصين؛ مما ساهم في حدوث تغييرات واستثمارات كبيرة في تأهيل الطرق، وإنارة الشوارع، وإدخال تحسينات في النقل العام، وإدارة حركة المرور، والسلامة.

ثانيا: رفع الوعي بالنسبة للمساواة بين الجنسين: تتنوع وسائل رفع الوعي الجماهيري؛ وتشمل الندوات، والمحاضرات، والمسرحيات، والأفلام. وفيما يلي أبرز الجهود في هذا الشأن:

- **الهند**: إقامة حملة إعلامية عن طريق إنتاج فيلم قصير حول التحرش، وعرضه في وسائل الإعلام؛ لزيادة الوعي بأشكال التحرش الجنسي، بالإضافة إلى تدريب سائقي السيارات وسيارات الأجرة والحافلات على الحفاظ على سلامة النساء، وقد تم تدريب أكثر من 145 ألف سائق خلال ذلك البرنامج، وقد أفاد ما يقرب من 96٪ من المتدربين بأن التدريب كان مفيدا، كما قاموا بتطبيق التدخلات التي تعلموها من التدريبات على حياتهم اليومية. وقد تم توسيع نطاق البرنامج من قبل إدارة النقل الحكومية في نيودلهي؛ مما جعلها إلزامية لجميع سائقي السيارات في عربات الركوب في فحصهم السنوي للسيارة[58].
- **البرازيل**: تدريب الشرطة على تطوير مهاراتها للتعامل بطريقة فعالة ومناسبة للتصدي للعنف ضد المرأة.
- **مصر**: استعانت الحكومة المصرية بمجموعات من عناصر الشرطة النسائية من أجل حماية النساء في الأماكن العامة، وخاصة مناطق الازدحام من التحرش، وقد لاقت هذه المبادرة استحسان النساء؛ فاستطاعت اكتساب ثقتهن في الإبلاغ عن المتحرشين دون خوف من التحيز إذا كان أفراد الشرطة من الذكور.

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف الحادي عشر:

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسية لإدارة المدن بطريقة أكثر فعالية وابتكارية؛ من خلال تطبيق المباني الذكية، والإدارة الذكية للمياه، وأنظمة النقل الذكية، وكفاءة استهلاك الطاقة، وإدارة المخلفات، كما تستخدم نظم المعلومات الجغرافية المكانية (GIS) (التي تتمثل في التصوير الجوي، والاستشعار عن بعد، ونظام تحديد المواقع العالمي) في وضع مخططات التنمية، وتحديد المواقع، وتصميم المباني، والإنذار المبكر للكوارث والأخطار الطبيعية، والاستجابة لها.
- كما يمكن الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لتحسين التنقل في المدن للأفراد؛ بما في ذلك ضبط حركة المرور، وضبط إشارات الحركة؛ لضمان حركة آمنة للمشاة والدراجات والسيارات، بالإضافة إلى تطبيقات طلب السيارات.
- يمكن الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية للوصول إلى الخدمات العامة؛ مثل: تحسين إدارة الطاقة والمياه،

[58] Ibid, page 27.

وكذلك حساب الانبعاثات؛ والعمل بالتالي على خفضها[59].

- ظهرت تطبيقات إلكترونية متاحة على الهواتف الذكية؛ التي تعمل على مواجهة التحرش؛ فبعض هذه التطبيقات يعمل فقط على نشر الوعي بخصوص التحرش، والممارسات التي تعتبر تحرشا، وكيفية مواجهتها والرد عليها، وبعضها يقدم حلولا لإسعاف المرأة إذا ما واجهت أي حالة لمحاولة تحرش أو اغتصاب.

التوصيات

في إطار تحسين أوضاع المرأة في الدول العربية في ظل جهود العمران بها، وتحقيق هدف استدامة المدن؛ تأتي تلك التوصيات:

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات التشريعية	- إقرار تشريعات تتعلق بتجريم العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة، مع النظر في التشريعات السابقة التي تتعامل مع هذه القضية؛ لضمان عدم التناقض بين التشريعات، والعمل على تغليظ العقوبات ضد المخالفين، لاسيما فيما يتعلق بقضايا التحرش اللفظي والجنسي. - العمل على وضع تشريعات وقوانين من شأنها حماية المرأة المعيلة من الطرد من المسكن في حالة عدم قدرتها على دفع الإيجارات أو في حالات العنف الأسري.
أجهزة الشرطة	- زيادة عدد النساء في الشرطة لأهميتها في تشجيع النساء للإبلاغ والشكوى بما يتعلق بالتحرش الجنسي أو العنف المنزلي وغيره - التشجيع على تطبيق الشرطة المجتمعية التي تأخذ بعين الاعتبار عدة مكونات منها الاستطلاع على الحاجات الأمنية للجميع دون أي تمييز, والعمل على تحقيقها، بالإضافة الى تعزيز وجود النساء في الشرطة والعمل على تعزيز الأمن للنساء
وزارة التعليم	- تطوير مناهج خاصة بالمساواة بين الجنسين في وسائل التعليم المختلفة، وطرح قضايا المساواة بين الجنسين، وقيم المساواة بين الجنسين، واحترام جسد المرأة. - مراجعة قواعد إنشاء المدارس الابتدائية، ووضع معايير تتفق مع معايير المدارس الصديقة للفتيات؛ التي أصدرت بشأنها منظمة اليونسكو دليل قواعد إنشائها. - إنشاء لجان حماية مجتمعية تقوم بدور الرقيب على حقوق النساء والأطفال بالمجتمع، وتتواصل مع الجهات المعنية حال حدوث انتهاكات لتلك الحقوق؛ كنوع من المساندة للضحايا.
وزارات الإسكان والمحليات	- إشراك المرأة في عمليات التخطيط للمدن والمناطق الحضرية، وتعزيز التخطيط اللامركزي؛ لوضع الخطط المدروسة والمبنية على حاجة المجتمعات المحلية.

[59] United Nations E/CN.16/2013/2 Economic and Social Council Sixteenth session Geneva, 3–7 June 2013 Science, technology and innovation for sustainable cities and peri-urban communities, http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ecn162013d2_en.pdf

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	- تطوير استراتيجيات الإسكان لتضمين احتياجات وأولويات المرأة، وضمان حق المرأة لحيازة المسكن، إلى جانب ابتكار مجموعة من المشاريع السكنية التي تعنى بتمكين المرأة؛ مثال: تخصيص وحدات للمرأة المعيلة بالمشروعات السكنية، ومنح قروض إسكان مخصصة وموجهة للمرأة، وتوفير فراغات عامة بالمدن تسهل على المرأة ممارسة الرياضة، إلى جانب قرب أماكن الخدمات من المسكن؛ مثل الحضانات، والمدارس، والأسواق[60]. - تخصيص بعض مراكز الشباب أو المنشآت الرياضية للنساء والفتيات؛ بما يسمح لهن بممارسة الرياضة بتكلفة زهيدة، وبطريقة تحترم خصوصياتهن. - العمل على تكامل المساعدات الموجهة للنازحين مع التوجهات الإنمائية المستندة إلى المكان؛ والتي تبنى على الهياكل الإدارية الوطنية والمحلية، وعلى آليات تقديم الخدمة لتحسين تقديم الخدمة للمقيمين كافة. - عند تصميم الأماكن العامة والمشتركة يراعى وجود أماكن مخصصة للمرأة؛ سواء للصلاة، أو لرعاية الأطفال، وأيضا مراحيض عامة لاستخدام الأطفال والنساء؛ خاصة فى مناطق الازدحام. - العمل على زيادة عدد النساء المهندسات ضمن مشاريع تخطيط المدن بالاضافة الى تعيين خبيرة للنوع الإجتماعي في كل مشاريع تخطيط المدن وتخطيط الساحات العامة
وزارة المالية	- العمل على إقرار موازنات مراعية لبعد المساواة بين الجنسين، وتراعي احتياجات المرأة؛ عند تطوير، أو بناء المدن والمستوطنات.
وزارات المواصلات	- ضمان حصول النساء والفتيات على نقل آمن ونظيف، وبأسعار معقولة مما ييسر من حصولهن على الفرص والخدمات العامة والسلع، ويتم ذلك من خلال توفير شبكة مواصلات لتغطية كافة أرجاء المدن؛ خاصة بالمناطق النائية. - العمل على تحسين كفاءة وسائل النقل المخصصة للمرأة؛ من خلال توفير أماكن بالمواصلات العامة للنساء الحوامل وكبار السن، ومن لهن أطفال، والتوعية بأولوياتهن في استخدام الأماكن المخصصة لهن. - ضمان تخصيص سيارات خاصة بالنساء داخل القطارات. - توفير أماكن حجز للمواصلات المشتركة خاصة للمرأة، ذات لون مختلف. - ضمان إضاءة الطرق، ووجود كاميرات مراقبة؛ لمتابعة أي حالة إيذاء أو تحرش بالأماكن المزدحمة. - العمل على تخصيص تذاكر واشتراكات مخفضة لوسائل النقل والمواصلات المختلفة للسيدات المعيلات. - مناشدة شركات القطاع الخاص لتوفير وسائل مواصلات خاصة لتقل السيدات العاملات متى أمكن ذلك، أو على الأقل إيجاد وسائل نقل مختلطة آمنة لهن.

[60] دينا كمال الدين شهيب، الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015- 2030، (29 نوفمبر -1 ديسمبر) 2015، جمهورية مصر العربية، 2015.

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
المراكز البحثية والمجتمع المدني (المجالس المختصة بالمرأة على وجه الخصوص) ووسائل الإعلام	- التوعية باحترام المرأة في المواصلات العامة والشارع؛ من خلال التوسع في حملات التوعية في وسائل الإعلام المختلفة، على أن تتم هذه الحملات بالتعاون بين الجهات الحكومية المعنية وبين منظمات المجتمع المدني كمبادرة خريطة تحرش. - التوقف عن تقديم أي صورة إيجابية للمتحرشين ولو على سبيل الهزل؛ وذلك ضمن المنتجات الإعلامية. - إعداد تقارير سنوية تحدد مدى توافق الأعمال التلفزيونية مع احترام حقوق المرأة في المنطقة العربية. - تحديد أفضل المنتجات الإعلامية الصديقة للنساء، وتكريمها، مع مجابهة المنتجات المعادية للنساء حتى تتوقف. - دعم محاولات مطوري التكنولوجيا لتصميم وإطلاق تطبيقات سهلة الاستخدام؛ بما يتناسب مع الظروف الخاصة بالمنطقة العربية؛ حيث يمكن من خلالها مواجهة التحرش، والتعامل معه بالشكل المناسب. - إنشاء قواعد معلوماتية لجمع البيانات بشكل منهجي حول العنف الجنسي ضد المرأة في الأماكن العامة؛ لوضع السياسات والإجراءات المناسبة. - العمل على تغيير الثقافة المجتمعية للحد من التحرش، وتوعية الرجال بحقوق المرأة في الحركة والعمل، وعدم انتهاك خصوصياتها، وتشجيع النساء على الإبلاغ عن حوادث الاعتداء الجنسي الذي يشهدونه أو يختبرونه من خلال بعض الآليات؛ لتسهيل عملية الإبلاغ؛ مثل تخصيص خط تليفون ساخن مع الشرطة؛ لتلقي بلاغات التحرش والعنف. - تقديم العون للسيدات ومساعدتهن على التعافي، وضمان المشاركة المجتمعية القوية؛ باستخدام آليات الرصد والتقييم التشاركية. - التأكيد على حرية الحركة للنساء والفتيات، ومحاولة تغيير المفاهيم المجتمعية؛ مثل حرية استخدام المرأة للدراجات البخارية، وغيرها من وسائل التنقل.
جامعة الدول العربية	- تطوير وإنشاء مفوضية عربية للاجئين؛ يمتد عملها فترة 30 عاما؛ تدير قضية اللاجئين العرب، وتتواصل مع دول النزوح في أوروبا؛ لتسهيل سبل حياتهم، وحماية حقوقهم الدينية والمدنية، بالإضافة إلى دراسة أوضاعهم، وتنقلهم خارج بلدانهم، وتوفير إحصائيات عن تلك الأوضاع[61] لتخرج عن الإطار الإغاثي في التعامل مع قضايا اللاجئين إلى إطار حقوقي. - دعم معاملة اللاجئين كمواطنين عرب، واتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لدعم وتسهيل سبل العيش لهم وتعليم أبنائهم.

[61] أكسيل بوملر، مدن اللجوء: التصدي لتحدي النزوح القسري من منظور المدن، مدونة البنك الدولي، 2017،
http://blogs.worldbank.org/voices/ar/sustainablecities/cities-refuge-bringing-urban-lens-forced-displacement-challenge?cid=ECR_FB_WorldBank_AR_EXT

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

يمثل السلام شرطا أساسيا لاكتمال رفاه الشعوب، ودون سلام لا تتحقق التنمية، وتهدر الجهود المبذولة، وهناك عديد من المحاولات التي تبذلها عدة دول عربية من أجل تمكين المرأة لتحقيق الأمن والسلام المستدام؛ فالدول العربية تعمل على تحقيق هذا الهدف فيما يتفق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325؛ من أجل تأكيد الدور المهم للمرأة في حل النزاعات، وفي محادثات السلام، وعمليات بناء السلام وحفظه[62].

وفيما يتعلق بمجال السلام والعدل؛ فإن المرأة العربية تواجه عددا من التحديات؛ على رأسها الحروب المنتشرة في المنطقة، ووقوع المنطقة داخل إطار النفوذ الدولي والإقليمي؛ مما جعل بقاء المرأة مع أسرتها وأولادها محل اختبار؛ حيث يقدر عدد اللاجئين بـ8.1 ملايين لاجئ في الوطن العربي وحده، وتمثل النساء نسبة 44٪ منهم[63]. إضافة إلى هذا؛ فإن المرأة العربية تواجه قيودا تشريعية وقانونية كبيرة أمام الجهات القضائية؛ بداية من غياب تنظيم قانوني لقضية المواريث، ومرورا بقوانين الأحوال الشخصية وحضانة الأطفال، وانتهاء بقوانين منع التعرض للإيذاء بكافة أشكاله.

في المقابل استطاعت بعض الدول إحراز تقدم فيما يتعلق بتمكين المرأة في هذا الاطار؛ فقد أحرزت كل من تونس والأردن نجاحا كبيرا فيما يخص حقوق المرأة؛ حيث عدلت الدولتان القوانين الجنائية لمنع المرتكب لجرائم الاعتداء الجنسي من الزواج من ضحيته، وعقابه قانونيا بدلا من ذلك؛ وهو ما أقرته الأجهزة التشريعية في البلدين.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف السادس عشر:

حققت الدول العربية بصفة عامة تقدما في بعض المؤشرات الفرعية لهذا الهدف؛ خاصة المؤشرات العامة؛ مثل تسجيل الأطفال دون سن 5 سنوات عند الميلاد، وإنشاء منظمات مستقلة، ومكافحة الفساد والرشوة، وحماية الحريات الرئيسية، وضمان حرية الوصول للمعلومات. من ناحية أخرى هناك تقدم بطيء في تحقيق المؤشرات الخاصة بالمرأة بصورة مباشرة؛ مثل التي تخص العنف بكل صوره، والاتجار، وسوء المعاملة، ومساهمة المرأة في الوطن العربي في جهود تسوية النزاعات والصراعات؛ كما سنعرض فيما يلي.

1- **العقاب البدني للأطفال:** ترتفع نسبة الأطفال من الجنسين (الذين تتراوح أعمارهم ما بين 1 و17 سنة) الذين واجهوا عقابا بدنيا، أو اعتداء نفسيا في المنطقة العربية؛ فوفق المسح الخاص بالفترة ما بين 2006 و2015 لعدد 12 دولة عربية[64]؛ بلغ متوسط نسبة هؤلاء الأطفال 80.6٪، وترتفع النسبة عن هذا المتوسط في الأردن وسوريا والمغرب ومصر، بينما تقل عن هذا المتوسط في كل من قطر واليمن والعراق والسودان وجيبوتي. وارتفاع متوسط هذه النسبة بصفة عامة؛ يؤثر بصورة سلبية على مستقبل هؤلاء الأطفال بعد

[62] ومن ذلك الاجتماع الوزاري الأول "المرأة وتحقيق السلام والأمن في المنطقة العربية"؛ والذي عقد في سبتمبر 2015 لتحقيق الخطة الاقليمية الخاصة بقرار مجلس الأمن 1325. كما صدر عن منظمة المرأة العربية منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية في العام 2030، انظر: منظمة المرأة العربية، منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، نوفمبر 2015)؛ " نداء بيروت للعمل: رفع أولوية قضايا المرأة والسلام والأمن على الأجندة العربية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،أغسطس 2016.

[63] "Migration to, from and in the Middle East and North Africa: Data snapshot, Prepared by IOM", Regional Office for the Middle East and North Africa, August 2016: https://www.iom.int/sites/default/files/country/mena/Migration-in-the-Middle-East-and-North-Africa_Data%20Sheet_August2016.pdf

[64] هذه الدول هي الأردن، ولبنان، وقطر، وسوريا، واليمن، والعراق، والجزائر، ومصر، والمغرب، والسودان، وتونس، وجيبوتي، وموريتانيا.

بلوغهم؛ خاصة الإناث منهم؛ لاسيما في حال عدم تلقيهم العلاج النفسي والجسدي اللازم بعد تعرضهم لسوء المعاملة.

2- **مكافحة الفساد:** يعد متوسط الفساد في المنطقة العربية 38٪؛ وهي المنطقة الأكثر فسادا مقارنة بمناطق أخرى في العالم؛ باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ التي سجل متوسط الفساد فيها 31٪[65]. وتشير البيانات المتاحة عن 12 دولة عربية[66] إلى أن متوسط نسبة رجال الأعمال الذين قاموا بدفع رشوة لموظف حكومي هو 28.7٪ من إجمالي رجال الأعمال في تلك الدول، وترتفع هذه النسبة عن المتوسط في سوريا، واليمن، والمغرب، والعراق، وموريتانيا. كما تعد كل من العراق، وسوريا، واليمن، وليبيا، والسودان من بين قائمة الدول العشر الأكثر فسادا في العالم؛ حيث تسهم حالة عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح الذي تعاني منه؛ في ارتفاع معدلات الفساد بصوره المختلفة فيها[67].

3- **العنف ضد المرأة:** نسبة ضحايا العنف بكل صوره من النساء تظل مرتفعة في الوطن العربي؛ فهناك 37٪ من النساء العربيات عانين من العنف في حياتهن، وتختلف صور العنف من دولة لأخرى، ويتصدر الختان وزواج من هن دون سن 18 سنة قائمة صور العنف ضد المرأة في الدول الأكثر استقرارا؛ فمثلا في مصر هناك 92٪ من النساء ممن تتراوح أعمارهن ما بين 15 و 49 واجهن عمليات الختان[68]، وتبلغ نسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي من سن 18 إلى 29 سنة في جزر القمر 3.14٪، وتبلغ نسبة الفتيات اللاتي يتزوجن قبل أن يبلغن سن 18 سنة 14٪.[69] ويؤدي استمرار النزاعات المسلحة في المنطقة العربية إلى انتشار ظاهرتين من العنف تتعرض لهما المرأة؛ الظاهرة الأولى هي العنف بسبب الصراعات والنزاعات؛ حيث تعد سوريا هي الأعلى من حيث عدد النساء اللاتي يتعرضن للقتل المؤكد، والخطف؛ من قبل أطراف النزاع، وتحول هذا الأمر إلى موضوع للمقايضة بينهم؛ حيث يتخطى العدد المتوسط العربي الذي يتراوح بين صفر و2 وفق البيانات المتوفرة عن 10 دول عربية. ومع تكرار ظاهرة اختطاف النساء في سوريا؛ سواء المدنيات، أو النساء من أسر الجماعات المسلحة؛ أصبحت الأسرة السورية تواجه خطر التفكك[70]. ويقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان نسبة النساء المعرضات للعنف بسبب الصراع في اليمن بحوالي 2.6 مليون امرأة وفتاة، وتم تسجيل عدد 10 آلاف حالة خلال عام 2016.[71]

4- ويلاحظ تطور آخر في اليمن مرتبط بغياب الرعاية الصحية اللازمة للمرأة الحامل؛ خاصة في مناطق اشتعال المواجهات المسلحة بين الحكومة والمعارضة؛ فخلال عام 2016 كان يوجد في مدينة تعز عدد 90 ألف امرأة حامل، ومنهن 4500 معرضات للموت أثناء الولادة، أو للإصابة بأمراض متعددة في الفترة التالية للوضع.[72] وفي 2017 بلغ عدد النساء الحوامل في اليمن المعرضات للخطر بسبب أزمة الغذاء هناك 352 ألف امرأة.[73]

5- والظاهرة الثانية المرتبطة باستمرار النزاعات؛ هي تحول المرأة النازحة أو اللاجئة إلى ضحية محتملة للعنف؛ حيث

[65] Transparency International, Corruption Perceptions Index 2016, pp.6-8.

[66] الدول هي العراق، والأردن، ولبنان، وسوريا حتى 2009، واليمن، والجزائر، ومصر، والمغرب، والسودان، وتونس، وجيبوتي، وموريتانيا.
Kinda Hattar, "Middle East And North Africa: A Very Drastic Decline", Transparency International, 25 January 2017: https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline

[67] المصدر السابق

[68] "Facts and Figures on Arab States/North Africa", UN Women, accessed Nov 12,2017: http://arabstates.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures

[69] Ibid.

[70] " تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية "، تقرير حقوق الإنسان 31/68، 11 فبراير 2016، ص 19.

[71] " At two-year mark, Yemen's conflict takes heavy toll on women and girls", United Nations Populations Fund,23 March 2017: http://www.unfpa.org/news/two-year-mark-yemens-conflict-takes-heavy-toll-women-and-girls

[72] " Pregnant in a city under siege: Yemeni refugees find safety and maternal services in Djibouti", United Nations Populations Fund, 3 May 2016: http://www.unfpa.org/news/pregnant-city-under-siege-yemeni-refugees-find-safety-and-maternal-services-djibouti

[73] "At two-year mark, Yemen's conflict takes heavy toll on women and girls", United Nations Populations Fund,23 March 2017: http://www.unfpa.org/news/two-year-mark-yemens-conflict-takes-heavy-toll-women-and-girls

تشير البيانات إلى أن إجمالي اللاجئين في المنطقة العربية بلغ 8.1 مليون؛ بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين، ومنهم 44٪ نساء[74]. وفي اليمن على سبيل المثال؛ تبلغ نسبة الفتيات النازحات اللاتي يتزوجن قبل بلوغهن سن 18 عاما 52٪، واللاتي يتزوجن قبل بلوغهن سن 15 عاما تبلغ نسبتهن 14٪، وفي مدينة تعز هناك 8٪ من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 12 و17 سنة حوامل؛ وهو ما يفيد بأنهن تعرضن لزواج مبكر قبل بلوغهن سن 18 سنة.[75]

ويرتبط بتحول المرأة إلى لاجئة أو نازحة –عادة- أن تفقد كل أطر الحماية الاجتماعية المتعارف عليها؛ سواء بسبب وفاة الأب، أو الزوج، أو الأخ، أو بسبب التشتت الأسري نتيجة الصراع المسلح؛ وفي كل الأحوال تصبح المرأة أو الفتاة أكثر عرضة للعنف بصوره المختلفة؛ خاصة في حال إقامتها في المخيمات المخصصة للاجئين أو النازحين.

وفي حالة المرأة الحامل؛ فإن نوع العنف الذي يمكن أن تتعرض له في هذه الظروف ذو طبيعة مزدوجة، وفي أحد أبعاده يكون مرتبطا بغياب الرعاية الصحية اللازمة، وفي بعد آخر يتعلق باحتمال تحول طفلها الوليد إلى ضحية للاتجار؛ ففي اليمن على سبيل المثال فإن المرأة الحامل تضطر للجوء إلى دولة مجاورة؛ من أجل الحصول على الرعاية الصحية اللازمة؛ خاصة في ظل استمرار العمليات العسكرية هناك، وما يصاحب ذلك من حصار مستمر أو إغلاق للمنشآت الصحية. وقد رصد صندوق الأمم المتحدة للسكان العديد من الحالات التي فرت من تعز في 2016 إلى جيبوتي، أو التي اضطرت في حال عدم نجاح خروجها إلى جيبوتي إلى الولادة في المنزل، أو في أحد الكهوف المنعزلة عن مناطق المواجهات.

ويرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن حجم الرعاية الصحية الذي يتم تقديمه في جيبوتي للنساء اللاجئات من اليمن في أثناء فترة الحمل؛ يظل بحاجة لتطوير؛ وهو ما يعني عمليا احتمال تعرض النساء اليمنيات أثناء الولادة أو بعدها مباشرة للموت؛ خاصة أن نسبة 60٪ من حالات الوفاة للأمهات الحوامل عالميا؛ تقع أثناء النزاعات والصراعات.[76] كما يواجه المواليد الجدد مشكلة عدم تسجيلهم؛ مما ينتج عنه عدم حصولهم على أوراق ثبوت للميلاد، أو لزواج الأهل؛ مما يمنع حصوله على حقوق المواطنة في فترة لاحقة.

6- **الاتجار بالبشر**: تواجه المنطقة العربية ارتفاعا في الاتجار بالبشر داخليا بين دولها، وتعد دول الخليج[77] وجهة رئيسية لهذا النوع من الاتجار[78]. ووفق البيانات المتاحة عن أربع دول عربية[79]؛ يبلغ عدد ضحايا الاتجار بالبشر في سن 18 سنة وأكثر 96 شخصا لكل 100 ألف نسمة في البحرين، و6 أشخاص في عمان[80]، بينما يقل كثيرا عدد الضحايا في دول شمال أفريقيا؛ حيث يصل إلى ضحية واحدة في الجزائر، و31 في مصر. كما تشير البيانات المتاحة إلى أن هناك ضحايا للاتجار دون سن 18 سنة في مصر يبلغ عددهم 82 لكل 100 ألف نسمة[81]. وتشير البيانات المتوفرة عن 8 دول عربية إلى أن 51٪ من ضحايا الاتجار في المنطقة هم من النساء والفتيات، وتشكل النساء فوق 18 سنة 38٪ ، والفتيات أقل من 18 سنة 13٪[82].

ويرتبط ارتفاع الاتجار في النساء والفتيات في المنطقة بالصراعات المشتعلة بصورة رئيسية، وترصد التقارير عدم قدرة النساء والأطفال على الفرار من مناطق سيطرة التنظيم في الرقة ودير الزور مثلا، ويتم استخدامهم كعبيد، أو يتم الزواج منهن بالإكراه، مع اقتصار أدوارهن في الحياة العامة

---

[74] "Migration to, from and in the Middle East and North Africa: Data snapshot, Prepared by IOM", Regional Office for the Middle East and North Africa, August 2016: https://www.iom.int/sites/default/files/country/mena/Migration-in-the-Middle-East-and-North-Africa_Data%20Sheet_August2016.pdf

[75] "Yemen: 2017 Humanitarian Needs Overview" ,UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, p.16.

[76] "Pregnant in a city under siege: Yemeni refugees find safety and maternal services in Djibouti",Op.Cit.

[77] تنحصر غالبا هذه العمليات في الاتجار من أجل الإجبار على العمل.

[78] United Nations Office On Drugs And Crime (UNODC), "Global Report On Trafficking, In Persons 2016", United Nations, December 2016, pp.120-121

[79] المعلومات تتوفر عن 4 دول؛ هي البحرين، وعمان، والجزائر، ومصر.

[80] وقد أشارت سلطنة عمان فى خطاب رسمي إلى أن عدد ضحايا الاتجار بالبشر لا يتجاوز 2 وليس 6 كما هو موضح بتقارير الأمم المتحدة

[81] United Nations Office On Drugs And Crime (UNODC), p.118.

[82] United Nations Office On Drugs And Crime (UNODC), Op.Cit., p.118

على دور الزوجة فقط؛ وهو ما يؤثر بصورة سلبية على شخصية الأطفال الذين يقمن بتربيتهم.

ويشير تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بالاتجار في البشر؛ إلى تزايد تحول النساء اللاتي ينتمين لأقليات عرقية معينة إلى ضحية للاتجار[83]، إلى جانب ذلك أصبحت تجمعات المهاجرين واللاجئين السوريين في الدول المجاورة لسوريا مكانا مثاليا لتعرض المرأة السورية للاتجار بغرض الزواج المؤقت.

7- توفير الهوية القانونية للنساء عند الميلاد:

تستفيد المرأة في الوطن العربي بصفة عامة من التحسن الذي تشهده المنطقة فيما يتعلق بالتسجيل عند الميلاد؛ وهو ما يوفر لها وضعا قانونيا يسهل عليها الاستفادة من اللجوء للقضاء. ووفقا لبيانات اليونيسيف الخاصة بـ 18 دولة؛ يتم تسجيل النساء دون سن 5 سنوات عند الميلاد بنسبة 100٪ في كل من لبنان، وتونس، وفي كل من مصر والعراق والأردن بنسبة 99٪، وتتصدر الصومال قائمة الدول التي لا توفر للنساء تسجيلا عند الميلاد بنسبة 97٪، تليها موريتانيا بنسبة 42٪، ثم اليمن بنسبة 70٪[84].

وتواجه تجمعات اللاجئين في مناطق الصراع في بعض دول الوطن العربي مشكلة خاصة باستخراج شهادات الميلاد للأطفال حديثي الولادة؛ خاصة في حالة فقد الوالدين أوراقهما الثبوتية عند اللجوء، أو اللذين تزوجا في أثناء فترة اللجوء، وقد رصد تقرير لمنظمة المرأة العربية هذه المشكلة، وكيف أصبحت دول الوطن العربي المضيفة للاجئين أكثر قدرة على تطوير آليات لتسهيل عملية تسجيل المواليد الجدد؛ فعلى سبيل المثال قامت الأردن بتأسيس محكمة شرعية في مخيم الزعتري الخاص باللاجئين السوريين؛ لتشجيعهم على تسجيل حالات الزواج والطلاق؛ بما يضمن توفير هوية قانونية للمواليد [85].

8- حماية الحريات الرئيسية، وضمان حرية الوصول للمعلومات:

تتأثر المرأة في الوطن العربي بالتحرك البطيء في تحقيق حماية الحريات الرئيسية، وضمان حرية الوصول للمعلومات؛

شكل (16-1)أغراض الاتجار بالبشر في النساء في الوطن العربي

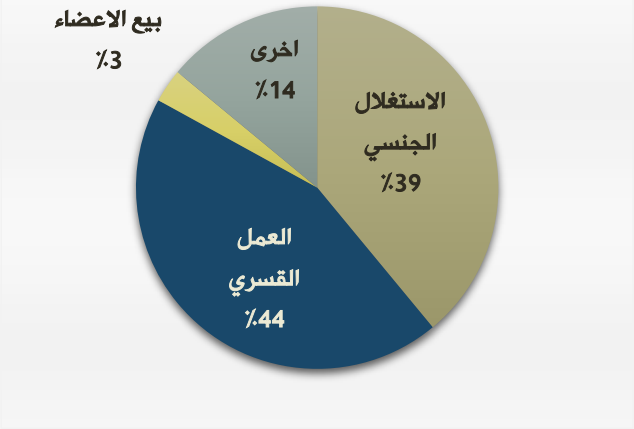

United Nations Office On Drugs And Crime (UNODC), "Global Report On Trafficking
In Persons 2016". United Nations. December 2016. pp.120-121

خاصة في الدول التي تشهد صراعات؛ حيث يشير تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الخاص بليبيا؛ إلى تعرض النساء المدافعات عن حقوق المرأة، ومن يمارسن مهنة الصحافة والمحاماة، أو يشغلن منصبا عاما في النظام السياسي؛ للاعتداء والعنف والقتل العمد، وسجل التقرير عدة حالات في عامي 2014 و2015. ولاحظ التقرير أنه كلما زاد نشاط المدافعات عن النساء؛ كلما زاد تعرضهن للعنف؛ وذلك فضلا عن عدم قدرة المرأة على الحصول على الخدمات العامة[86]، ويظل إبلاغ النساء عما يتعرضن له محدودا؛ نظرا لضعف منظومة العدالة.

9- مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وبناء السلام:

[83] Office To Monitor And Combat Trafficking In Persons, "Trafficking In Persons Report", Report of 2017: https://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/countries/2017/271293.htm

[84] UNICEF, Birth registration, Global Databases, May 2016: data.unicef.org

[85] هند مصطفى(محرر)، "وضع اللاجئات والنازحات بالوطن العربي: المرأة في خضم الصراعات"، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى ، 2016، ص 26.

[86] Investigation by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on Libya: detailed findings(A/HRC/31/CRP.3),Feb 23,2016,pp48-

هناك اهتمام في الوطن العربي بأن تكون عملية صنع القرار أكثر تشاركية وانفتاحا على المرأة؛ خاصة في الدول المستقرة التي لا تمر بصراعات مسلحة، ووفق تقرير فجوة المساواة بين الجنسين لعام 2017؛ يتراوح الترتيب العالمي للدول العربية التي لا تمر بصراعات فيما يتعلق بالتمكين السياسي؛ بين 48 في الأراضي الفلسطينية و143 في قطر. وفي حالة الدول التي تمر بصراعات مسلحة مثل سوريا واليمن[88]؛ يلاحظ تدني ترتيبها فيما يتعلق بالتمكين السياسي للمرأة؛ حيث تحتل الترتيب 130 و144 على التوالي[89].

ويلاحظ أن مساهمة المرأة في الوطن العربي -شأنها شأن المرأة في العالم- في جهود التسوية، وبناء السلام محدودة؛ حيث مثلت المرأة عالميا نسبة 9٪ من المفاوضين بين عامي 1992 و2011[90]، كما يلاحظ وجود اهتمام من الأمم المتحدة بخلق آليات تسمح للمرأة بأن تقوي دورها في مفاوضات تسوية تلك الصراعات بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن المعروضة في الجدول التالي؛ خاصة قرار مجلس الأمن رقم 1325؛ حيث تم في عام 2016 تشكيل مجلس استشاري للنساء تابع للمبعوث الأممي لسوريا؛ على نحو يضمن تعبير النساء عن أصواتهن في المفاوضات،[91] وتراوحت نسبة مشاركة النساء في المباحثات الخاصة بمستقبل سوريا ما بين 30 و40٪[92]. ويتميز القرار رقم 1325 للأمم المتحدة أنه القرار الأول من نوعه الذي يناقش في بنده العاشر صراحة مشكلة انتشار العنف على أساس التفرقة الجنسية في مناطق الصراعات.[93]

وفي ظل تلك القرارات؛ قامت جامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية؛ بوضع استراتيجية وخطة عمل إقليمية لتنفيذ هذا القرار ("حماية المرأة في الوطن العربي: السلام والأمن")[94]، بينما قامت ثلاث دول عربية فقط بوضع خطط وطنية لتنفيذ هذا القرار؛ وهي العراق، والأردن، وفلسطين؛ حيث تم اعتماد هذه الخطة في العراق عام 2014؛ بينما لم تقم باقي الدول باعتماد هذه الخطة.[95]

القرار/السنة[87]	الهدف من القرار
رقم 1325 لسنة 2000	يهدف إلى تمكين المرأة من اتخاذ القرارات أثناء الحروب؛ لتفادي تلك الحروب وتجنبها، وتحقيق السلام، وتقليل العنف ضد المرأة.
رقم 1265 لسنة 1999	يهدف إلى حماية المدنيين في أماكن الصراعات؛ خاصة النساء، والأطفال؛ حيث يكونون أهدافا للعنف.
رقم 1296 لسنة 2000	يهدف لوضع آلية للتهجير، ونزع الأسلحة، ووصول المعونات الإنسانية في أماكن الصراع، وإعادة تأهيل الأطفال المحاربين والجنود داخل المجتمع.
رقم 1366 لسنة 2000	يهدف إلى القضاء على أسباب بدء الصراعات المسلحة؛ بالتعاون مع الحكومات.
رقم 1460 لسنة 2000	يهدف لحماية الأطفال أثناء الصراعات، والقضاء على تجنيدهم.

10- المرأة في أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

يتزايد اهتمام المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في الوطن العربي بإدماج أهداف قرار مجلس الأمن 1325 في السياسات والقوانين الوطنية؛ فمثلا اهتم المجلس الوطني لحقوق

[87] Nduwimana, F., United Nations Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security, Understanding the Implications, Fulfilling the obligations, Office of the Special Adviser On Gender Issuees and Advancement of Women, New York, link: http://www.un.org/womenwatch/osagi/cdrom/documents/Background_Paper_Africa.pdf

[88] لم يتوفر ترتيب لكل من العراق وليبيا في هذا التقرير.

[89] The World Economic Forum, The Global Gender Gap Report, Report of 2017.

[90] منظمة المرأة العربية، منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، نوفمبر 2015)، ص 27.

[91] Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA),Women's Political Representation in the Arab Region, United Nations-Beirut, March 2017, p.7.

[92] مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، 16 أكتوبر 2017، ص 20

[93] Barrow, A., UN Security Council Resolutions 1325 and 1820: constructing gender in armed conflict and international humanitarian law, International Review of the Red Cross, volume 92 number 877, March 2010, link: https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/irrc-877-barrow.pdf

[94] الجهات الفاعلة بالنسبة للمرأة والسلام والأمن: الرصد والمساءلة – الفصل العاشر، الأمم المتحدة، http://wps.unwomen.org/pdf/ar/AR_CH10.pdf

[95] تلخيص النقاش: تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بموضوع المرأة والأمن والسلام في الوطن العربي، 8 مارس 2016، www.iknowpolitics.org

الإنسان في المغرب بمشاركة المرأة في خطة عمله الوطنية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما عمل المجلس القومي للمرأة في مصر على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة؛ حيث أقرت في يونيو 2016، وأنشئت في وزارة الداخلية المصرية وحدة خاصة للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة، وأطلقت حملات متعددة من أجل توعية الشركاء حول العنف ضد المرأة، وتطوير قدراتهم للتعامل مع كل صوره. وفي السعودية صدر مرسوم ملكي في عام 2014 بشأن الحماية من الأذى؛ وهو يهتم بموضوع العنف ضد المرأة، ويدعو قوات الأمن لمنع كل أشكال الاعتداء البدني والجنسي والعاطفي ضد المرأة، أو التهديد لها.[96]

الفرص والتحديات:

أهم الفرص المتاحة

- كسر السلبية التي ظلت سائدة لفترة طويلة في المنطقة والعالم حول أن السياسة هي "حكر" على الرجال؛ وذلك في ظل تحسن تمثيل المرأة في الحياة السياسية في الوطن العربي خلال المرحلة الحالية.[97]
- تزايد الاهتمام الدولي -منعكسا في قرار مجلس الأمن 1325- بإشراك المرأة في مفاوضات تحقيق السلام؛ وهو ما ينعكس في قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وفي الاهتمام المتزايد بالآثار السلبية الناتجة عن تهميش المرأة في جهود تسوية الصراعات والنزاعات المسلحة؛ حيث اتضح أنه مع كون المرأة طرفا في عملية السلام؛ يزداد احتمال التوصل لاتفاق تسوية يستمر لمدة سنتين على الأقل؛ بنسبة 20 ٪، ويزداد احتمال التوصل لاتفاق تسوية يستمر لمدة 15 سنة بنسبة 35٪.
- ارتفاع نسبة تسجيل النساء عند الميلاد في معظم الوطن العربي؛ بمتوسط يبلغ 83.2٪؛ وهو ما يوفر لها الشخصية القانونية اللازمة للوصول لآليات العدالة المتاحة.
- ارتفاع نسبة متوسط تغلغل الإنترنت في الوطن العربي إلى 52.1٪؛ وهي نسبة تتخطى المتوسط العالمي الذي يبلغ 51.7٪[98]؛ وهو ما يخلق مجالات عامة بديلة للنساء تتخطى القيود التقليدية التي تقيد من أدوارهن في الحياة العامة، وتقوم على التواصل الافتراضي.[99]

أهم التحديات التي تواجه المرأة

- القيود الثقافية والاجتماعية التي تمنع المرأة من الإفصاح عن صور العنف التي تتعرض لها، فضلا عن الخوف من الانتقام في حالة الإبلاغ عن تلك الصور؛ خاصة في الدول التي تمر بصراعات ونزاعات مسلحة مثل العراق وليبيا؛ وهو ما يترتب عليه عدم تلقي المرأة للعون اللازم، وتزايد اتخاذها قرار الانتحار.[100]
- استمرار الصراعات المسلحة في الوطن العربي، وما يتولد عنها من صور للعنف ضد المرأة؛ خاصة تلك المرتبطة بالجماعات الإرهابية والراديكالية؛ مثل تجنيد النساء كمقاتلات، أو استخدامهن كعبيد، أو تحولهن لضحايا للزواج القسري، وأحيانا الحمل القسري، ويزداد تعرض النساء لذلك في تلك الدول، مع ارتفاع نصيبهن من إجمالي

[96] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، "المرأة والسلام والأمن: دور المؤسسات في أوقات السلام والحرب في المنطقة العربية"، الأمم المتحدة، بيروت، يناير 2017، ص ص 4-5

[97] Economic and Social Commission for Western Asia(ESCWA), Op.Cit., p.7

[98] Internet World Stats , Stats of 2017: http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

[99] Shastry Njeru, "Information and Communication Technology (ICT), Gender, and Peacebuilding in Africa: A Case of Missed Connections", Peace and Conflict Review , Vol. 3, Issue no. 2 (Spring 2009), 32-40

[100] Investigation by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on Libya: detailed findings(A/HRC/31/CRP.3),Feb 23,2016, p.49

النازحين داخليا؛ حيث يبلغ عدد النازحين داخليا 16 مليون نازح، وتعد اليمن وسوريا والعراق مصدرا لنصف النازحين في المنطقة[101]، كما تحولت سوريا وفق تقارير العديد من المنظمات الحقوقية إلى مكان لتجنيد المقاتلين الأطفال، وكان عدد الحالات التي رصدت في تزايد منذ 2015. [102]

- وجود فجوة رقمية بين النساء وبين الرجال؛ رغم ارتفاع نسبة تغلغل الإنترنت عموما في المنطقة العربية؛ وذلك في الوقت الذي يمكن فيه استخدام التكنولوجيا من أجل تحسين أوضاع المرأة بالنسبة لهذا الهدف عموما، وتشهد المنطقة العربية انعكاسا للفجوة الرقمية بين الجنسين على مستوى العالم؛ والتي تقدر بنسبة 11٪ لصالح الرجل[103].

تجارب ناجحة:

رغم تواضع التقدم في وضع المرأة في الوطن العربي في تحقيق الأهداف الفرعية الخاصة بالسلام والعدل -وهو ما يمثل انعكاسا لتواضع التقدم المتحقق في وضع المرأة عامة في العالم- إلا أن هناك عددا من الممارسات الإيجابية في الوطن العربي؛ من أجل تحقيق الغايات المرجوة من هذا الهدف، وكذلك في دول أخرى من العالم؛ حيث يمكن الاستفادة منها عربيا.

أولا: خفض صور العنف وضحاياه:

- **ليبيا**: تشهد ليبيا رغم استمرار الصراع فيها اهتمام المجتمع المدني بإطلاق حملة تقلل من مستوى العنف ضد المرأة باسم الدين؛ حيث أطلقت منظمة صوت المرأة الليبية حملة نور (في 5 يوليو 2013) التي تعمل على مواجهة التفسيرات الخاطئة للدين الإسلامي في الثقافة الليبية لتبرير ارتكاب العنف ضد المرأة. وفي إطار هذه الحملة نفذت عدة أنشطة؛ منها حملة إعلامية تدعو لبدء حوار بشأن معاملة النساء في إطار تعاليم الإسلام السمحة، وتزامن إطلاقها بصورة مقصودة مع بداية شهر رمضان، كما استخدمت لافتات إعلانية في عدة مدن ليبية لإلقاء الضوء على الموضوعات المختلفة بشأن أمن النساء في المجالات العامة والخاصة. كما أذيع إعلان إذاعي في شتى أنحاء البلاد لتشجيع الشعب الليبي على التفكير بشأن معاملة المرأة في شهر رمضان المبارك، كما نشر في إطار هذه الحملة، ومن خلال قنوات التلفزيون الوطنية؛ أربعة إعلانات فيديو مصورة بشأن العنف المنزلي ضد المرأة. ورغم تواضع نسبة استخدام الإنترنت في ليبيا عند إطلاق هذه الحملة في 2013 -حيث كان 16.5٪ من الشعب الليبي يستخدم الإنترنت وفق إحصائيات ذات العام [104]- إلا أن هذه الحملة اهتمت بنشر مقاطع الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي باستخدام الوسم #NoorLibya [105]، كما اهتمت الحملة بدعوة أعضاء المجتمع المحلي والطلاب لحضور ندوات وورش عمل حول أهمية تجنب ممارسة العنف ضد المرأة باسم الدين.
- **مصر**: حملة خريطة التحرش؛ وهي مبادرة تعد الأولى من نوعها في المنطقة العربية؛ وقد أطلقت في عام 2010، وتقوم على إتاحة الفرصة للنساء والرجال للمساهمة من خلال رسائل المحمول ونظم المعلومات الجغرافية في رسم خريطة للمناطق التي تتعرض فيها المرأة للتحرش في مصر، كما تقوم بحملات للتوعية ضد التحرش

[101] "Migration to, from and in the Middle East and North Africa: Data snapshot, Prepared by IOM",Op.Cit.
[102] Office To Monitor And Combat Trafficking In Persons, Op.Cit.
[103] The Earth Institute, Ict And Sdgs Final Report, Columbia University, ,p.23

[104] Internet World Stats , Stats of 2017: http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

[105] https://twitter.com/hashtag/noorlibya

بالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص؛ فعلى سبيل المثال قدمت المبادرة تدريبا لسائقي شركة أوبر uber في عام 2016 على التعامل مع التحرش الجنسي، وكيفية توفير وسيلة نقل آمنة للنساء ضحايا التحرش. كما تعاونت في ذات العام مع جامعة القاهرة من أجل رفع قدراتها في التعامل مع التحرش الجنسي، وفي يناير 2017 تم تكريم القائمين على المبادرة من قبل جامعة القاهرة بسبب جهودهم في مكافحة العنف ضد المرأة.[106]

ثانيا: تعزيز حكم القانون، ورفع قدرات المؤسسات لتكون أكثر قدرة على التعامل مع العنف ضد المرأة:

- **البرازيل**: تبنت قانونا يسمح بالتحقيق في ضحايا القتل المبني على أساس النوع الاجتماعي الناتج عن قتل المرأة لكونها امرأة فقط (تشبه قضايا قتل الشرف الموجودة في بعض المجتمعات العربية)؛ وهو مشروع يدعمه برنامج الأمم المتحدة من أجل المرأة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان[107].
- **فلسطين**: تقوم فلسطين بتدريب 15 مدع عام للتعامل مع حالات العنف الأسري القائم على أساس النوع الاجتماعي، ويتم التعاون مع الجهات المعنية لتحسين الخدمات المقدمة لضحايا العنف خاصة من النساء[108].
- **ميانمار**: تقدم نموذجا مختلفا؛ حيث ينفذ فيها برنامج الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين برنامجا يهدف إلى توفير الرعاية لضحايا العنف بكل صوره من الجنسين؛ وذلك من خلال نظم للرعاية الصحية لضحايا العنف الجنسي؛ خاصة في حالة الطوارئ. وقد سمحت هذه النظم التي تم تنفيذها في عدد 60 دولة في العالم؛ بتوفير الرعاية الطبية لعدد 485 ألف لاجئ[109]
- **مصر**: تتعاون الحكومة المصرية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة المعونة السويسرية؛ في توفير الخدمات القضائية للمرأة؛ حيث أنشئ في مصر 32 مكتبا لتقديم المساعدة القضائية للنساء أثناء تعاملهن مع محاكم الأسرة البالغ عددها 257 محكمة، وقدمت هذه المكاتب خدمات قضائية لعدد 50 ألف قضية، و70٪ من هذه القضايا مرفوعة من قبل نساء.[110]

ثالثا: مشاركة المرأة في تحقيق السلام: كان نصيب المرأة في الوطن العربي 50 مرشحة من إجمالي 1000 من النساء المرشحات في العالم لجائزة نوبل للسلام المقدمة من قبل منظمة جائزة نوبل للسلام، وكان عدد المرشحات من السودان 16 مرشحة، و8 من فلسطين و4 من الأردن، و3 من كل من الكويت، والسعودية، وسوريا، و2 من كل من الجزائر، والعراق، وموريتانيا، والمغرب، ومرشحة واحدة من كل من الصحراء المغربية، ومصر، ولبنان، وليبيا، وعمان، وقطر، والصومال، والإمارات، واليمن.[111] ومن ضمن هؤلاء المرشحات السيدة لويزا حنون رئيسة حزب العمال الجزائري والناشطة الحقوقية، والشيخة لؤلؤة بنت محمد آل خليفة رئيسة جمعية رعاية الطفل والأمومة في البحرين، والدكتورة

---

[106] Economic and Social Commission for Western Asia, "Women: Arab Horizon 2030",United Nations Beirut, 2017, p.16

[107] UN Women, Latin American Model Protocol for the investigation of gender-related killings of women(femicide/feminicide), 2016

[108]" SDG 16: Promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels", Un Women : http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-16-peace-justice-strong-institutions

[109] مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، 16 أكتوبر 2017، ص 8.

[110]United Nations Development Programme ," The Right To Legal Aid for Egypt's vulnerable communities ", September 8, 2016: https://stories.undp.org/the-right-to-legal-aid

[111] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام: دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325"، 2015 .

حنان عشراوي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، والناشطة في مجال حقوق الإنسان، والشيخة لبنى القاسمي أول سيدة تعين وزيرة في الإمارات العربية المتحدة، والدكتورة موزة المالكي الأستاذة الجامعية القطرية، ورقية حميدان أول سيدة في اليمن وفي منطقة الخليج العربي حصلت على شهادة المحاماة.

- **الاتحاد الأفريقي**: في عام 2010 قرر الاتحاد الأفريقي بدء دراسة طويلة المدى، وخطة عمل لاستئصال العنف الجنسي ضد النساء والأطفال في مناطق النزاعات المسلحة؛ كان من نتائجها أن أنشأ الاتحاد الأفريقي في مارس 2017 الشبكة الأفريقية للنساء؛ لمنع نشوب النزاعات، والوساطة من أجل تحقيق السلام؛ والتي تعرف باسم FemWise؛ والتي ستتم على مدار ثلاث سنوات بداية 2018 حتى 2020[112]. ومن ضمن الأعضاء المعينين فيها؛ كانت السفيرة الجيبوتية حوا أحمد يوسف، وكذلك السفيرة المصرية سعاد شلبي.
- **إيطاليا** : تقود إيطاليا إنشاء شبكة أخرى في أوروبا باسم "شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط"؛ والتي تم إطلاقها في نهاية 2017.

وتهدف هذه الشبكات إلى ربط المعارف، ونقل الخبرات الخاصة بجهود الوساطة التي تبذلها النساء في النزاعات والصراعات بأنواعها المختلفة.

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف السادس عشر:

تمتلك التكنولوجيا دورا مهما في طريق تحقيق تمكين المرأة في مجال العدل والسلام؛ حيث يمكن من خلال التطورات التكنولوجية الحالية إنشاء حملات على مواقع التواصل الاجتماعي لمواجهة الأفكار المتطرفة، ومواجهة العنف ضد النساء، كما يمكن من خلالها إنشاء منصات تدريب للنساء منخفضة التكلفة؛ لرفع وعيهن بخصوص حقوقهن.

التوصيات

تشترك النساء في الوطن العربي في التعرض لمجموعة من الممارسات التي تتمثل في استمرار تعرضهن للعنف بصوره المختلفة، وتعرضهن للاتجار وسوء المعاملة، وتدني تمثيلهن في عمليات التسوية السياسية للصراعات والنزاعات،[113] وفيما يلي نوصي ببعض الآليات والسياسات لدعم النساء في الوطن العربي:

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات التشريعية	- إجراء مراجعة شاملة لكافة التشريعات الوطنية التي ترتبط بالموضوعات المطروحة في إطار قرار مجلس الأمن 1325؛ المعني بمساهمة المرأة في بناء السلام وتعزيز الأمن؛ حيث يتم التأكد من عدم وجود تناقض بين التشريعات الوطنية وبين القرار 1325 وما تلاه من قرارات. - مراجعة الاتفاقيات الخاصة بالاتجار بالبشر، وتمريرها،وإدخالها حيز النفاذ بصورة عاجلة؛ لضمان عدم تعرض السيدات في مناطق النزاع وفي الدول المستضيفة لما قد يهدد امنهن. ولابد أن تتضمن تلك التشريعات عقوبات مغلظة على المتورطين في هذا الفعل، مع تشجيع دول الخليج على

[112] "African Union to Convene the Steering Committee of "FemWise-Africa" ahead of Imminent Deployments of Women Mediators (#FemWise)",October 2, 2017: https://au.int/en/newsevents/20171002/african-union-convene-steering-committee-%E2%80%9Cfemwise-africa%E2%80%9D-ahead-imminent

[113] للمزيد انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص ص 1-2.

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	المبادرة بذلك؛ لكونها وجهة رئيسية للاتجار في البشر. ولابد أن تشتمل هذه التشريعات على آليات لتوفير الرعاية للضحايا. - العمل على زيادة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية المختلفة؛ وذلك عن طريق إقرار نسب محددة أو عدد معين من المقاعد للسيدات (التمييز الإيجابي). - ضمان مشاركة النساء في لجان الدفاع والأمن القومي؛ حتى يتسنى لهن المشاركة في السياسات الأمنية، وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات النساء. - حث الأحزاب السياسية على تعيين السيدات في اللجان العليا للأحزاب، والتأكيد على ضرورة تلقيهن الدعم الكافي للوصول للمناصب القيادية في الأحزاب؛ شريطة أن يتمتع هؤلاء النساء بالكفاءة. - إصدار قوانين تضمن وصول المرأة لآليات العدالة؛ بما يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين.
وزارات التخطيط والتعليم	- العمل على إدماج العناصر الرئيسية لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أولويات خطط الوزارات الوطنية، مع تخصيص بنود في الميزانية لنشاطات هذه الوزارات ذات الصلة. - تضمين مواد خاصة بحقوق المرأة ودورها في تحقيق السلام والأمن في المناهج التعليمية.
وزارات التضامن الاجتماعي	- بناء ملاجئ لاستيعاب النساء المهجرات، وتوفير الحقوق الأساسية من تعليم وخدمات صحية، وتسهيل عمليات التهجير والاستقرار في الدول المستقبلة. - إنشاء وحدة متخصصة وخط ساخن لمساعدة السيدات في التعامل مع المشكلات التي تتعلق بكيفية التعامل مع الأطفال داخل الأسرة (مكافحة التطرف، والإدمان).
وزارة الصحة	- الاهتمام برفع نسب الأطفال الذين يتم تسجيلهم في اليمن والصومال،وبحث إمكانية تطوير عملية التسجيل لتتم عبر الإنترنت. - القيام بعدد من حملات التوعية؛ بغرض حث المواطنين في المناطق النائية والعشوائية على تسجيل المواليد والأطفال غير المقيدين؛ لضمان وجود أوراق ثبوتية لهؤلاء؛ حتى يسهل على الدولة حصرهم وإدماجهم في برامجها المختلفة، وقد يتزامن هذا مع قيام الدولة بحملات طرق الأبواب للتأكد من عدم وجود أي مولود أو طفل غير مسجل.
المجتمع المدني	- دعم دور المرأة في الوطن العربي في مكافحة التطرف والإرهاب، وبناء قدراتها حتى لا تقع ضحية له؛ خاصة في الدول التي تشهد صراعات ونزاعات مسلحة؛ وذلك من خلال زيادة الوعي عبر القيام بحملات التوعية الموجهة لهن؛ على أن تعقد تلك الحملات بالتنسيق مع المؤسسات الدينية المختلفة؛ مثل الأزهر؛ لما يساهم به ذلك في تحسين الصورة السلبية عن المرأة في هذه المجالات. - التوسع في عقد التدريبات الموجهة للأمهات؛ والتي تتعلق بكيفية التعامل مع الأطفال داخل الأسرة، ورصد مظاهر التطرف الفكري، وكيفية التعاطي معه. - تعميم خبرة إشراك المرأة الليبية واليمنية في مفاوضات التسوية السلمية للنزاعات هناك؛ على غرار ما هو متحقق في حالة سوريا.
الجامعة العربية	- تشجيع الدول العربية على وضع استراتيجيات وطنية بمخصصات مالية محددة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز مشاركتهن في تحقيق العدل والسلام، وبناء مؤسسات قوية؛ بما في ذلك

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	وضع مخصصات مالية لتحقيق استراتيجية "حماية المرأة في الوطن العربي: السلام والأمن" الموضوعة بهدف تنفيذ القانون 1325 لمجلس أمن الأمم المتحدة. - تفعيل التعاون مع المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة؛ والذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2017 للاستفادة منه في سوريا واليمن وليبيا. - دعم مراكز المعلومات في الدول لجمع البيانات بشأن الفجوة الرقمية بين الجنسين، والعوامل التي تحول دون/ أو تؤدي إلى تعزيز وصول النساء والفتيات إلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات؛ خاصة في الدول المتضررة من النزاعات.
منظمة المرأة العربية والآليات المختصة بقضايا المرأة	- إنشاء شبكة للناشطات في عمليات السلام على الصعيد العربي؛ مما يساهم في ربط المعارف والقدرات في جميع جهود الوساطة المبذولة على الصعيد المحلي والعربي، وتعزيز علاقاتها مع الشبكة الأفريقية للنساء؛ لمنع نشوب النزاعات، والوساطة من أجل السلام؛ والتي تعرف باسم Femwise . - تشجيع المجتمع المدني النسوي والحركات النسوية في الوطن العربي للعمل مع الرجل ليتحرك للدفاع عن حقوق المرأة.
الجهات التنفيذية	- وضع خطط عمل إقليمية واستراتيجيات من أجل تنفيذ القرار 1325. - زيادة عدد السيدات العاملات في المؤسسات الأمنية وإنشاء وحدات متخصصة للتعاطي مع مشكلات النوع بهذه المؤسسات (التوسع في إنشاء شرطة لمكافحة التحرش كما هو الحال في مصر). - عقد تدريبات حول المساواة بين الجنسين للعاملين بالجهات الأمنية؛ حتى تتوفر لديهم الخبرات المطلوبة للاستجابة لمشكلات السيدات؛ بما يتواءم مع احتياجاتهن.
المنظمات الدولية	- العمل مع المجتمع المدني على توظيف استخدام التكنولوجيا في الوطن العربي من أجل توعية المرأة بصور العنف المختلفة؛ التي يمكن أن تتعرض لها، وبناء قدراتها الخاصة بكيفية التعامل معها، والإبلاغ عنها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مع إعطاء الأولوية لتجمعات اللاجئين والنازحين. - انشاء شبكة للأكاديميات المتخصصات في دراسات النوع الإجتماعي لتعزيز البحث العلمي والمؤتمرات المتعلقة بكل الإشكاليات التي ترتبط بالتمييز الجندري - وضع برامج إعلامية للتوعية عن دور المرأة في السلام والقرار 1325 وغيرهم من القرارات

الهدف الثانى: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة

تواجه النساء تحديا حقيقيا في الوصول إلى الأسواق وموارد الزراعة (مثل البذور المحسنة)، وفي معرفة وسائل التعامل مع المبيدات الآمنة[114]، ويتزامن ذلك مع صعوبة حيازة الأراضي الزراعية؛ نتيجة للقيود الثقافية والاجتماعية، فرغم أن نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة تبلغ في بعض الدول 65٪ -كما هو الحال في السودان- إلا أن الإحصائيات الخاصة بحيازة النساء للملكيات الزراعية تظهر انخفاض نسبة النساء اللاتي يملكن أراض زراعية؛ ففي عام 2014 بلغت نسبة النساء اللائي يملكن أراض زراعية في مصر نحو 5.2٪ من إجمالي الملاك، بينما وصلت النسبة إلى 3٪ في دولة الأردن[115].

ورغم انخفاض عدد الأفراد المصابين بسوء التغذية (ما يقارب 216 مليون شخص) منذ بداية التسعينيات؛ إلا أن هناك ما يقرب من 805 ملايين شخص في العالم ليس لديهم ما يكفي من الغذاء للتمتع بحياة صحية؛ أي إن هناك واحدا من كل 9 أشخاص حول العالم يعاني من الجوع[116]. وتقوم المرأة بإعداد ما يقارب 90٪ من الوجبات حول العالم؛ ولكن عند وجود مصاعب؛ فإن النساء والفتيات هن من يأكلن أقل، ومن الممكن ألا تحصل الأسر التي تعولها نساء على غذاء كاف؛ ذلك لأن النساء يحصلن على دخول أقل من الرجال، كما أن عدم العدالة والمساواة في استهلاك الطعام؛ لا يتناسب مع دور المرأة الكبير في الإنتاج الزراعي.

وتشكل المرأة تقريبا 43٪ من حجم العمالة في قطاع الزراعة في الدول النامية، بينما تمثل ما يقرب من 27٪ من القوى العاملة في الزراعة في الدول العربية، وتصل هذه النسبة إلى 92٪ في الصومال، و84٪ في موريتانيا[117]، وعلى الرغم من هذا فإن مساهمتهن في الأمن الغذائي تظل مقيدة ومحدودة بعدم المساواة في الوصول للأراضي وتملكها، وكذلك بعدم قدرتهن على الوصول للأصول الإنتاجية الأخرى[118]. وتعمل 41٪ من النساء العاملات في مصر في المجال الزراعي، مقابل 84٪ في الصومال و0.2٪ و0.9٪ في لبنان والأردن على التوالي لعام 2017، بمتوسط 29٪ في العالم العربي[119].

وتمثل المرأة في العربية جزءا مهما في القوى العاملة في القطاعات الغذائية؛ فالنساء العاملات في قطاع الزراعة، أو في صيد الحيوانات أو الأسماك (النساء الناشطات اقتصاديا) بلغت نسبتهن في الجزائر –تقريبا- 33٪ من إجمالي العمالة في هذه المجالات في عام 2010، بينما بلغت نسبتهن في مصر في نفس العام 39.3٪، ووصلت النسبة في المغرب إلى 49.1٪ من إجمالي العمالة في القطاعات الغذائية[120].

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الثاني:

- **مؤشر الجوع العالمي:** فيما يتعلق بمؤشر الجوع العالمي؛ فإن مواقع الدول العربية تتباين حسب البيانات المتوفرة لعام 2017؛ فقد احتلت دولة الكويت مركزا متقدما؛ فهي من ضمن أفضل 15 دولة بالنسبة لمؤشر الفقر تحديدا؛ حيث جاءت في الترتيب السابع؛ بينما جاءت لبنان، والجزائر، والمغرب، وعمان، ومصر في منتصف الدول؛ حيث تراوح مؤشر الجوع في هذه الدول بين 8.1، و14.7،

[114] FAO, WOMEN IN AGRICULTURE: Closing the gender gap for development , 2011

[115] UN FAO, Gender Rights and Land, 2014.

[116] http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/hunger/

[117] بيانات البنك الدولي،2017.
https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS?name_desc=false&view=chart

[118] http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-2-zero-hunger#notes

[119] The World Bank Data Portal, ٪of Females Working in Agriculture Activities from the Working Women, April 2018.

[120] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي 2011 نظرة عامة، 2010.

في حين أن دولتي السودان واليمن تعانيان من مستويات جوع مقلقة ومخيفة؛ فقد احتلتا المركزين 113 و114 من ضمن 119 دولة لديها بيانات في مؤشر الجوع. وبطبيعة الحال فإن النساء والأطفال هم الأكثر عرضة للضرر[121]. ويوضح الشكل (2-1) تطور أداء الدول العربية منذ التسعينيات وحتى عام 2017 في مؤشر الجوع العالمي، ويتضح فيه وجود تقدم ملحوظ في أداء الدول العربية؛ فعلى سبيل المثال في دولة تونس انخفض مؤشر الجوع العالمي بين عامي 1992 و2017 ثماني نقاط؛ حيث انخفض من 15.4 ليصل إلى 7.4.

شكل (2-1) مؤشر الجوع العالمي للدول العربية 2017

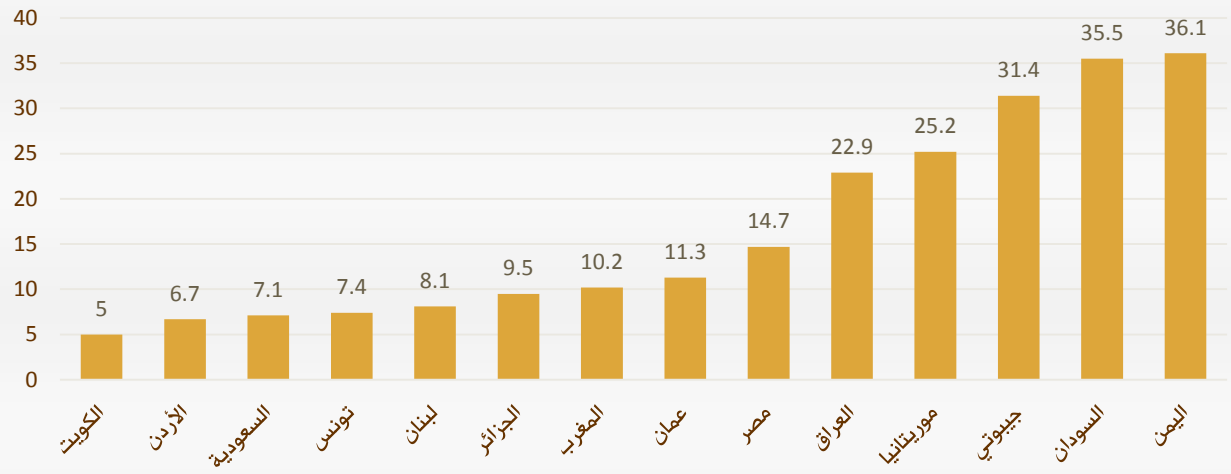

شكل (2-2) مؤشر 2.1.1: معدل سوء التغذية بين السكان في الدول العربية (متوسط عامي 2014-2016)

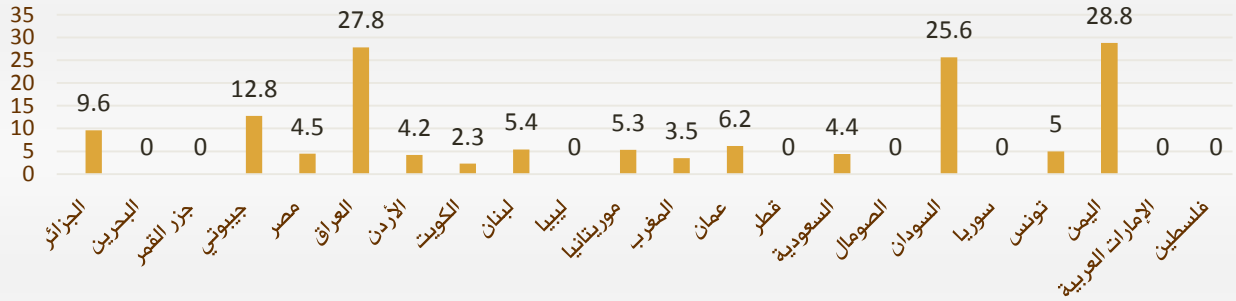

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2017.

[121] International Food Policy Research Institute, Global hunger Index: The Inequalities of Hunger, 2017.

وبالنسبة للمؤشرات التي تقيس الهدف الثاني؛ فإن هناك 13 مؤشرا تم وضعها لقياس الغايات الخمسة الأساسية، والثلاثة الفرعية. من ضمن تلك المؤشرات ثلاثة مؤشرات من أهم المؤشرات؛ فهي تستخدم بشكل أساسي في احتساب مؤشر الجوع العالمي؛ وهي مؤشرات انتشار سوء التغذية، وانتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة، وكذلك انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة. أما بقية المؤشرات؛ فهي إما أن بياناتها لا تتوفر بالنسبة للدول العربية، أو غير محدثة؛ مما يصعب من الاعتماد عليها في تحليل الوضع في الوطن العربي[122].

- **انتشار سوء التغذية:** يوضح الشكل البياني التالي المؤشر الأول بين مؤشرات هدف القضاء على الجوع؛ وهو مؤشر انتشار سوء التغذية بين السكان؛ فبينما لا تتوفر بيانات هذا المؤشر لثماني دول عربية؛ فإن هذا المؤشر يبلغ ذروته في اليمن؛ حيث إن ما يقرب من 29٪ من السكان يعانون من سوء التغذية؛ ومن أهم أسباب الوصول لهذه النتيجة الأوضاع غير المستقرة للبلاد. ونجد أن دولة الكويت سجلت أقل معدل لانتشار سوء التغذية بين الدول العربية؛ حيث يوجد 2.3٪ فقط من سكانها يعانون من سوء التغذية.
- **لهزال بين الأطفال:** يوضح شكل (2-3) انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية، وتتصدر جيبوتي قائمة الدول العربية بمعدل 21.5٪ للأطفال المصابين بالهزال، وتبعتها السودان بنسبة 16.3٪ من الأطفال المصابين بالهزال، بينما جاءت أفضل النتائج في قطر والأردن؛ حيث بلغت النسبة 1.9٪ و2.4٪ على الترتيب.

شكل (2-3) مؤشر 2.2.2: نسبة الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية (متوسط عامي 2012-2016)

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2017.

التقزم بين الأطفال: كما هو موضح في الشكل (4-1)؛ فإن اليمن تتصدر الدول العربية فيما يخص نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بالتقزم؛ حيث تصل النسبة فيها إلى 47٪ تقريبا، تليها في القائمة سوريا؛ التي تصل فيها النسبة إلى 38.2٪؛ بينما جاءت قطر والكويت في نهاية القائمة بنسبة جيدة وصلت إلى 1.1٪ و4.9٪ على الترتيب

[122] United Nations Statistics, Tier Classification for Global SDG Indicators 2017, Available online at: https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/

شكل (4-1) مؤشر 2.2.1: نسبة التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية (متوسط عامي 2012-2016)

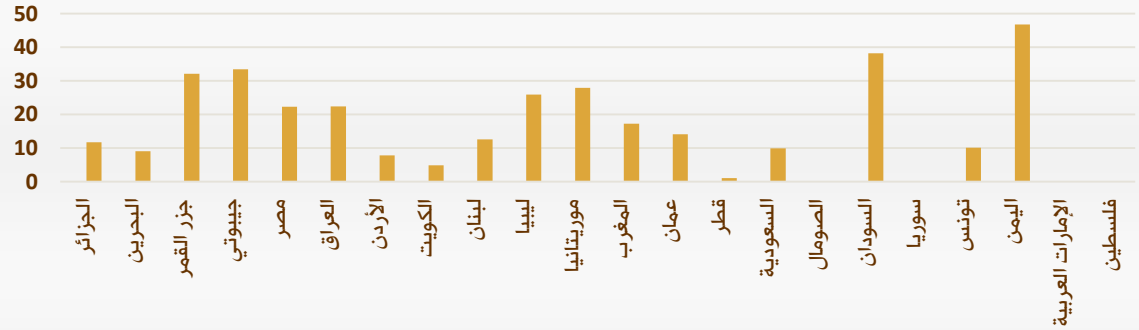

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2017.

ويعتبر القضاء على الجوع، وتحسين التغذية؛ أمرا مهما جدا بالنسبة للمرأة؛ ليس فقط بسبب دورها الأساسي في إنتاج الغذاء وتحضيره، ورعاية الأطفال؛ ولكن بسبب هشاشة أوضاعها الصحية أيضا؛ فالفتيات والنساء اللاتي يعانين من سوء التغذية؛ هن في العادة أكثر الأشخاص عرضة لعدم القدرة على الاستفادة من موارد التنمية؛ مثل التمويل متناهي الصغر، والالتحاق بالمدارس، وكذلك الحصول على وظائف مدفوعة الأجر[123]. وقد يبدو أن الامر لا علاقة له بالجوع ونقص التغذية؛ ولكن عندما تصاب النساء والفتيات بسوء التغذية؛ فإن ذلك يقلل من قدرتهن على العمل؛ بسبب نقص المواد الغذائية اللازمة لتنشيطهن وقيامهن بالأعمال المختلفة، كما أن ذلك يسبب إصابتهن بالأمراض، ويقلل من قدرتهن على السفر للمناطق التي قد تتيح لهن فرصا حقيقية لزيادة دخلهن وتعليمهن؛ فيؤدي ذلك في النهاية إلى تقييد قدرة النساء والفتيات على الحصول على المساواة في التعليم والعمل من أجل التنمية المستدامة[124].

وقد ثبت أن تمكين النساء في قطاع الزراعة -عن طريق تدعيمهن وإشراكهن في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج الزراعي والدخل- يساعد على تحسين صحة عائلاتهن، وكذلك على تحسين الإنتاج الغذائي، وإذا امتلكت المرأة نفس فرص الرجل للوصول لمدخلات الإنتاج الزراعي والتعليم والأسواق؛ فإن من الممكن تخفيض المؤشر من 100 إلى 150 مليون شخص من الجوعى في 34 دولة[125].

الفرص والتحديات:

الفرص

هناك عدد من الفرص التي يمكن من خلالها – إذا تم استغلالها بشكل صحيح- تمكين المرأة في الدول العربية؛ من أجل تحقيق استدامة الزراعة والأمن الغذائي، والقضاء على الجوع؛ وتتمثل هذه الفرص فيما يلي:

- الاتجاه العالمي نحو توفير بيانات دقيقة ومفصلة عن وضع النساء العاملات في القطاعات الغذائية؛ وهذا من شأنه أن يلفت الانتباه نحو دور المرأة الفعال في إنتاج الغذاء، والحفاظ على استدامة الزراعة.
- تعد وفرة الموارد الطبيعية في معظم الدول العربية واحدة من تلك الفرص التي يمكن استغلالها بشكل صحيح؛ من أجل إيصال الإنتاج الغذائي إلى مستواه الأقصى.
- ويمثل التعليم طريقا لتمكين المرأة في الدول العربية للحفاظ على التوازن الغذائي؛ فتعليم النساء وتدريبهن هو أمر ممكن التطبيق، ويمكن من خلاله رفع وعيهن بأهمية أساليب الزراعة المستدامة، فضلا عن ذلك؛ فهو يساهم في زيادة قدرة المرأة على التسويق لمنتجاتها.
- إنتاج الإحصائيات والبيانات التي تعكس دور المرأة العربية في القطاعات الغذائية؛ للاعتماد عليها في بناء

[123] UN Women, Women and Sustainable Development Goals, 2017.

[124] Ludovic Mollier and others, OP.Cit

[125] FAO, The State of Food and Agriculture 2010-11: Women in Agriculture, Rome, 2011.

قرارات واستراتيجيات تراعي بعد المساواة بين الجنسين، وتساهم في تمكين ودعم المرأة في الدول العربية[126].

- تخصيص جزء من ميزانية التعليم لتدريب وتعليم ورفع وعي المرأة الريفية في الدول العربية؛ من خلال دورات تدريبية تمكنها من استخدام الأساليب اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك جعلها أكثر دراية بحقوقها في ملكية الأراضي الزراعية[127].
- تعميم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالزراعة فيما يعرف بالزراعة الإلكترونية؛ عن طريق تدريب المرأة العربية العاملة في القطاعات الغذائية في مراكز متخصصة؛ لهذا الغرض[128].
- وضع سياسات وبرامج مشتركة، وتحديد رؤية مشتركة واضحة بين الدول العربية فيما يخص تعزيز العدالة بين الرجال والنساء كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي.
- إتاحة تطبيقات محمولة موجهة للمرأة؛ بهدف إيصال المعلومات الغذائية المناسبة لكل أفراد الأسرة؛ سواء للأطفال بأعمار مختلفة، أو لباقي أفراد الأسرة؛ مما قد يزيد من معدل التنوع الغذائي للأسرة، ويزيد من وعي الأسرة الغذائي، ويقلل معدلات السمنة.

التحديات

تواجه المرأة في المنطقة العربية تحديات عدة؛ تمنعها بشكل أو بآخر من المشاركة بأقصى قدراتها في التنمية المستدامة للزراعة، وتحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي. ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات فيما يلي:

- صعوبة الوصول للأصول الإنتاجية؛ فالاختلافات في كمية المحاصيل المنتجة بين الرجال والنساء ليس سببها أن النساء أقل مهارة في الزراعة؛ ولكن لأنهن أقل قدرة على الحصول على الموارد؛ مثل البذور المحسنة، والأسمدة، والمعدات[129].
- صعوبة الحصول على تمويل؛ ففي معظم البلدان العربية تواجه النساء قدرا أكبر من الصعوبات التي تقف في وجه قدرتهن على الحصول على تمويل من المؤسسات المالية المختلفة؛ حيث إن عدد النساء اللاتي يحصلن على قروض أقل من عدد الرجال الذين يحصلون على قروض؛ بنسبة تتراوح ما بين 5 و10٪؛ فبدون الحصول على قروض لا تستطيع المرأة في الدول العربية في كثير من الأحيان شراء الموارد الضرورية للزراعة (مثل البذور، والأدوات، والأسمدة)، أو الوصول لمياه الري، وتحسين الأراضي[130].
- انتشار سوء التغذية والأمراض بين النساء العربيات؛ خاصة الريفيات؛ حيث يقلل سوء التغذية المنتشر بين النساء الريفيات من قدرتهن على ممارسة الأنشطة اللازمة؛ فيؤدي ذلك إلى نقص الإنتاج[131].
- الفجوة في استخدام الإنترنت بين الجنسين تصل إلى 34٪؛ وهي ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في العالم بعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (45٪)؛ حيث إن اثنين من بين كل ثلاثة من مستخدمي الإنترنت في المنطقة هما من الرجال[132].

تجارب ناجحة:

- **كولومبيا (المدرسة الزراعية الإيكولوجية في منطقة سانتاندر الريفية في كولومبيا):** تساعد المدرسة الزراعية الإيكولوجية على تغيير اتجاه الأمن الغذائي،

[126] ECESA, High-Level Political Forum on Sustainable Development, 2017.

[127] مرفت صدقي، القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، 2015، منظمة المرأة العربية.

[128] المصدر السابق.

[129] https://www.globalcitizen.org/en/content/how-empowering-women-could-end-world-hunger /

[130] Ibid, https://www.globalcitizen.org/en/content/how-empowering-women-could-end-world-hunger/

[131] مرفت صدقي، مرجع سابق.

[132] شبكات النطاق العريض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : تسريع الوصول إلى الإنترنت، البنك الدولي. متاح على رابط:

http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/Broadband_report/MNA_Broadband_Executive%20Summary_Arabic.pdf

والتغذية بطريقة عادلة بين الجنسين في المجتمعات المجاورة لها. وتتكون تلك المدرسة من شبكة من المنظمات؛ التي توفر وسيلة مجتمعية مرنة للتعلم وتبادل المعلومات عن الممارسات الزراعية؛ فقد ساعدت المدرسة أولئك المزارعين القاطنين في الريف على مواصلة إنتاج طعامهم في ظل التغيرات في الأراضي المحيطة، والتغييرات المناخية التي جعلت الزراعة أكثر صعوبة. وقد أعطت المدرسة النساء المشاركات الثقة والمهارات اللازمة لبناء خزان مياه (بسعة 85م^3) متخصص على أسقف بيوتهن؛ وقد مكنهن ذلك من تحقيق أقصى قدر من جمع الأمطار؛ حيث تساعدهن المياه على دعم محاصيلهن الزراعية المتنوعة والمغذية؛ والتي تشمل المانجو، وجوز الهند، والأفوكادو، والفول، والقرع، والذرة، كما أن المدرسة قد ساعدت على انتشار التنوع البيولوجي الزراعي في المجتمع؛ حيث يتضمن جزء من أنشطتها إجراء عمليات تبادل للبذور في كل اجتماع من اجتماعات المجتمع المحلي[133].

- **مالي (معدات متعددة الوظائف)**: تعويضا للفرص الضائعة بسبب عدم المساواة بين الجنسين؛ نفذت الحكومة برنامجا لتوزيع معدات متعددة الوظائف؛ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف المشروع إلى تعزيز إنتاجية المرأة، والنهوض بوضعها الاقتصادي، وتعزيز رفاهها، وتمكينها؛ فقد قامت الحكومة بتزويد مجموعات النساء داخل المجتمعات المحلية بمعدات تعمل بالديزل، مع قدرتها على القيام ميكانيكيا بالمهام التي تقوم بها النساء عادة؛ مثل تقشير حبوب الأرز، واستخراج الزيت من المكسرات؛ وذلك بهدف إتاحة الوقت للنساء للمشاركة في الإنتاج الزراعي والأنشطة التجارية؛ مثل بيع فائض إنتاجهن. وقد وجدت إحدى الدراسات أن ذلك عاد على النساء والفتيات بفوائد عدة؛ تتمثل في زيادة الدخل والوقت المتاح، وزيادة تعلم الفتيات اللائي لم يعد عليهن مساعدة أمهاتهن في المنزل، إضافة إلى هذا؛ فقد أصبح للنساء دور أكبر في صنع القرارات المجتمعية؛ فقد ساهم المشروع بطرق عديدة في تعزيز الأدوار المحددة للمرأة؛ مما مكنها من أداء أدوارها التقليدية بطريقة أكثر فعالية[134].
- **بوروندي (تغيير المواقف إزاء ميراث المرأة في الأراضي على صعيد المجتمعات المحلية)**: إن غالبية السكان في بوروندي يعيشون في المناطق الريفية، وتشارك 99.4٪ من الأسر المعيشية الريفية في الأنشطة الزراعية، وما تزال حالة الأمن الغذائي في الدولة محفوفة بالمخاطر؛ مع ارتفاع مستويات الفقر، والقيود التي تعوق الوصول إلى الأراضي والملكية، ويؤدي التمييز القائم على أساس الجنس -في القوانين الرسمية، والقوانين والممارسات العرفية المحلية- إلى تفاوتات شديدة بالنسبة للمرأة في قدرتها على الوصول إلى الأراضي ومراقبتها، وامتلاكها، واستخدامها. وعلى سبيل المثال؛ فبموجب القانون الرسمي لا تمنح الزوجات والبنات حقوق وراثة الأرض في بوروندي. وقد عملت منظمات المجتمع المدني على الضغط على الحكومة البوروندية لإصلاح أنظمة الميراث؛ وذلك تمشيا مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي وقعتها وصدقت عليها (خاصة ما يتعلق منها بالمساواة بين الجنسين وبالأمن الغذائي)، كما تعمل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية مع المنظمات المحلية لزيادة التدريب وتوعية المجتمعات المحلية بحقوق المرأة، وبالإدارة المنصفة لأصول الأسر المعيشية؛ وذلك من خلال المناقشات والبث الإذاعي، وغير ذلك من الأساليب، بالإضافة إلى ذلك فإن

[133] Georgina Aboud, The power of local networks for gender-aware climate responses in Colombia, 2011, BRIDGE Gender and Climate Change In Brief, Brighton.

[134] Naila Kabeer, Women's Economic Empowerment and Inclusive Growth: Labor Markets and Inclusive Development, 2012, Discussion Paper Vol. 29, No. 12, London: School of Oriental and African Studies and Centre for Development Policy and Research, available at: https://www.idrc.ca/sites/default/files/sp/Documents%20EN/NK-WEE-Concept-Paper.pdf

إشراك الأزواج في المناقشات كان له دور أساسي في تغيير المواقف؛ حيث وافق عدد أكبر من الرجال على أن يتمتع الرجال والنساء والفتيان والفتيات بحقوق متساوية في الأرض والممتلكات. ومع تزايد عدد أصحاب المصلحة الذين يعملون من أجل تحقيق الهدف نفسه، وبدعم من وسائل الإعلام؛ فهناك دلائل تشير إلى أن المجتمعات البوروندية قد تدعم تعزيز وتنفيذ قانون يمكن أن يضمن المساواة في الحقوق المرتبطة بالأرض والممتلكات[135].

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف الثاني:

- تقوم التكنولوجيا بدور مهم في تحقيق الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، والقضاء على الفقر؛ حيث توجد أدوات تكنولوجية جديدة يمكن لصانعي القرار من خلالها؛ التنبؤ بوقت وأماكن حدوث انعدام الأمن الغذائي؛ حيث يمكنهم حينها اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لتفادي حدوث أزمات غذائية ضخمة، كما أنها تسمح للمزارعين كذلك باتخاذ احتياطاتهم والاستعداد لهذه الأوقات[136].
- وتتيح تكنولوجيا المعلومات الفرصة للمزارعين للوصول إلى معلومات السوق، والتنبؤات المناخية، وطرق تخزين المواد الغذائية المناسبة لزيادة حجم الناتج الزراعي، والحفاظ على التربة من التصحر، وتقليل المخلفات الزراعية، وتحسين إنتاجية الأرض الزراعية[137]. وتتضح هذه التطبيقات التكنولوجية في عدة أمثلة أهمها:
  - تتيح التكنولوجيا للسيدات الاتصال بالبنوك عبر التطبيقات الإلكترونية؛ مما يساهم في تحكمها في رأس مالها الخاص الموضوع في الزراعة دون تدخل من الآخرين، كما تتيح لها إدارة القروض متناهية الصغر الموجهة للأعمال الزراعية.
  - الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار عن بعد المتواجدة في المحيطات والأنهار والمزارع؛ تتيح التنبؤ بأسباب انعدام الأمن الغذائي بدرجة عالية؛ فقد طورت شركة "إيه وير" "A Where" للتكنولوجيا الزراعية قاعدة عالمية من بيانات الطقس الزراعية بـ 1.6 مليون محطة طقس افتراضية؛ يمكنها التنبؤ بالأحداث الجوية الحالية والمستقبلية في محيط 9 كم من المحطة الافتراضية، كما يمكنها أيضا تحديد الأماكن الصغيرة الضيقة التي تعاني من الجفاف[138].
  - توفر التكنولوجيا كما أكبر من المعلومات التي يحتاجها المزارعون من أجل تطبيق وتبني تقنيات زراعية حديثة؛ فعلى سبيل المثال في برنامج "تشاي" "CHAI"[139] في أوغندا؛ حيث تلقى أكثر من 200.000 مزارع معلومات عن التكيف مع التغيرات المناخية؛ فإن قدرتهم على التكيف مع التغيرات المناخية زادت بنسبة 33٪[140].
  - تمكن التطور التكنولوجي من إنتاج كمية هائلة من البيانات الزراعية على الصعيد العالمي؛ يستفيد منها المزارعون من أجل تحسين غلات المحاصيل، كما أن وجود بيانات متاحة للجميع عن الإنتاج والتجارة والأسعار والأمن الغذائي والانبعاثات والغابات؛ يساعد الحكومات ومتخذي القرارات في استخدامها كخط أساسي لتحليل موقف الأمن الغذائي في بلدانهم[141]؛ ومن ثم لابد من بناء

[135] BRIDGE, Gender and Food Security TOWARDS GENDER-JUST FOOD AND NUTRITION SECURITY,2014, available at: https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/123456789/5245/IDS_Bridge_Food_Security_Report_Online.pdf

[136] http://info.esg.adec-innovations.com/blog/an-overview-of-the-role-of-information-and-communications-technology-ict-in-each-of-the-sustainable-development-goals-sdg-part-one

[137] https://www.ictworks.org/how-technology-can-reduce-hunger-and-improve-food-security/.Wh0lldKWaM8#.Wh0zgdKWaM8

[138] المصدر السابق

[139] هو برنامج تم تطويره بواسطة FHI 360 والمركز الدولي الكندي للتنمية.

[140] https://www.fhi360.org/projects/climate-change-adaptation-and-ict-chai

[141] The Earth Institute of Colombia University, How Information and Communications Technology can

قدرات المرأة الريفية في العالم العربي للاستفادة من تلك التطورات؛ مما يسهم إيجابا في التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة.

يجب على الحكومات العربية أخذها في عين الاعتبار لتحقيق ذلك، ويمكن تلخيص أهم هذه النقاط فيما يلي:

التوصيات:

إن دعم تمكين المرأة في الدول العربية هو أحد الوسائل المهمة لمساعدة الحكومات العربية على تحقيق القضاء على الجوع، وتحسين التغذية في المنطقة العربية، وتحقيق الزراعة المستدامة؛ ومن ثم فإن هناك عددا من الحلول التي

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة التعليم	- دعم الأسر الفقيرة من خلال التحويلات النقدية والكوبونات على نطاق واسع؛ لما له من أثر إيجابي على تحسن مستوى معيشة تلك الأسر؛ شريطة أن تستوفي تلك الأسر متطلبات معينة؛ مثل ضمان حضور الأطفال بانتظام للمدرسة، كما يمكن أيضا تقديمها أحيانا مقابل العمل على مشاريع البنية التحتية المحلية. - مساعدة الفئات الأشد فقرا والأقل استقرارا؛ عن طريق التحويلات غير المشروطة، وتخصيص نسبة 50٪ منها للنساء؛ وذلك اعترافا بالدور الذي تقوم به المرأة في كثير من الأحيان في ضمان الأمن الغذائي لأسرتها؛ وخاصة للأطفال[142]. - يمكن لوزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة الصحة تنظيم قوافل طبية للمناطق الزراعية النائية؛ للكشف على السيدات والاطفال في تلك المناطق، وإمدادهم بالعلاج المناسب.
وزارة التربية والتعليم	- التوسع في إنشاء برامج التغذية المدرسية؛ التي تمثل إحدى شبكات الأمان الاجتماعي الرئيسية؛ التي تستهدف تحسين صحة الأطفال الغذائية، وإمكاناتهم التعليمية. - دعم تقديم المدارس لوجبات ساخنة مغذية، ووجبات خفيفة في منتصف اليوم، وحصص غذائية منزلية؛ حتى يصبح الآباء أكثر استعدادا لإبقاء أطفالهم في المدرسة. - تؤدي التغذية المدرسية إلى زيادة التحاق الفتيات بالمدارس وإكمال تعليمهن[143]. كما أن تقديم مثل هذه الوجبات يقلل العبء الاقتصادي الملقى على عاتق الأسر الفقيرة؛ خاصة تلك التي تقودها سيدات.
وزارة الزراعة، والبنوك الزراعية	- توفير المعدات الزراعية الخاصة بزراعة الأرض وحصادها؛ من خلال برامج غير مكلفة للتأجير التمويلي؛ تسمح للمرأة بأن تؤجر المعدة وقت الحاجة بتكلفة مناسبة. - العمل على وضع برامج تدريبية؛ لرفع قدرات المزارعات فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا في الزراعة. - تصميم نظام إقراض يخصص للمزارعات؛ لتوفير قروض مناسبة لاحتياجاتهن وظروفهن. - عقد دورات تدريبية للمزارعات العربيات؛ لإمدادهن بالمعارف اللازمة عن أساليب الزراعة الحديثة، وكيفية إدارة الموارد، وتسويق الإنتاج.

[142] ibid

[143] World Food Programme, http://www1.wfp.org/school-meals

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
	- تحفيز السيدات العربيات - المزارعات منهن خاصة- على التوسع في العمل في المجال الزراعي؛ من خلال عقد مسابقات، وتخصيص جوائز مالية وعينية سنوية لأفضل إنتاج زراعي مقدم من قبلهن. - إنشاء مجموعات دعم من الخبراء والمتخصصين في المجال الزراعي؛ يمكن للمزارعات العربيات الرجوع لها وقت الحاجة. - القيام بعدد من حملات التوعية الموجهة للمزارعين (السيدات والرجال على حد سواء)؛ لإمدادهم بالمعلومات اللازمة عن التغيرات المناخية وأثرها، وكيفية التعامل معها.
البنوك المتخصصة، وجمعيات التمويل متناهي الصغر	- توفير برامج إقراض متناهي الصغر؛ تتناسب مع حجم تمويل المشروعات التي تحتاجها النساء الفقيرات، وبمعدلات فائدة صغيرة، وآجال سداد ترتبط بدورة المشروع، وليس بعدد سنوات طويلة ومرهقة.
وزارة العدل والهيئات الدينية	- تطبيق الحقوق التي يقرها الدين الإسلامي فيما يتعلق بالميراث؛ من خلال التشريعات والقوانين، وتنفيذها بشكل حازم. - الحض من خلال الهيئات الدينية على أحقية المرأة في ميراثها، وتجريم وتحريم اغتصاب هذا الحق. - النظر في إمكانية إنشاء دائرة مستقلة للفصل في النزاعات الخاصة بالحيازة والملكية الزراعية الخاصة بالنساء.
المجتمع المدني	- التوعية بحقوق النساء في تملك الأرض الزراعية، وحقها في الميراث لدى جميع الدول؛ على النحو الذي يدعم حصول المرأة على تلك الحقوق

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها

تعد النساء من أكثر الفئات تعرضا للتمييز؛ ومن أهم أشكاله انعدام المساواة الاقتصادية داخل كل بلد، بالإضافة إلى زيادة الفوارق بين بعض دول العالم وبين بعضها الآخر. ويتناول الهدف العاشر حالات عدم المساواة في الدخل، وسياسات الهجرة والتصويت في المنظمات الدولية، والتدفقات والموارد المخصصة للتنمية. وتواجه المرأة لتحقيق هذا الهدف تحديات مركبة؛ فهي تعاني من عدم المساواة الاقتصادية، وتواجه مشكلات تتعلق بالحركة والهجرة عبر الحدود، بالإضافة إلى تحديات قيمة التحويلات النقدية التي تردها من الخارج، أو التي تقوم هي بها.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف العاشر:

وتتسم المنطقة العربية بدرجة مرتفعة من انعدام المساواة في الدخول؛ حيث يحصل أغنى 10٪ من السكان على 61٪ من قيمة الدخل القومي للسكان في المنطقة، كما يحصل أغنى 1٪ من السكان في المن0طقة العربية على 25٪ من الدخل القومي السنوي لها.

شكل (10-1) نسبة الدخل القومي الذي يمتلكه أغنى 10٪ من السكان في مناطق العالم عام 2016

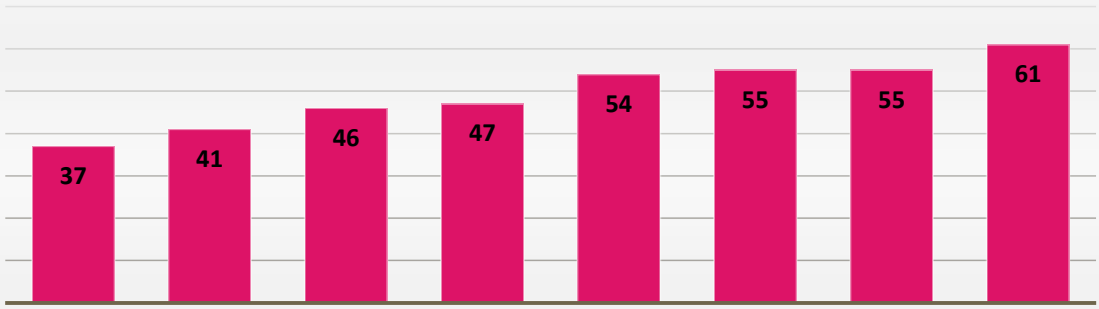

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة،
http://datatopics.worldbank.org/sdgs/

وتبرز مظاهر عدم المساواة في الدخل في المنطقة العربية من خلال وجود دول نفطية غنية، وأخرى فقيرة، إضافة إلى مظاهر عدم المساواة داخل كل دولة.

ويرتبط سوء توزيع الدخل في المنطقة بكثافة سكانية عالية؛ مما يجعل وجود أكثر من 410 ملايين شخص في المنطقة؛ نذير عدم استقرار؛ وهو ما عبرت عنه ثورات الربيع العربي في المنطقة؛ التي انتهت إلى حروب ونزاعات مسلحة في بعض دول المنطقة.

1- **التفاوت في مستوى الدخول:** من الموثق أن التفاوت في الدخل آخذ في الارتفاع؛ حيث إن أغنى 10٪ يكسبون ما تصل نسبته إلى 40 ٪ من إجمالي الدخل العالمي، وأفقر

10 ٪ يكسبون فقط ما بين 2 و7٪ من إجمالي الدخل العالمي. وقد ازداد التفاوت في البلدان النامية بنسبة 11 ٪ إذا أخذنا بالاعتبار النمو السكاني. وهذه التباينات الآخذة في الاتساع؛ تدعو للعمل على اعتماد سياسات سليمة؛ لتمكين الشريحة السفلى الأقل دخلا، وتعزيز الاندماج الاقتصادي للجميع؛ بغض النظر عن الجنس، أو الأصل، أو الانتماء العرقي؛ فالتفاوت في الدخل مشكلة عالمية تتطلب حلولا عالمية؛ وهذا يشمل تحسين تنظيم ومراقبة الأسواق والمؤسسات المالية، وتشجيع المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الأشد حاجة، كما أن تسهيل هجرة وتنقل الناس بشكل آمن يمثل أيضا عنصرا أساسيا في سد الفجوة الآخذة في الاتساع[144]. وعلى صعيد بعد المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية؛ فإن الفجوة في الأجور بين النساء وبين الرجال تقدر بما يقارب 20٪ إلى 40٪. وعلى سبيل المثال؛ فقد بلغ الفارق بين أجر المرأة وبين أجر الرجل لنفس الوظيفة 41٪ في الأردن.

2- **الهجرة:** هناك أكثر من 17 مليون مواطن في المنطقة العربية تم إجبارهم على النزوح من منازلهم بسبب النزاعات؛ من ضمن هؤلاء 7.5 ملايين لاجئ فلسطيني، في حين أن الـ10 ملايين الباقين نازحون داخليا في السودان، والعراق، والصومال، ولبنان، وسوريا، واليمن.

شكل (10-2) المؤشر 10,b,1 مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة 2015

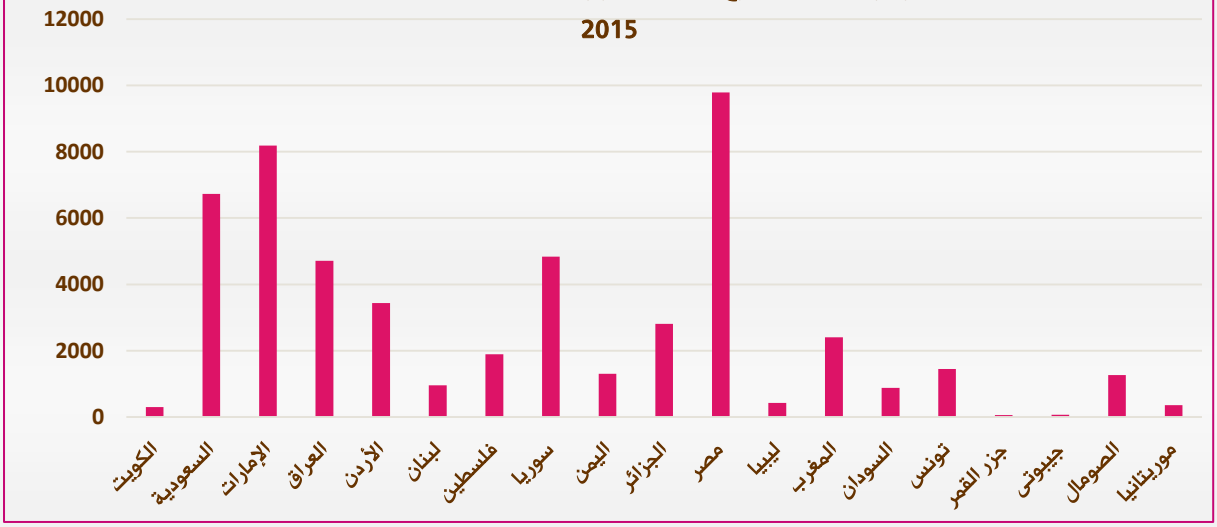

وتعد لبنان واحدة من أكثر الدول استقبالا للاجئين؛ حيث تستقبل أكثر من مليون لاجئ داخل حدودها[145]، إضافة إلى هذا؛ فإن الدول العربية -وفقا لبيانات مفوضية اللاجئين- تستقبل ما يقرب من 26٪ من إجمالي اللاجئين حول العالم، كما بلغ عدد اللاجئين السوريين 5.5 ملايين لاجئ. وكما ذكر سابقا فإن 44٪ من اللاجئين العرب هم من النساء[146].

3- **تدفق الموارد المخصصة للتنمية:** تختلف دول المنطقة من حيث استقبال الموارد المخصصة للتنمية باختلاف حجم وظروف كل بلد عربي. ولكن كلا من مصر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية قد حصلت على نصيب الأسد من تلك الموارد خلال عام 2015 [147]

الفرص والتحديات

الفرص

[144] http://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/post-2015/sdg-overview/goal-10.html

[145] منظمة الأمم المتحدة، تراجع عدد المهاجرين الذين يغادرون شمال أفريقيا إلى أوروبا عبر البحر، أغسطس 2017.
https://news.un.org/ar/story/2017/08/281002

[146] http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27540.html

[147] World Inequality Lab, Global Inequality Report 2018, http://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-full-report-english.pdf , 2018

- إن التحويلات النقدية التي تصل الدول العربية من خلال العمالة المهاجرة في دول أوربية أو في دول الخليج العربي؛ تمثل فرصة للأسر لتحسين الدخل ورفع مستوى المعيشة؛ خاصة تلك الأسر التي تقودها نساء.
- إتاحة الفرصة للمرأة في الدول العربية للدراسة في الخارج تساهم في تعزيز قدرتها على المنافسة للحصول على فرص أفضل في التعليم والعمل.
- يمثل اتجاه المرأة لإكمال التعليم الجامعي فرصة متاحة أيضا فيما يتعلق بالحصول على فرص عمل أفضل من حيث الأجر، هذا بالإضافة لزيادة وعي المرأة فيما يتعلق بالمطالبة بحقوقها.

التحديات

- أسهمت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وانسحاب دور الدولة، وترك المجال للقطاع الخاص في تعزيز المزيد من عدم المساواة في الدخل بين مواطني الدول.
- تواجه المنطقة العربية تحديا حقيقيا يتعلق بعدم الاستقرار؛ مما ترتب عليه نزوح سكان بعض الدول العربية إلى أوروبا، وتفرض كل من أوروبا والولايات المتحدة شروطا تقييدية على هجرة ودخول الأجانب منذ عام 2016؛ حيث اتخذت بعض الحكومات في الدول المستقبلة إجراءات جديدة ضد المهاجرين إليها؛ تحت ضغط التيارات اليمينية المعادية للمهاجرين.
- تواجه المنطقة أيضا تحدي عدم استقرار بيئة الأعمال بما يمكن المستثمرين من الاستقرار والعمل بها؛ مما يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة، ويحول تدفقات الدعم التنموي إلى الجهد الإغاثي فقط دون أنشطة تطوير التعليم، أو برامج الصحة المتقدمة.
- مازالت النساء العربيات الأقل في الحصول على فرص للوصول لهجرة مناسبة في الخارج؛ لاعتبارات تتعلق بالقيود المجتمعية على تحركها وحدها.

تجارب ناجحة:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** شهدت الولايات المتحدة تفاوتا في مستوى الدخول لفترة طويلة خلال الثمانينيات؛ بسبب تراجع الضرائب التصاعدية، واستخدام نظم ضريبية ثابتة؛ ولكنها تبنت حزمة إجراءات لمعالجة ذلك؛ منها تبني سياسة اجتماعية قائمة على تعزيز الخدمات المقدمة لكبار السن، وإعانات البطالة، كذلك لعب إدماج المرأة في سوق العمل دورا رئيسيا في مجال مكافحة عدم المساواة، وصاحب ذلك تقديم مجاني لخدمات الرعاية الصحية والتعليم.
- **أوروجواي:** تعتبر تجربة أوروجواي أحد أنجح تجارب أمريكا اللاتينية في مجال سياسات الضمان الاجتماعي ومكافحة الفقر؛ حيث تعد الأولى في مجال تخفيض معدلات الفقر مقارنة بكل من البرازيل والأرجنتين، والمكسيك، وبيرو، وبوليفيا، وكذلك في كفاءة السياسات المعتمدة لمكافحة الفقر. وقد عملت السياسات الاجتماعية -في عهد رئيس أوروجواي السابق تاباري فاسكوز- على تخفيض معدلات الفقر من 32٪ عام 2004، إلى 18٪ عام 2010. وقد صممت أوروجواي برنامج "خدمات الطوارئ الاجتماعية"؛ الذي يشتمل على تحويلات نقدية للأسر شديدة الفقر، ونظام تشغيل مؤقت وتدريب، إلى جانب تقديم كروت للحصول على الغذاء، وامتيازات أخرى، ثم تم تطويره في عام2007 ، وأطلق عليه برنامج خطة المساواة الاجتماعية".

وربما تفسر كفاءة سياسات مكافحة الفقر في أوروجواي؛ بحرص الرئيس فاسكوز على تشكيل "حكومة اجتماعية داخل مجلس الوزراء؛ بهدف تنسيق العمل بين وزارات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، وكذلك تشكيله مجلسا قوميا للسياسات الاجتماعية؛ بهدف التنسيق بين الوزارات وبين الوحدات المحلية. وتعتبر حكومة فاسكوز أن نجاحها في مكافحة الفقر لا يرتبط فقط بالسياسات الاجتماعية التي تتبعها؛ ولكن أيضا بمجمل السياسات الاقتصادية المطبقة؛ حيث نجح المجلس الثلاثي للأجور، المشكل من ممثلين للحكومة والعمال والهيئات المشغلة في المساهمة في رفع الأجور الحقيقية بنسبة 18٪ خلال أربع سنوات، بالإضافة إلى

النظام الضريبي -الذي بدأته في عام 2007- الذي قلل من الضرائب غير المباشرة -خاصة على المنتجات الغذائية- التي تتمثل في ضريبة القيمة المضافة[148].

دور التكنولوجيا في تعزيز الهدف العاشر:

- تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في خلق فرص عمل خاصة للإناث اللاتي يواجهن عقبات الانتقال خارج المنزل، أو يواجهن مخاطر التحرك وحدهن داخل المدن.
- تلعب التكنولوجيا دورا مهما في التواصل بين المهاجرين وبين الوطن الأم؛ من خلال شبكات الاتصال المجانية على الإنترنت، ومن خلال صفحات التواصل الاجتماعي.
- تلعب التكنولوجيا دورا في خلق فرص عمل خارج الحدود مع دول أخرى؛ خاصة في خدمات التعهيد الخارجي التي تقوم بها الشركات الكبرى؛ سواء مع شركات صغرى خارج محيط بلدانها، أو مع أفراد.

[148] محمد جاد، أمريكا اللاتينية.. بديل اقتصادي أمام جمهورية يناير، بوابة الشروق، بتاريخ 20 سبتمبر 2002.

التوصيات

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارة المالية	- النظر في إمكانية فرض ضرائب تصاعدية على السكان في الوطن العربي؛ حيث تلعب الضرائب التصاعدية دورا مهما في تقليل الفوارق الاجتماعية بين الفئات المختلفة، كما أنها تعزز المساواة في الدخول، وتمثل أحد أهم آليات القضاء على انعدام المساواة الاقتصادية.
وزارة المالية والاستثمار	- زيادة قيمة حد الإعفاءات الضريبية لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة، وربط ذلك الإعفاء بخط الفقر لكل فرد من أفراد الأسرة. - تبني نظم ضريبية أكثر عدالة؛ لا ترتبط فقط بقيمة الدخل؛ وإنما تأخذ في اعتبارها عدد أفراد الأسرة وأعمارهم، وتراعي كبار السن والأطفال. - مراجعة قوانين الاستثمار الحالية، والعمل على تطويرها لجعلها أكثر جذبا للمستثمرين.
وزارة الهجرة	- التأكيد على سياسات خارجية تدعم المهاجرين العرب ضد التمييز في دول المهجر، والحفاظ على حقوقهم الأساسية، وإقامة حملات من شأنها زيادة توعية المجتمعات الغربية بقدرات المرأة العاملة العربية. - إنشاء قاعدة بيانات تضم المهاجرين (خاصة العمالة الماهرة، والكفاءات العلمية) ومجالات عملهم؛ حتى يتسنى للدولة الاستفادة منهم في عقد المشروعات المشتركة بين الدولة الأم و بين دولة المهجر أو الإقامة.
المجتمع الدولي	- تعديل نظم المنح داخل المؤسسات الدولية والجهات المانحة؛ على النحو الذي يضمن أن يكون 50٪ من المستفيدات من أي تمويل من النساء.
وزارة العمل	- تطبيق نظم الحد الأدنى للأجور في القطاع العام، ومراقبة تطبيقها في القطاع الخاص، مع ربط الحد الأدنى للأجور بالخط الوطني للفقر. - العمل على أن تكون سياسات العمل والتوظيف صديقة للنساء، وأكثر استجابة لمطالبهن.
وزارة الشئون الاجتماعية	- تقديم منح رعاية الطفولة، وربطها بالتقدم في صحة الأطفال وتعليمهم؛ من خلال برامج الإعانات المالية المشروطة. - تعزيز التنسيق بين الوزارات من أجل وضع وتطبيق خطة تنموية وطنية يطبق عليها مبدأ التكامل وتكون متعددة المقاربات holistic - أن تكون الخطة التنموية ذات بعد محلي يراعي الاحتياجات والظروف المحلية ويكون بعد النوع الإجتماعي مدمج بشكل جيد وأن تكون مشاركة المرأة ضرورية في وضع الخطط التنموية المحلية وفي تنفيذها وتقييمها, ما يتطلب وجود المرأة في مراكز اتخاذ القرار في المجالس المحلية.
منظمة المرأة العربية	- تبني الدول العربية سياسات عمل إيجابية، ومتوافقة مع لوائح منظمة العمل الدولية عند التعامل مع العمالة من مواطني الدول الأخرى العربية، وكفالة حد أدنى من حقوق العمالة، وإعطاء النساء المهاجرات حقوقا مماثلة لتلك الموضوعة للنساء العرب؛ من إجازات وضع، ورعاية صحية.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدى لتغير المناخ وآثاره

تعاني المنطقة العربية من آثار تغير المناخ؛ التي تظهر في ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع منسوب مياه البحر، وتضاؤل الموارد المائية؛ وهو ما ينعكس بشكل جذري على قطاعات حيوية كبيرة في تلك الدول؛ خاصة في القطاع الزراعي[149]. وتحذر التقارير من ارتفاع درجات الحراة في الدول العربية بنحو 3 درجات مئوية بحلول عام 2050، ونقص نسبة هطول الأمطار؛ ومن ثم ستصبح أحوال الطقس المتطرفة سمة من سمات المنطقة؛ التي ستشهد موجات حرارية، وفيضانات مباغتة، إضافة إلى ارتفاع درجة الحرارة، وشح المياه، كما تواجه المنطقة أيضا مشكلة تملح الأراضي، وانخفاض توفر المياه العذبة، وانخفاض خصوبة الأرض؛ الأمر الذي بدأ يؤثر على نوعية الحياة، وأدى إلى انخفاض نسبة الدخل للفرد في العالم العربي.

وفي المنطقة العربية أثبتت الدراسات أن المرأة قد تضررت بدرجة أكبر من الرجل من مخاطر تغير المناخ؛ بسبب التباين بينها وبين الرجل في الوصول إلى الموارد، إضافة إلى ضعف فرص تحسن معيشتها الحالية، مع بعدها عن المشاركة في صنع القرار في معظم المجتمعات العربية، علاوة على ذلك؛ فإن أفقر الفئات الاجتماعية والاقتصادية عادة ما تكون الأكثر تضررا، والأقل قدرة على التكيف؛ وحيث إن المرأة هي الأكثر قابلية للفقر من الرجل؛ لذا تشكل في العادة نسبة كبيرة من تلك الفئات؛ سواء وجدت في المجتمعات الريفية، أو عاشت في المجتمعات الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ؛ مثل المجتمعات التي تعيش على حرف الصيد والرعي، أو في الأحياء الفقيرة والعشوائيات في المدن[150].

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الثالث عشر:

هناك حوالى 2٪ من السكان يتأثرون بالكوارث في اليمن وفلسطين وفقا لبيانات سنة 2010 و2013 على الترتيب. أما نسب المفقودين بسبب الكوارث؛ فتقل عن 0.001٪ في الدول العربية، ولا تختلف هذه النسبة فيما يتعلق بالوفيات بسبب الكوارث[151]. ورغم تلك الحقائق التي قد تشير إلى انخفاض عدد ضحايا الكوارث في المنطقة العربية؛ إلا أن المنطقة العربية تعد من أكثر مناطق العالم المهددة بمخاطر تغير المناخ وآثاره؛ التى تشتمل –خلاف الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل- على ارتفاع في درجة الحرارة، وتهديد للمناطق الساحلية، وازدياد في حدة الجفاف والتصحر، وشح للموارد المائية، وزيادة في ملوحة المياه الجوفية، وانتشار للأوبئة.

وتلعب المرأة في الدول العربية دورا كبيرا في انتشار العادات الحسنة أو السيئة التي تؤثر على البيئة؛ فالأم تستطيع أن تكون مصدر تعليم للعادات البيئية السليمة للأسرة؛ كترشيد استهلاك المياه، وخفض حجم النفايات غير القابلة لإعادة التدوير؛ مما يساهم في دعم السياسات البيئية العامة.

وبالنسبة للبيانات المتعلقة بعدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث -تمشيا مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة من 2015 إلى 2030- فهناك 12 دولة عربية فقط تعتمد وتنفذ هذه الاستراتيجيات؛

[149] أهداف التنمية المستدامة على الموقع الرسمى للأمم المتحدة على:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change /

[150] نظرة تحليلية على مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030، مرجع سبق ذكره.

[151] بيانات مجمعة.

وذلك وفقا للبيانات المتوفرة؛ هذه الدول هي: البحرين، والعراق، والأردن، ولبنان، وقطر، وفلسطين، والإمارات، واليمن، والجزائر، والمغرب، وتونس، وأخيرا جيبوتي. وقد بذلت العديد من الجهود على المستويين القطري والإقليمي تحت مظلة أجندة أهداف التنمية المستدامة، وهدفت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الفرص والتحديات:

الفرص

- من المتوقع أن يوفر التوجه الحالي نحو مكافحة تغير المناخ 50 مليون وظيفة على مستوى العالم في مجال البيئة (يطلق عليها وظائف خضراء) حتى نهاية عمل الاجندة (أي 2030)؛ مما سيفتح المجال لفرص أكبر لعمل المرأة في الدول العربية، ويسهم في مشاركتها في مكافحة تغير المناخ، وتقليل آثاره عليها وعلى المجتمع[152].
- مبادرة "تسليط الضوء" التي تم إطلاقها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في عام 2017؛ وهي تسعى إلى توفير تمويل قدره نصف مليار يورو بمساهمة أساسية من الاتحاد الأوروبي مع شركاء آخرين، وهدف المبادرة الأساسي هو مواجهة العنف ضد المرأة، وتمكينها بيئيا واجتماعيا، ودعم المساواة بين الجنسين؛ على اعتبار أن هذا الهدف هو محور غايات أجندة أهداف التنمية المستدامة، وأساس الوصول لتحقيقها[153]؛ وإن كانت الاستفادة من تلك التوجهات المطروحة دوليا تحتاج إلى تحرك وتنسيق على مستوى الحكومات العربية، وجامعة الدول العربية أيضا.

التحديات

- صعوبة وصول المرأة العربية للموارد الطبيعية؛ من أجل الحفاظ عليها بطريقة مستدامة؛ وذلك بسبب الموروثات الثقافية في المجتمعات العربية [154].
- ضعف الوعي العام فيما يتعلق بوجود دور مهم وعلاقة بين المرأة ومقاومة التغير المناخي؛ مما يقلص من فرص المرأة للمشاركة في صناعة القرارات الخاصة بالتغير المناخي.
- عدم قدرة المرأة العربية على التصرف بحرية في الأصول والموارد الطبيعية؛ مما يقيد قدرتها على التصرف بالطريقة المناسبة لتقليل آثار التغير المناخي على هذه الموارد.

أفضل الممارسات والتجارب الدولية:

- ماليزيا: منذ توقيعها على أجندة أهداف التنمية المستدامة؛ وضعت خطة قائمة على الربط ما بين البيئة والتنمية، واستهدفت القضاء على الفقر بجميع أشكاله، مع تسليط الضوء على المرأة؛ حيث رسمت الخطة بالتركيز على محوري مكافحة عدم المساواة ضد المرأة، ومعالجة آثار تغير المناخ. ومن الآليات التي اتبعتها الحكومة الماليزية؛ إقامة وزارة خاصة بالمرأة وتطوير المجتمع؛ تختص بإعادة تأهيل المرأة لسوق العمل، وإعطائها دورات تدريبية حول دورها في المجتمع وحول التوعية البيئية[155].

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف الثالث عشر:

- "برنامج المباني الخضراء" الذي طرح لمواجهة نسبة التزايد في سكان الحضر في العالم التي يتوقع أن تصل إلى 70٪ في عام 2030؛ خاصة أن المباني

152 Green Jobs and Women Workers: Employment, Equity, Equality, Draft Report by Candice Stevens for SustainLabour, 2009.

153 Spotlight Initiative to eliminate violence against women and girls, Trusteeship Council Chamber, New York: United Nations Headquarter, September 2017.

154 World Economic Forum, Five Challenges One Solution: Women, World Economic Forum, 2013.

155 Goverment of Malysia, Malaysia: Sustainable Development Goals Voluntary National Review Review 2017, high-level political forum

ستكون حينها مسئولة عن 30٪ من حجم الانبعاثات الملوثة[156].

- "الحلول الذكية للأعمال"؛ حيث يكون للقطاع الخاص دور تمويلي يحقق الربح، وفي الوقت ذاته يقدم تكنولوجيا غير مكلفة، ومفيدة للبيئة، وقادرة على التنافس والانتشار السريع بين المجتمعات ذات الإمكانيات المحدودة، وقد تم الاتفاق على تقديم 100 مليار دولار من القطاع الخاص والحكومات سنويا كحد أدنى لتوفير التمويل اللازم لمشروعات مواجهة تغير المناخ[157].
- "الصندوق الأخضر للمناخ" (مقره كوريا الجنوبية): من أهم أهدافه العمل على نقل أهداف التنمية المستدامة إلى الواقع الملموس؛ بتركيزه على سد احتياجات الدول النامية المادية -ومنها دول المنطقة العربية- لتنفيذ مشروعات تقلل من حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة[158].
- على مستوى الأسرة؛ نجد أن تقديم تطبيقات للهواتف الذكية من قبل هيئة الولايات المتحدة لحماية البيئة؛ يساعد ربة الأسرة على اختيار المنتجات والحلول الصديقة للبيئة في الأنشطة اليومية داخل المنزل، ويعزز دور المرأة البيئي في المجتمع.[159]

التوصيات:

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارة التعليم والتعليم العالي	- تطوير المناهج المدرسية لتشمل قضايا البيئة والتغير المناخي، واثرها على المجتمع، وكيفية التعامل معها. - طرح مسابقات لطلبة المدارس للتعبير عن مشكلة تغير المناخ، ووضع مقترحات للوصول إلى حلول لها. وتستهدف تلك الأنشطة خلق حالة من المشاركة المجتمعية؛ وبالتالي رفع مستوى الوعي بما تمثله قضية تغير المناخ من أولوية؛ نظرا لآثارها المتشابكة؛ وذلك بما يحقق تراكما تدريجيا بشأن تخفيف تلك الآثار. - دعم العالمات العربيات العاملات في مجال الدراسات والبحوث البيئية والمناخ؛ من خلال توفير موارد مالية لاستكمال مشاريعهن البحثية؛ التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في الوطن العربي. - العمل على تعزيز "المواطنة البيئية على الصعيد الوطني والمحلي عبر وضع سياسة عامة يشلرك فيها الاعلام, وزارة البيئة, المدارس, الجامعات, البلديات والمجتمع المدني ويعمل على تنفيذها من قبل الجميع لنشر التوعية وتعزيز المسؤولية الفردية لحماية البيئة. على أن تشارك النساء في وضع هذه السياسة وفي تنفيذها وتقييمها على حد سواء.

[156] COP 21, Private Sector - an Integral Part of Climate Action Post-Paris at: http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/news_ext_content/ifc_external_corporate_site/news+and+events/events/cop+21+landing+page

[157] Ibid.

[158] Green Climate Fund official webpage at: www.greenclimate.fund

[159] https://www.epa.gov/open/epa-mobile-applications-apps-empower-citizens-environmental-decisions

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارة البيئة بالتنسيق مع المجتمع المدني	- تبني سياسة عربية مشتركة لتشجيع الابتكار البيئي؛ بزيادة الاهتمام بأدوات التحفيز على المشاركة في البحث عن حلول لتغير المناخ، ومن خلال زيادة مشاركة المرأة. ومن أمثلة ذلك؛ تشجيع تدوير الزيوت والخامات المستخدمة منزليا
المجتمع المدني	- توظيف إنجازات المرأة في الدول العربية من أجل التفاعل والبحث عن حلول لأزمة تغير المناخ، وإنشاء "رابطة العالمات العربيات"؛ لتقوم المرأة في الدول العربية برسم السياسات التي تعبر عنها؛ بالاستفادة من منتجات العلم الحديث.
	- استخدام الإنتاج السينمائي في تقديم مواد شيقة ترفع الوعي البيئي، والوصول للمناطق البعيدة بالمعرفة؛ من خلال المكتبات المتنقلة، والقوافل الخدمية والتوعوية؛ على أن يتم التركيز على المرأة بجميع أدوارها؛ لأنها تتولى رعاية الأجيال القادمة، وتقوم بأدوار مختلفة، ويرتبط بذلك أيضا الاستفادة مما تنتجه الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة من بيانات ومواد تعريفية خاصة بالبيئة؛ بحيث يتم التنسيق بين وزارات التعليم والمرأة والبيئة في الدول العربية وبين الأمم المتحدة؛ للاستفادة من تلك المواد في رفع الوعي البيئي للمرأة والشباب والأطفال؛ بتنظيم فعاليات في المدارس والجامعات والنوادي، والمنظمات غير الحكومية.
الجامعة العربية	- الاستفادة من المنابر العربية المشتركة؛ كجامعة الدول العربية، ومنظمتها للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة المرأة العربية لمساعدة الدول العربية على رسم سياسة تعليم بيئي عربية؛ على غرار ما تبنته منظمة الآسيان -كما سبقت الإشارة- لا تستهدف فقط طلبة المدارس؛ وإنما تتضمن قسما للمرأة العربية التي تقوم بأدوار عدة تجعلها من أكثر الفئات تضررا من تغير المناخ. - دعم تعاون الجنوب/الجنوب بين الدول العربية وبين غيرها من الدول الآسيوية والأفريقية في مجال الحفاظ على البيئة؛ من خلال تبادل الخبرات، وعمل المشروعات المشتركة فيما بينهم.

الهدف السابع عشر " تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة شراكات بين الحكومات وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الدولي؛ وهذه الشراكات الشاملة تبنى على قواعد وقيم، ورؤية وأهداف مشتركة؛ تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود، وتكون على جميع الأصعدة؛ العالمية، والإقليمية، والقطرية، والمحلية.

ورغم وجود حاجة حقيقية إلى تعبئة موارد القطاع الخاص، وإعادة توجيه تلك الطاقة، وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورغم الحاجة إلى استثمارات طويلة الأجل في مختلف البلدان العربية -بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر- إلا أن معظم تمويلات التنمية تتجه إلى مشروعات التنمية، دون النظر لمدى اهتمامها أو أخذها قضايا المساواة بين الجنسين في الاعتبار. وتمثل قضية تعبئة جهود القطاع الخاص والأهلي تحديا حقيقيا لدى الدول النامية.

الموقف الحالي للدول العربية فيما يتعلق بالهدف السابع عشر:

على صعيد الدول العربية؛ تشير التقديرات إلى تراجع معدل النمو إلى 2.1 ٪ في عام 2016 مقارنة بـ 3.1 ٪ عام 2015 ؛ وذلك انعكاس لتراجع معدل نمو مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط إلى 2.3 ٪ عام 2016 مقارنة بنحو 3 ٪ عام 2015، وكذلك التراجع الأقل حدة في الدول المستوردة للنفط؛ التي سجلت نموا بلغ 3.3 ٪ عام 2016 ، مقابل 3.6 ٪ للنمو المحقق عام 2015[160]؛ مما يستوجب توفير قدر أكبر من الموارد المقدمة من الأطراف المختلفة العاملة في المجال التنموي؛ بما فيها الحكومات، والقطاع الخاص، والأشخاص المانحين.

وقد انخفضت التحويلات إلى الدول النامية للسنة الثانية على التوالي في عام 2016؛ وهي التحويلات التي يرسلها المهاجرون الدوليون إلى بلدانهم على شكل مدفوعات شخصية، وتعويضات للموظفين؛ ولهذه التحويلات تأثير عميق على الأسر والمجتمعات المحلية والدول؛ ففي عام 2016 بلغ مجموع التحويلات الدولية 575 بليون دولار؛ وقد حصلت الدول النامية على 429 بليون دولار منها، ونجد أن إسهام التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى نسبة 22.77٪ فى جزر القمر، يليها لبنان بنسبة 15.89٪، ثم الأردن بنسبة 14.26٪، وفلسطين بنسبة 13.25٪؛ لكن انخفاض أسعار النفط،

شكل (17- 1) حجم التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

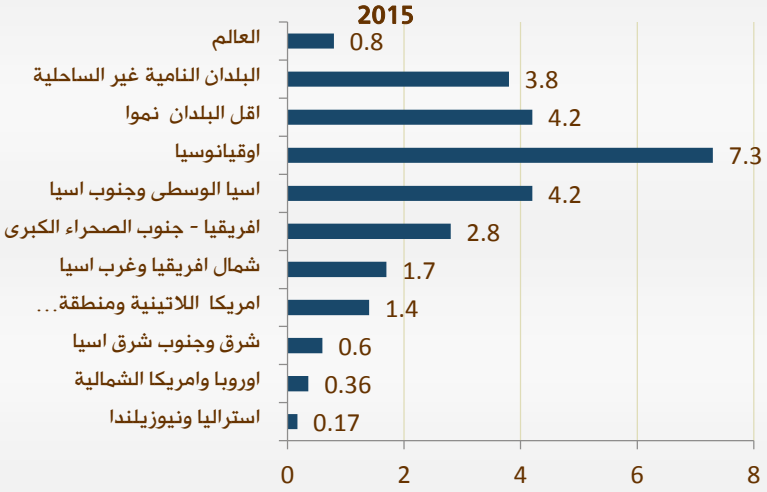

[160] تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، أبريل 2017.

وضعف النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي أديا إلى انخفاض التدفقات إلى شمال أفريقيا[161].

وقد وصلت المساعدات الإنمائية الرسمية إلى مستوى عال جديد؛ ولكن المعونة المقدمة إلى أفقر الدول ظلت متباطئة في عام 2016 ، وقد ارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 8.9 ٪؛ ليصل إلى 142.6بلايين دولار[162].

شكل (17-2) مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المناطق النامية المكرسة لأنشطة بناء القدرات الإحصائية 2014

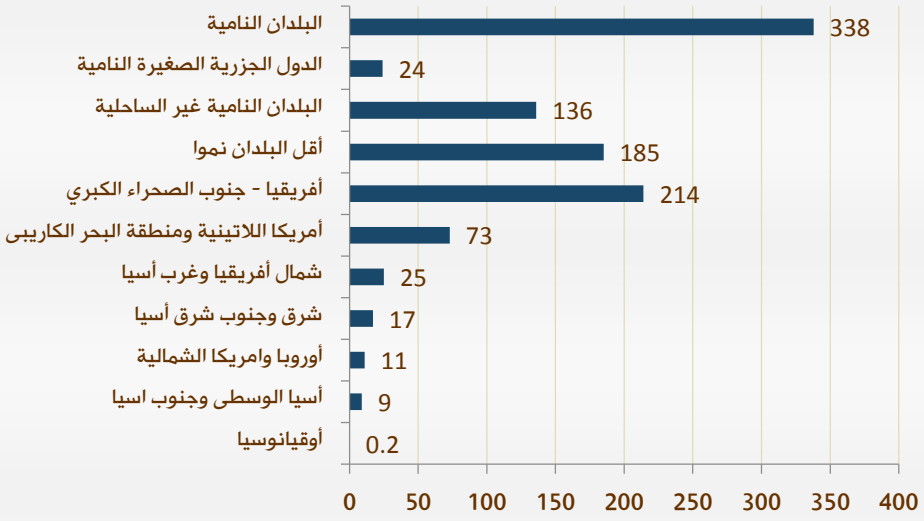

وتتصدر دول عربية خليجية قائمة الوطن العربي المانحة للدول النامية؛ حيث تتصدر البحرين القائمة بقيمة 93.848، تليها قطر بقيمة 92.88، ثم الإمارات بقيمة 91.24. وفي ذلك الإطار تقوم منظمة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم منح لدعم المساواة بين الجنسين، وتستفيد 5 دول عربية بتلك المنح؛ وهي الجزائر، ومصر، ولبنان، وفلسطين، واليمن.

وقد أحرز عدد من الدول العربية إنجازا في مجال تعداد السكان والمساكن؛ الذي يعد مصدرا رئيسيا للبيانات التفصيلية اللازمة لصياغة السياسات والبرامج الإنمائية، وتنفيذها ورصدها. وخلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2016 أجرى 89 ٪ من البلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم تعدادا واحدا للسكان والمساكن على الأقل خلال السنوات العشرة الأخيرة[163]، وعربيا؛ فقد أجرت 15 دولة تعدادا واحدا على الأقل خلال السنوات العشرة الأخيرة؛ مثل الأردن (2015)، والسعودية (2010)، وتونس (2014)، فى حين ظلت 7 دول عربية أخرى تفتقر إلى تعداد السكان والمساكن؛ ومنها العراق، وليبيا، وسوريا، وربما يظهر جليا تأثير الاضطرابات والحروب على إمكانية إعداد هذا التعداد. وقد تخطت الدول العربية مجتمعة المتوسط العالمي فيما يخص التسجيل الكامل للمواليد والوفيات؛ محققة 60٪ على الأقل (الجزائر، والبحرين، ومصر، وعمان، وغيرها) مقارنة بـ56٪ عالميا؛ في الفترة من عام 2010 إلى عام 2015. وتأتي أهمية التسجيل من أن الطفل غير المسجل عند الولادة؛ يحرم من حقه في هوية رسمية، ومن المرجح أن ينضم إلى الملايين الذين يواجهون التمييز، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية[164].

الفرص والتحديات:

الفرص المتاحة للمرأة:

- من أهم الفرص لتقوية الشراكة العالمية؛ هي مشاركة الدول الأعضاء في الإسكوا في 750 اتفاقية استثمار؛ بعضها معاهدات استثمار ثنائية، والبعض الآخر اتفاقيات استثمار دولية؛ وهي فرص تدعم دور النساء في الاستثمار والتجارة.
- هناك فرص حقيقية للشراكة بين الدولة وبين القطاعين الخاص والأهلي في مجال تحقيق أهداف التنمية

[161] تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017.
[162] تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017.
[163] تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017.
[164] تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017.

المستدامة؛ على أن تضع الدولة الآليات التي من شأنها تعزيز تلك الشراكة.

التحديات التي تواجه المرأة:

- تظل الحروب والاضطرابات وحالات النزوح عائقا أمام جهود التنمية وتمكين المرأة في الوطن العربي؛ فمع نهاية 2017 ظلت كل من سوريا، واليمن، وليبيا، وفلسطين في حالة حرب، وما زالت العراق والصومال في اضطرابات وموجات عنف؛ الأمر الذي يضع عائقا كبيرا أمام وصول المساعدات الإنمائية، والقدرة على إنشاء برامج ومشروعات تنموية مستدامة في مناطق الصراعات هذه.
- تظل التحديات الخاصة بتطوير الإحصائيات الوطنية عائقا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتواجه الإحصائيات المتعلقة ببعد المساواة بين الجنسين على وجه الخصوص تحديا حقيقيا في المنطقة العربية بأكملها؛ من حيث نقص الإحصائيات وكفايتها، ودورية جمعها.
- في حالة وجود البيانات والإحصائيات الخاصة بالسكان والتنمية في الدول العربية؛ تظل هناك تحديات حقيقية تتعلق بالتضارب بين البيانات التي تصدرها الجهات المختلفة؛ سواء على الصعيد الوطني، أو الدولي؛ مما يعيق جهود التنمية وإمكانية استهداف العدد الصحيح من المواطنين.
- يظل التمويل المخصص لتنمية المنطقة العربية منخفضا مقارنة بباقي المناطق في العالم؛ لاسيما التمويل الخاص بمشروعات المرأة.

أفضل الممارسات والتجارب الدولية:

- "صندوق مشروعات المرأة في الوطن العربي"؛ يمثل فرصة للتمويل والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية؛ حيث يعمل الصندوق على تعزيز النظم الاقتصادية الأكثر شمولا التي تدعم مشاركة النساء الفقيرات في الأسواق في بلدان عربية مختارة؛ وهو برنامج مدته خمس سنوات، يعمل في ثلاث دول عربية؛ هي: مصر، والأردن، وفلسطين؛ كمرحلة أولى. هذا البرنامج هو شراكة بين وكالة التنمية وبين المعونة البريطانية وبين البنك الإسلامي للتنمية؛ بمساهمة مقدارها 10 ملايين جنيه إسترليني لكل منهم. وتستهدف المشروعات الممولة والمندرجة تحت هذا البرنامج؛ معالجة الثغرات في التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ التي تعتبر معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة فيها من أدنى المعدلات في العالم، كما يتم تنفيذ البرنامج بمشاركة منظمات غير حكومية إقليمية؛ متواجدة في الدول العربية؛ مثل "التعليم من أجل التوظيف"، وغيرها.[165]
- "صندوق ومؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة": في ديسمبر 2015 انطلقت مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة؛ كمؤسسة حكومية غير ربحية في دولة الإمارات؛ تهدف إلى دعم المرأة وتمكينها، والارتقاء بواقعها ومستقبلها في إمارة الشارقة، وفي أنحاء العالم كافة، والانتقال الكامل بالمرأة إلى نطاق فعال؛ تكون فيه عنصرا أساسيا ومحوريا في قطاعات العمل والحياة كافة، وعدم حصرها ضمن نطاقات الدعم والمساعدة والمساواة بالرجل. ويندرج تحت مظلة مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة ثلاثة مؤسسات: مجلس سيدات أعمال الشارقة، ومجلس إرثي للحرف المعاصرة، وصندوق نماء؛ الذي تأسس حديثا؛ حيث قدمت سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي رئيسة مؤسسة "نماء" 10 ملايين درهم لدعم تأسيس الصندوق وبدء أنشطته[166].

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف السابع عشر:

- تساعد التكنولوجيا في تيسير الأعمال التجارية والاستثمار؛ مما يسرع من عمليات العولمة في الدول النامية، ويتيح الإنترنت فرصا للنساء للوصول إلى الأسواق.

[165] Arab Women's Enterprise Fund, 27/11/2017, https://devtracker.dfid.gov.uk/projects/GB-1-204325/partners

[166] مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة، 2017/11/27، http://namawomen.ae/ar/about-us-ar /

- تسهم التكنولوجيا في توفير تطبيقات لتمويل مشروعات التنمية؛ من خلال استخدام الهواتف المحمولة في التبرع لمشروعات التنمية، كذلك استخدام التحويلات البنكية في جمع التبرعات، وكذلك في تحويلات المهاجرين في الخارج إلى أسرهم داخل الوطن العربي.
- كذلك تستخدم التكنولوجيا في تطوير المعلومات الإحصائية، وبناء خرائط المعلومات الجغرافية؛ موزعة عليها حالة الخدمات العامة، وكذلك مستوى الأداء المناطقي لمؤشرات التنمية المستدامة.

التوصيات

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات التنفيذية	- العمل على تحسين بيئة الأعمال؛ من خلال تطوير سياسات وممارسات الاستثمار في البلدان العربية المختلفة؛ لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة مما سيكون له أثر إيجابي في تحقيق أهداف التنمية. - صياغة إطار لمشاركة القطاع الخاص والأهلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتطوير الإجراءات والممارسات التي يجب على القطاعين الخاص والأهلي القيام بها لتفعيل دورهم في هذا الإطار. - العمل على خلق آلية للتواصل بين الحكومات وبين تلك القطاعات؛ لضمان تحقيق أهداف مشتركة؛ لضمان عدم وجود ازدواجية أو تضارب بين ما تقوم به الدولة وبين ما تقوم به تلك القطاعات. - مراجعة القوانين والإجراءات المعمول بها لدى الجهات المانحة، ومراجعة أدوات العمل على نحو يعزز من مشاركة المرأة بمنطق الشريك الفعلي في جهود التنمية. - المضي قدما في تنفيذ خارطة طريق لتنفيذ خطة عام 2030 من منظور المساواة بين الجنسين في خمسة مجالات للعمل؛ هي[167]: ▪ تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياسية. ▪ تهيئة بيئة مؤاتية لتمويل المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات. ▪ دفع المرأة إلى تولي المراكز القيادية، ومشاركتها الكاملة والمتكافئة في صنع القرار في جميع مجالات التنمية المستدامة. ▪ تحسين جمع البيانات وعمليات المتابعة من منظور المساواة بين الجنسين. ▪ تحسين الأنظمة المؤسسية الوطنية.

[167] The Business Case for Women's Economic Empowerment in the Arab States Region, UN Women, 2016.

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات الإحصائية	- زيادة الدعم المالي والتقني الموجه لجهات الإحصاء الوطنية لإتاحة بيانات عن المستفيدين من المساعدات والتمويلات الإنمائية من حيث النوع، وكذلك من حيث التوزيع الجغرافي داخل الدول المستقبلة، وذلك لقياس مدى اتساق الإنفاق التنموي على الفئات المستحقة -على رأسها النساء والأطفال- في المناطق المهمشة، وفي مناطق النزاع والاضطرابات والحروب. - إدماج النوع الاجتماعي في كافة الإحصائيات الوطنية، وكافة مؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني.
وزارات الخارجية والتعاون الدولي	- تطوير برامج جديدة للشراكة؛ لتعزيز التعاون بين دول الشمال وبين دول الجنوب، وكذلك دول الجنوب/الجنوب في مجالات دعم الابتكار والتكنوجيا، وتبادل المعلومات والخبرات؛ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة[168]. - العمل على تأمين الموارد المالية اللازمة لدعم خطط التنمية الوطنية؛ من خلال التواصل الفعال مع الجهات الدولية عن طريق الحملات الدعائية

[168] تحرير إمكانيات وسائل التنفيذ في المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة ، بيروت، 2017.

الهدف السادس: ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحى للجميع. وإدارتها إدارة مستدامة

تعتبر المرأة هي المستخدم الأساسي والمباشر للمياه لأغراض الاستهلاك المنزلي؛ باعتبارها ربة المنزل. ورغم ذلك لم تحظ بما تستحق من اهتمام حتى الآن. ولسد هذه الفجوة تم إطلاق العديد من برامج تمكين المرأة؛ لتحقيق إدارة مائية متكاملة ورشيدة على جميع المستويات؛ بما في ذلك مجال الأبحاث[169].

من جانب آخر تتأثر المرأة بنقص المياه النظيفة أو انعدامها، وبعدم الحصول على مرافق صحية؛ ففي بعض المناطق الريفية تقضي الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 6 و14 عاما ما يقارب ساعة يوميا لجمع المياه، مقارنة بـ25 دقيقة يقضيها الفتيان، وفي دولة ملاوي تقضي النساء من أربعة إلى خمسة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال لجمع المياه[170].

وقد اتضح وفق عدد من الدراسات أن مشروعات المياه تعطي نتائج أفضل عندما تزيد فيها مشاركة النساء؛ فقد قام المركز العالمي للمياه والصرف الصحي بدراسة مشروعات المياه والصرف الصحي في 88 منطقة في 15 دولة حول العالم، وقد جاءت النتائج لتؤكد أن المشروعات التي تم تصميمها وإدارتها بمشاركة كاملة من المرأة كانت أكثر استمرارية وفعالية[171].

في الفترة من 1990 إلى 2015؛ تمكن 2.6 مليارات شخص من الحصول على مياه الشرب النظيفة؛ إلا أن هناك 663 مليون شخص ما زالوا يعتمدون على مصادر غير نظيفة؛ مثل الآبار والينابيع غير المحمية، هذا بالإضافة إلى تدهور نوعية المياه؛ بسبب ما شهده العالم من تلوث[172]. وبالنسبة للنساء؛ فإن نقص إمدادات المياه يشكل أعباء إضافية عليها؛ ففي اليوم الواحد -عبر 25 بلدا من بلدان الصحراء الكبرى الأفريقية- تقضي المرأة ما مجموعه 16 ملايين ساعة في جمع المياه، وغالبا ما يؤثر ذلك سلبيا على ذهاب الفتيات إلى المدرسة، أو العمل المدفوع الأجر بالنسبة للمرأة، كما أنهن يتعرضن للمخاطر الصحية المحتملة من تحمل الأعباء الثقيلة مرارا على مسافات طويلة[173].

أداء الدول العربية في تحقيق الهدف السادس

تعاني معظم الدول العربية من شح في المياه؛ وذلك لأنها تقع في المناطق الجافة من العالم، وإذا أضفنا إلى هذا النمو السكاني؛ فإن المشكلة تتزايد بسبب زيادة الطلب على المياه؛ سواء للاستخدام اليومي للأفراد، أو لغرض الصناعة والزراعة والإنتاج. كما أن المشكلة في المنطقة العربية لا تقف عند حد نقص إمداد المياه؛ ولكنها أيضا تمتد لنوعية المياه المتوفرة؛ التي قد تصل إلى مرحلة عدم صلاحيتها للاستخدام[174]. ويشير تقرير الجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا) إلى شح

---

[169] فداء حداد، ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، 2015، منظمة المرأة العربية

[170] http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-6-clean-water-sanitation

[171] UN Water, Gender, Water and Sanitation: Policy Brief, 2015, available at: http://www.un.org/waterforlifedecade/pdf/un_water_policy_brief_2_gender.pdf

[172] United Nations Department of Economic and Social Affairs, The Critical Role of Water in Achieving the Sustainable Development Goals: Synthesis of Knowledge and Recommendations for Effective Framing, Monitoring, and Capacity Development, 2015, available at: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6185Role%20of%20Water%20in%20SD%20Draft%20Version%20February%202015.pdf

[173] UN women, DG 6: Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-6-clean-water-sanitation , 2015.

[174] سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، 1996، متوفر في: file:///C:/Users/noha/Downloads/8_11.pdf

شكل (6-2) مؤشر 6.2.1 نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الميسرة بشكل آمن (قيمة المؤشر)

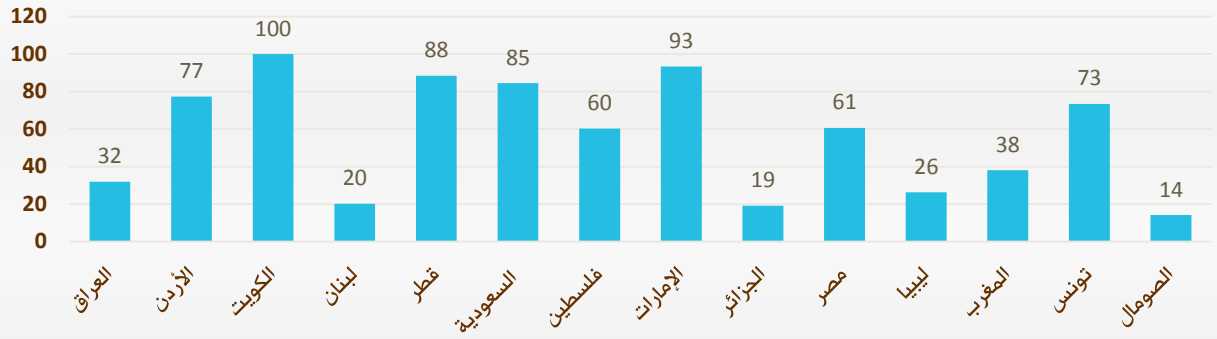

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html

1

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html

المياه الذي تعانيه معظم البلدان العربية؛ حيث تصل حصة المياه للفرد الواحد إلى أقل من 1,000 متر مكعب سنويا[175].

وفيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة؛ فإن البيانات لا تتوفر لجميع المؤشرات[176]. ويوضح الجدول التالي نسب السكان في بعض الدول العربية -التي تتوفر بياناتها- الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تتم إدارتها بطرق آمنة، ويتضح من البيانات أن دولتي البحرين والكويت تحتلان المراكز الأولى؛ حيث يستفيد 99٪ تقريبا و100٪ من السكان -على الترتيب- من خدمات المياه

أما فيما يخص خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان؛ فإن البيانات توضح أداء الدول العربية فيها؛ حيث يتضح أنه في المجمل أداء غير جيد؛ حيث تراوحت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات صرف صحي آمنة ما بين 14٪ في الصومال، و100٪ في الكويت التي حققت الهدف، تليها الإمارات بنسبة 93٪؛ وهي قريبة من تحقيق الهدف، تليها دولة قطر؛ حيث وصلت النسبة فيها إلى 88.5٪.

ويوجد أكبر سحب للمياه العذبة في دولة الكويت؛ حيث تبلغ كمية المياه العذبة المسحوبة 2603.5 مترات مكعبة.

التوصيات

المدارة بشكل آمن، في حين أن دولتي لبنان والمغرب بلغت النسب فيهما مستويات ضعيفة؛ حيث وصلت إلى 47.5٪ و68.8٪ على الترتيب.

وبالنسبة لتوفر إدارة متكاملة للموارد المائية؛ فإن الأردن وليبيا هما الدولتين الوحيدتين اللتين نفذتا بالكامل الخطط الوطنية المتكاملة لإدارة الموارد المائية، أو ما يعادلها، بينما المغرب وتونس هما الدولتان الوحيدتان اللتان وصلتا إلى مراحل متقدمة من تنفيذ هذه الخطط.؛ ورغم ذلك فإن البيانات الخاصة بهذه الخطط في المغرب وتونس غير متوفرة. أما الدول التي شرعت في تنفيذ خطط وطنية متكاملة لإدارة الموارد المائية، أو ما يعادلها؛ فهي مصر والسودان.

[175] داخل حسن جريو، أزمة الميـاه في الوطن العربي، 2010.

[176] UN Statistics, Tier Classification for Global,2017.

جهة التنفيذ المقترحة	التوصية المطلوب تنفيذها
الجهات التشريعية	تغليظ العقوبات على المصانع والمنشآت التي تلوث الأنهار ومصادر المياه الجارية. وتحويل العقوبات إلى عقوبات مالية كبيرة على الجهات المخالفة.
وزارات الري والموارد المائية	- العمل على ضرورة مشاركة المرأة في وضع السياسات والخطط الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية. - اتباع أساليب ومنظومات ري حديثة؛ مثل منظومات الري بالتنقيط، والري بالرش. - عمل استبيانات قبلية وبعدية حول مشروعات الري المزمع إنشاؤها، والتعرف على رأي السيدات في هذه المشروعات ومقترحاتهن في هذا الصدد؛ بهدف تعظيم الاستفادة من تلك المشروعات. - تخزين المياه الفائضة عن الحاجة؛ بإنشاء السدود والخزانات للاستفادة من الفائض. - دعم مشاركة المرأة في صناعة القرارات الخاصة بضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة. - التوسع في تجارب الاستمطار الصناعي للمناطق القريبة من البحر.
وزارة الزراعة	- دعم تربية سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل التي لا تستهلك مياها كثيرة، وتتحمل درجات عالية من الملوحة؛ من أجل ترشيد استخدام المياه المستخدمة للزراعة. - دور الجامعات في تعزيز البحث العلمي غلى ايجاد تكنولوجيا ووسائل تخفف من هدر المياه وتساعد في ترشيدها
وزارة الري والموارد المائية والمراكز البحثية	- التوسع في دعم المشروعات التي تستهدف استخدام التقنيات الحديثة في الإدارة المتكاملة للمياه، والاستثمار فيها، والاستعانة بالتجارب الدولية والإقليمية والمحلية الرائدة في هذا الإطار(الفلاتر ومنقيات المياه المتنقلة)؛ إذ لابد للدولة أن تقوم على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه المشروعات.
وزارة الإسكان- الجهات التشريعية	- تعديل أكواد البناء المنزلي؛ بحيث يمكن فصل المياه المستخدمة لأغراض الطبخ عن المياه المستخدمة لأغراض الاستحمام؛ حيث تعد الأولى أقل تلوثا بالمخلفات؛ مما يسهل معالجتها لاحقا. - تقديم حوافز للمنازل التي تعدل من أكواد بنائها؛ بمنحها سعرا أقل لخدمات المياه والمرافق؛ مما يشجع مزيدا من الأسر على التحول إلى كود البناء الجديد.
وزارة التعليم	- تطوير المناهج وتنظيم حملات للتوعية بين الطلاب؛ لحثهم على ترشيد استهلاك المياه.
وزارة الخارجية	- تنظيم وعقد الاتفاقيات الدولية بين دول الأنهار المتشاطئة؛ بما يضمن التقسيم العادل لهذه المياه وفق قواعد القانون الدولي.
المحليات وإدارة المرافق	- الاستثمار في طرق جمع المخلفات، وإعادة تدويرها على أسس اقتصادية. - عقد تدريبات حول الإدارة المتكاملة للمياه في المجتمعات المحلية؛ على أن تكون أغلب هذه التدريبات موجهة للنساء في المناطق الريفية النائية والعشوائيات. - التوسع في معالجة مياه الصرف الصحي، وتشجيع استخدامها للأغراض الصناعية والزراعية.
المجتمع المدني ووسائل الإعلام	- تنظيم حملات توعية موجهة للمواطنين حول الاستخدام الأمثل للمياه، وكيفية ترشيد الاستهلاك. - التنسيق مع المؤسسات الدينية لتخصيص خطب الجمع والآحاد وبعض البرامج الدينية؛ للحديث عن فضل وأهمية ترشيد استهلاك المياه وعدم إهدارها.
المجلس القومي للمرأة	- تنظيم العديد من حملات التوعية الموجهة للوزارات، والجهات المعنية؛ مثل وزارة الموارد المائية والري، ووزارة الزراعة؛ تستهدف وصول النساء إلى المراكز القيادية في تلك الوزارات، وتوليهن الملفات المرتبطة بإدارة وتنمية الموارد المائية. ويشمل هذا أيضا المحليات والقيادات المحلية. - إصدار تقارير سنوية حول مدى مشاركة المرأة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة السياسات المعنية بإدارة الموارد المائية.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تلعب المرأة دورا رئيسيا فيما يتعلق باستخدام الطاقة؛ حيث تقوم المرأة في المناطق الفقيرة والنائية بجمع الأخشاب والاحتطاب من توفير الأخشاب كمصدر طاقة لطهي الغذاء والتدفئة، كما تقوم المرأة بإدارة استخدام الطاقة الحديثة داخل المنزل؛ خاصة مياه التدفئة والطهى والتبريد، وكذلك الإضاءة.

ويتسع السوق الدولي للطاقة المتجددة؛ فمن المتوقع أن يصل حجم الاستثمار في الطاقة المتجددة إلى حوالي 900 مليار دولار سنويا حتى عام 2030، ومن المتوقع حاليا أن تتراجع تكلفة الطاقة المتجددة عالميا لتصل تكلفة إنتاج ميجاواط واحد من الكهرباء إلى 22 دولارا من مزارع الرياح، و40 دولارا من الطاقة الشمسية، و52 دولارا من الغاز الطبيعي، و65 دولارا من الفحم؛ لذا فإن المرأة بصفتها المستخدم الرئيسي للطاقة؛ يجب أن تكون مشاركة فى جميع السياسات والاستراتيجيات التي تضعها الدول في هذا المجال، كما يجب أن تذلل أمامها العقبات التكنولوجية في مجالات الطاقة النظيفة [177].

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف السابع:

- تشير نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من الاستهلاك الكلي للطاقة؛ إلى أن الدول الأكثر فقرا (مثل الصومال، والسودان، وجزر القمر) هي الأكثر اعتمادا على مصادر الطاقة المتجددة من الدول النفطية؛ التي تعتمد على الوقود الأحفوري.

شكل (7-1) مؤشر 7.1.2: نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك الكلي للطاقة 2014

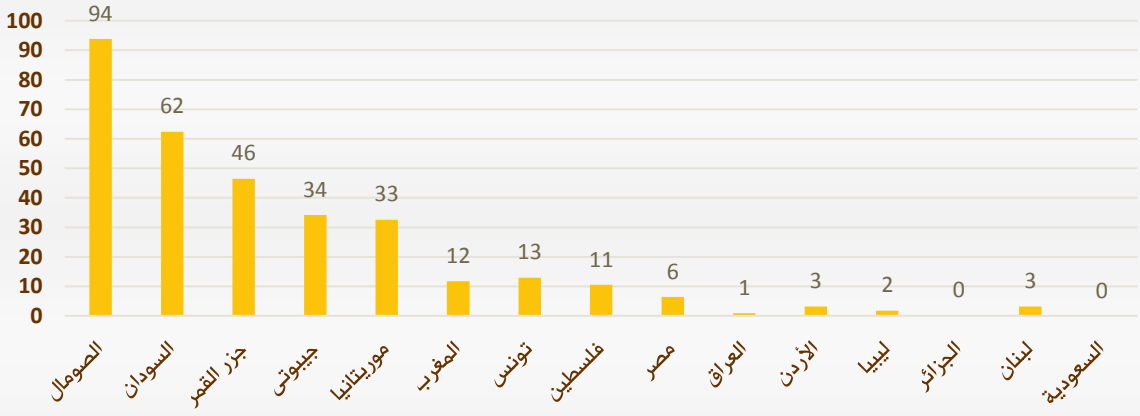

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة،
http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html

- يشير مؤشر كثافة الطاقة -مقاسا بنسبة الطاقة الأولية لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي- إلى أن

[177] سكاى نيوز العربية، أفاق الطاقة المتجددة في العالم العربي، https://www.skynewsarabia.com/business/909919-٪D8٪A7٪D9٪95٪D9٪86٪D9٪81٪D9٪88٪D8٪BA٪D8٪B1٪D8٪A7٪D9٪81٪D9٪8A٪D9٪83-٪D8٪A7٪D9٪93٪D9٪81٪D8٪A7٪D9٪82-٪D8٪A7٪D9٪84٪D8٪B7٪D8٪A7٪D9٪82٪D8٪A9-٪D8٪A7٪D9٪84٪D9٪85٪D8٪AA٪D8٪AC٪D8٪AF٪D8٪AF٪D8٪A9-٪D8٪A7٪D9٪84٪D8٪B9٪D8٪A7٪D9٪84٪D9٪85-٪D8٪A7٪D9٪84٪D8٪B9٪D8٪B1٪D8٪A8٪D9٪8A

بعض الدول مازال بها معدلات مرتفعة من نسبة استخدام الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ بينما هناك بعض الدول يكون معدل الاستخدام فيها أكثر استدامة؛ ويرتبط ذلك بكفاءة القطاع الصناعي، أو يرتبط بأن الدولة بها أنشطة اقتصادية ليست كثيفة في استهلاك الطاقة.

شكل (7-2) مؤشر 3.1.7 كثافة الطاقة مقاسة بنسبة الطاقة الأولية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي

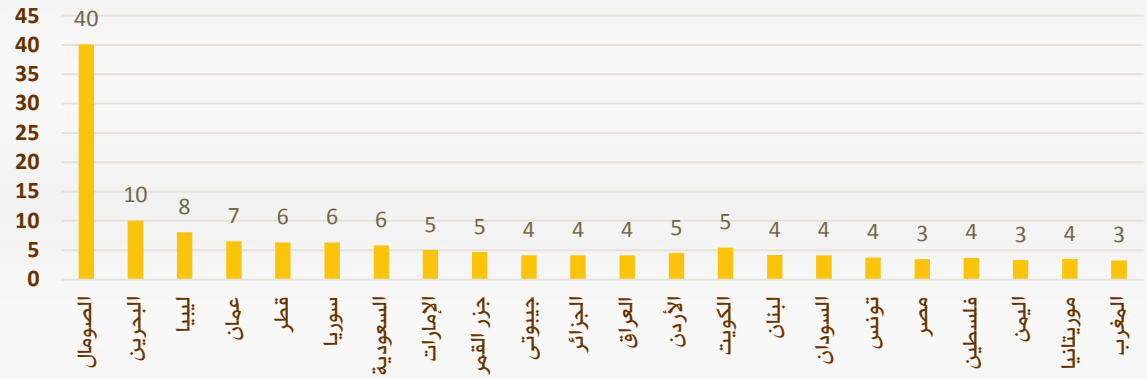

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html

الفرص والتحديات

الفرص

- تكمن الفرصة الأكبر للنساء في رفع وعيهن فيما يخص الممارسات الصحية، وكيفية الحفاظ على الموارد المائية، واستخدام المدارس لتدريب الفتيات الصغيرات على أفضل الممارسات عند استخدام المياه للحفاظ عليها وإدارة مياه الصرف الصحي.

التحديات

تواجه المنطقة العربية بأكملها تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي الآمن؛ يمكن تلخيصها فيما يلي[178]:

- انخفاض مؤشر حصة الفرد من المياه العذبة في هذه الدول؛ حيث وصل إلى أقل من 500 م3/السنة («خط الفقر المائي الحاد»).
- ارتفاع معدلات الطلب على المياه بنسب تفوق قدرة الدول على تطوير مواردها المائية؛ المتمثلة في التحلية وإعادة الاستخدام، كما يستنزف التطوير ميزانياتها.
- انخفاض منسوب خزانات المياه الجوفية، والتدهور المستمر في نوعيتها؛ نتيجة الاستخدام المكثف بشكل عشوائي؛ وهو ما أسهم في استنزافها، وانخفاض مستوياتها.
- الفجوة المائية بين متطلبات القطاع الزراعي وبين الموارد المائية المتاحة؛ حيث يعد القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه، ويستحوذ على أكثر من 85 % من إجمالي استخداماتها.

[178] عدنان حميدان وخلف الجراد، الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي، 2006، متوفر في: http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1435495233_.pdf

- زيادة حجم الإنفاق المالي لدعم المياه؛ حيث أدى «الدعم العام غير الموجه» إلى تفاقم الطلب على المياه، وفرض عبء مالي كبير على كاهل الموازنات الوطنية، وما نتج عنه من انخفاض نسب استرجاع التكاليف.

يضاف إلى هذه التحديات المعوقات التي تواجه النساء لمجرد كونهن نساء؛ والتي تتلخص في:

- صعوبة وصول النساء العربيات إلى الملكية، وإدارة الموارد المائية النظيفة، وخدمات الصرف الصحي الآمنة.
- تهميش المرأة فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بإدارة الموارد المائية، وعدم مراعاة المساواة بين الجنسين في استراتيجيات المياه في المنطقة.

تجارب ناجحة

خاضت عدة دول تجارب لتنمية مواردها المائية بشكل مستدام؛ عن طريق تمكين المرأة، وقد جاءت نتائج هذه التجارب لتؤكد أهمية دور ومشاركة المرأة في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة.

- **البرازيل**[179]**:** في أحد المجتمعات المتواجدة في منطقة وسط البرازيل؛ يتواجد 6700 شخص، معظمهم يعملون في الزراعة، ولا تمتلك هذه المنطقة نظام صرف صحي، كما أن 23٪ من السكان يستخدمون مصادر بديلة للمياه. وفي عام 2000 -استجابة لمخاوف المزارعين بشأن تدهور حالة المياه في المنطقة- قام الاتحاد المحلي للعمال الريفيين بالتعاون مع جامعة برازيليا؛ بتصميم مشروع للمياه مع المجتمع المحلي، وحدد المشروع ضرورة توحيد الجهود الرامية إلى وقف تلوث نهر داس برانكاس، وإعادة النباتات النهرية الأصلية؛ في مبادرة تقودها المرأة، تدعى "مشروع مياه المرأة". وقد تم تصميم هذا المشروع لتمكين كل مجموعة من النساء على استخدام الممارسات صديقة للبيئة في أنشطتهن اليومية. وتضمنت أنشطة المشروع زيادة الوعي فيما يخص البيئة، وزيادة التعليم والتدريب، وإشراك المجتمع بأسره في المشروع. وقد جاءت النتائج إيجابية على 3 محاور هي؛ البيئي، والمجتمعي، وتمكين وقيادة المرأة.
  - فعلى الجانب البيئي؛ اختفت النفايات والقمامة، وظهرت نباتات جديدة من الأنواع المحلية على ضفاف النهر، وانخفض تآكل التربة.
  - أما على الصعيد المجتمعي؛ فقد أصبحت هناك تعبئة مجتمعية متزايدة لكافة فئات المجتمع، وازداد الوعي المجتمعي بالبيئة المباشرة.
  - أما فيما يخص تمكين المرأة؛ فقد نجحت قيادة النساء المشتركات في عملية التثقيف البيئي، وإعادة تأهيل الأنهار والنباتات، وأدى ذلك إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتغيرت المفاهيم العامة المتعلقة بقدراتها القيادية.
- **أوغندا**: نفذت أوغندا مشروعا لإعادة تأهيل آبار المياه النظيفة؛ فقد كان على النساء في السابق قطع مسافات طويلة للحصول على المياه، وأدى ذلك إلى خفض الوقت المهدر لهن؛ مما ساعد على زيادة إشراكهن في الأنشطة الاقتصادية، وزيادة المحصلة التعليمية لديهن، كما ساهم في تحسين الحالة الصحية لهن؛ من خلال توفر المياه النظيفة.

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف السادس:

هناك العديد من المجالات التي يتوقع أن تحدث فيها ابتكارات تكنولوجية ومؤسسية متنوعة؛ فوفقا لوكالة حماية البيئة الأمريكية؛ تشمل هذه المجالات الحفاظ على الطاقة، وإعادة استخدامها، واستعادة المغذيات الموجودة في التربة بتكلفة أقل، وبصمة الكربون، وتحسين البنية التحتية للمياه، وحفظ

[179] UN, Gender, Water, and Sanitation case studies and best practices, 2006, available at: http://www.un.org/esa/sustdev/sdissues/water/cas-estudies_bestpractices.pdf

المياه، وإعادة استخدامها، وخفض التكاليف، وتحسين تقنيات رصد موارد المياه، وتحسين شبكات مياه الشرب الصغيرة، والحد من آثار المياه الناجمة عن إنتاج الطاقة، وتحسين قدرة البنية التحتية للمياه على التكيف مع آثار تغير المناخ، وتحسين فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي، وتحسين نوعية مياه المحيطات ومصبات الأنهار ومجمعات المياه[180]. وفيما يلي رصد لبعض المشروعات التكنولوجية المتعلقة باستدامة المياه.

- **برج المياه الوركاء في أثيوبيا:** يقوم المشروع على سحب المياه النظيفة من الفراغ، ويستند التصميم على مفاهيم حصاد الضباب، ويأخذ شكل أسطوانة ضخمة شيدت من الخيزران، وملفوفة في شبكة أعيد تدويرها، وتلتف حول برج بمظلة؛ توفر الظل للسكان المحليين عند قاعدة البرج. وهناك خطة لصناعة برج لإنتاج ضخم بحلول عام 2019.
- **الأشعة فوق البنفسجية:** توصل الباحثون في جامعة ستانفورد إلى تقنية لتنقية المياه بالأشعة فوق البنفسجية الموجودة في مستطيل أسود صغير؛ وتعد هذه التقنية الخطوة الأولى نحو جيل جديد من أساليب تنقية المياه التي تساعد على جعل المياه الملوثة صالحة للشرب.

محطة تحلية المياه بالطاقة الشمسية: يعتمد مصنع الطاقة الشمسية على طرق تحلية المياه الكهرومغناطيسية لتحويل مياه البحر إلى مياه نظيفة؛ من خلال الحمامات الحرارية.

التوصيات

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارات الطاقة	- تسهيل إجراءات التصريح والاعتماد والترخيص، وكافة الإجراءات الإدارية الأخرى لإنشاء وتشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية، أو عمليات التسخين والتدفئة والتبريد من مصادر الطاقة المتجددة، ودعم البنية الأساسية لشبكات النقل والتوزيع. - إدماج النساء في اللجان المختصة برسم السياسات المتعلقة بقطاع الطاقة؛ لضمان مراعاة هذه السياسات لمشكلات المرأة، وأن تكون أكثر استجابة لها. - إتاحة المعلومات الشاملة على المستوى المناسب حول طلبات التصريح، والترخيص بإقامة منشآت الطاقة المتجددة. - تحديد الخصائص الفنية الواجب توفرها في معدات وأجهزة ونظم الطاقة المتجددة؛ حتى تكون مؤهلة للاستفادة من الخطط، مع مطابقتها للمواصفات القياسية الوطنية، والنظم المرجعية الأخرى.
وزارات الطاقة والمحليات	- التنسيق بين الهيئات فيما يتعلق بتوزيع المسئوليات لتحديد التخطيط المكاني، مع تحديد جداول زمنية محددة لطلبات التخطيط والبناء.

[180] http://waterpolicy.online/role-of-technology-in-achieving-the-sustainable-development-goals /

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
	- وضع نظم وقوانين للبناء، واستخدام مصادر متجددة في الأبنية الجديدة، أو الأبنية القائمة التي تجري بها تجديدات؛ متى كان ذلك ملائما. - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من التركيب السليم للمعدات والأجهزة والنظم؛ بغرض استخدام الكهرباء والتسخين والتدفئة. - مشاركة النساء في مشاريع تخطيط المدن والمساحات العامة لعدة أسباب منها: أخذ بعين الاعتبار الحاجات الخاصة للنساء، التأكيد على أن تكون تلك المدن صديقة للبيئة
المجتمع المدني	- التوسع في عقد حملات التوعية التي تستهدف تعريف النساء باستخدامات الطاقة المتجددة، وكيفية تعظيم الاستفادة منها. - - لابد وأن يتبع هذه الحملات عقد مجموعة من التدريبات الموجهة للنساء لإطلاعهن على كيفية استخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

يتعلق الهدف التاسع بالبنية الأساسية للتصنيع الشامل والمستدام والابتكار، وتواجه النساء عموما والمرأة العربية خصوصا قدرا من الغياب عن المشاركة في مجال التصنيع والابتكار، كما تواجه المرأة تحديات تتعلق بملكية المشروعات الصناعية، ونقص دراسة التخصصات الهندسية؛ ففيما عدا تكنولوجيا المعلومات؛ نجد غيابا كاملا للمرأة في الدراسات المتعلقة بالصناعات الهندسية الثقيلة، بالإضافة إلى ذلك تواجه المرأة تحدي القدرة على المشاركة في أنشطة مربحة؛ مثل تصدير المنتجات؛ حيث تغيب النساء عن فرص التصدير الحقيقية، ويقل الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في المنطقة عن 0.57٪ عام 2014 من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدول، في مقابل إنفاق عالمي يصل إلى 1.69٪، وإنفاق متقدم يبلغ 2.21٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتغيب أي إحصائيات حقيقية حول مشاركة المرأة في ذلك الإنفاق، أو حصولها على جزء منه[181].

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف التاسع:

تجد التنمية الصناعية حظا وفيرا من الاهتمام، ويهدف الابتكار -كبعد أساسي في سياق التنمية المستدامة- إلى خلق توازن بين نمو الاقتصاد الأخضر وبين العدالة الاجتماعية والمساواة والحماية البيئية؛ وذلك بطريقة جديدة ومبتكرة بيئيا؛ فمن خلال مفهوم الابتكار يتم تجاوز الفهم التقليدي لمواجهة الفقر ونقص الموارد (الطاقة على وجه الخصوص)، وقصور الأنظمة البنيوية التحتية (خاصة؛ الصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم) إلى البحث عن فرص جديدة قد تؤدي إلى تقنيات تساهم في خلق المزيد من الفرص والثروة، دون زيادة مخلفات، والوصول إلى طاقة نظيفة بتكلفة مناسبة. وهناك مفهوم الابتكار الاجتماعي؛ والذي ينطوي على تغيير في أنماط الاستهلاك للأفراد والمجتمعات؛ فيؤدي ذلك إلى الابتكار في الإنتاج الذي يلبي احتياجات الأفراد، كما أن الابتكار الاجتماعي يعني المساواة وعدم التمييز بين الأفراد؛ من حيث النوع، أو العرق، أو الدين، أو اللون، أو المستوى الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في التعليم، والصحة، والمياه والطاقة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتشجيع صغار المزارعين على إنشاء أعمال تجارية كذلك.

ويوضح الشكل رقم (9-1) توزيع نسب العاملين في قطاع الصناعات التحويلية؛ كنسبة من إجمالي العمالة؛ بما له من أثر كبير على هيكل التشغيل والإنتاج في المنطقة العربية؛ فقد تراوحت نسبة العمالة المشاركة في قطاع الصناعات التحويلية ما بين أقل من 5٪ في الكويت إلى حوالي 20٪ في تونس، وقد بلغت في الأردن وسوريا 14٪، وفي فلسطين والبحرين 12٪، وفي مصر هناك نسبة 11٪ فقط من نسبة العمالة تعمل في مجال الصناعات التحويلية. وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11٪ (من 27.3 تريليون دولار عام 2014 إلى 24.3 عام 2015) متأثرا بتراجع أسعار النفط.. ويبرز الانخفاض الحادث ضعف وهشاشة المكون الاقتصادي الريعي العربي؛ المعتمد على ما تنتجه الأرض؛ لا ما ينتجه الافراد؛ فقد بلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية حوالي 11٪ عام 2015.

[181] United Nations, The Sustainable Development Goals Report 2017, New York, 2017.

وتعد مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة؛ رغم أنها تعد من القطاعات الواعدة القادرة على إحداث تغيير هيكلي ودائم في الدول العربية؛ تتنوع معه الفرص في زيادة الدخل والتشغيل، وتوطين التكنولوجيا، وزيادة الإسهام في التجارة الدولية.

وبالنسبة لأثر الصناعة على البيئة؛ من حيث معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون؛ تأتي السعودية في مقدمة الدول العربية في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، تليها الإمارات، ومصر، ثم العراق بمعدلات كبيرة نسبيا مقارنة بفلسطين، ولبنان، والأردن.

وتعاني كل الدول العربية من انخفاض معدلات الإنفاق على البحث العلمي خاصة؛ فهي تقل عن 1٪، وقد بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها في تونس والإمارات؛ حيث بلغت 0.71 و0.7 على الترتيب، تليها مصر بنسبة 0.68٪، وتقل النسبة عن 0.5٪ لباقي الوطن العربي؛ حيث تبلغ أدناها في العراق (حوالي 0.04٪) وتبلغ في كل من السعودية والجزائر 0.07٪، وفي البحرين بلغت النسبة 0.1٪؛ مما يدل على قلة اهتمام الوطن العربي بأنشطة البحث والتطوير.

شكل (9-1): نسبة العاملين في الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي العمالة 2004 إلى 2015)

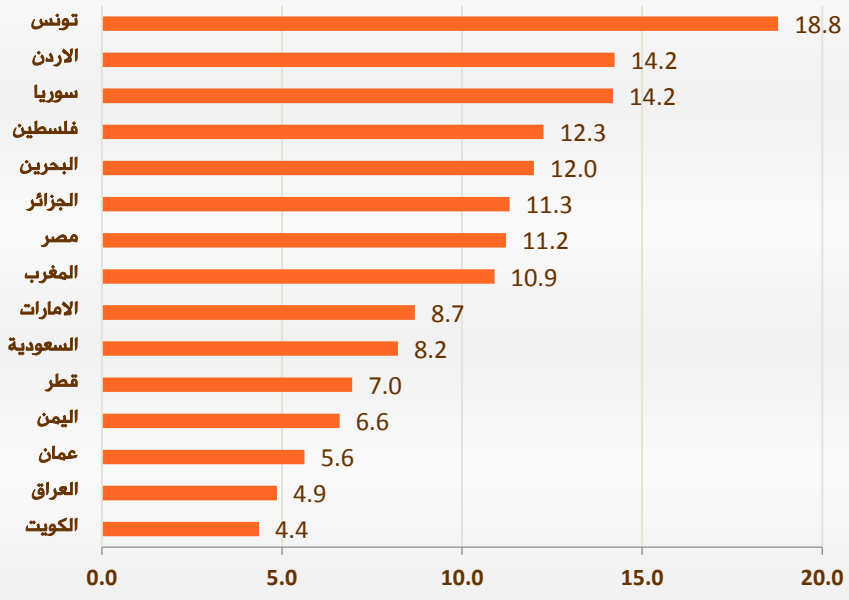

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html

شكل (9-3): المؤشر: عدد الباحثين المتفرغين للبحث العلمي (لكل مليون شخص-سنوات مختلفة

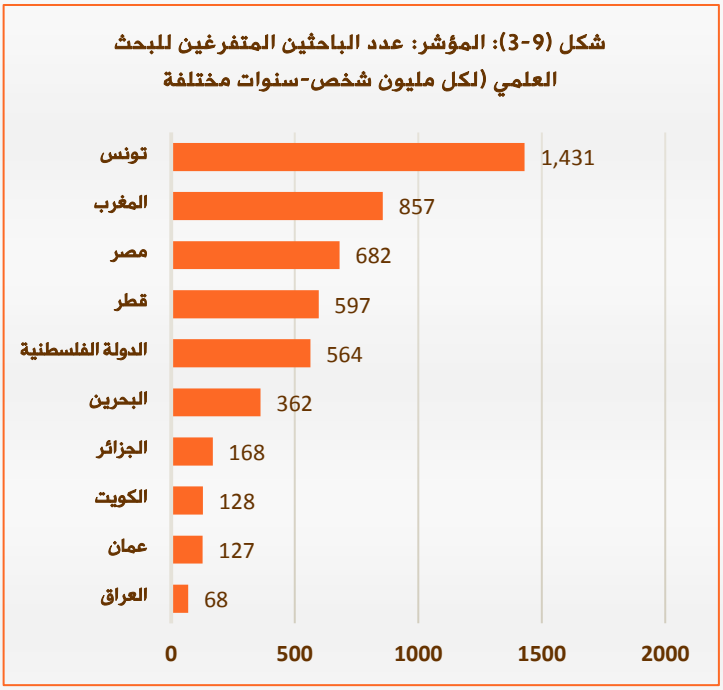

أما أعداد الباحثين في الدول العربية المختلفة بالنسبة لكل مليون شخص؛ فقد تصدرت تونس ترتيب الوطن العربي بأعلى

عدد؛ حيث بلغ 1431 باحثا لكل مليون فرد، تليها المغرب، ثم

جدول (9-1) ترتيب الدول حسب مؤشر الابتكار العالمي لعام 2017

الدولة	المؤشر (0-100)	الترتيب
الإمارات	43.24	35
قطر	37.9	49
السعودية	36.17	55
الكويت	36.1	56
البحرين	34.67	66
تونس	32.3	74
عمان	31.83	77
الأردن	30.52	83
مصر	26	105
الجزائر	24.34	108
اليمن	15.64	127

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html

مصر بعدد 857 و682 باحثا لكل مليون شخص على الترتيب، في حين جاءت العراق في ذيل الترتيب؛ بعدد بلغ 68 باحثا لكل مليون شخص؛ مما يدل على تدني أعداد الباحثين في أغلب الدول العربية؛ مما ينعكس على تحقيق المعدلات المرتفعة من التقدم والتنمية المستدامة.

أما نسبة مساهمة الصناعات التكنولوجية عالية ومتوسطة التقنية في القيمة المضافة الكلية لقطاع الصناعة لسنوات مختلفة؛ فتأتي في مقدمة الدول العربية قطر (62.3٪)، تليها عمان (48٪)، والسعودية (41٪)، بينما تأتي في نهاية القائمة فلسطين واليمن والعراق؛ بنسب تتراوح ما بين 1٪ و7٪.

أما نسبة أداء الدول العربية في مؤشر الابتكار؛ فقد حققت بعض الدول درجات من التقدم مقارنة بدول أخرى؛ فجاءت قطر، والإمارات، والكويت، والسعودية في ترتيب متقدم؛ مقارنة باليمن، والجزائر، ومصر[182].

3-الفرص والتحديات

الفرص:

- يمثل القطاع الصناعي فرصة كبيرة للنساء للمشاركة في العمل والإنتاج، وإعادة توزيع الثروة لصالح النساء؛ خاصة في الصناعات القابلة للتصدير للخارج؛ مما يعطي النساء فرصة المشاركة في السوق العالمي.
- تملك النساء فرصة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ تمكنها من إنشاء مصانع صغيرة، وورش عمل، ومكاتب تكنولوجية في المجال الصناعي.

التحديات:

- تواجه النساء تحديا حقيقيا يتعلق بأن القطاع يسيطر عليه الرجال؛ وبالتالي فلن تكون معركة النساء في اقتحامه سهلة، ويعزز ذلك قلة عدد النساء العربيات في دراسة التخصصات الهندسية.
- تواجه النساء تحدي تراجع مستوى البنية الأساسية؛ حيث إن مرافق المياه والصرف الصحي، والطاقة النظيفة والطرق في معظم دول المنطقة؛ تمثل تحديات حقيقية تواجه فرص المرأة في العمل، وفي توفير وقت العمل المدفوع بعيدا عن الأعمال غير المدفوعة لصالح الأسرة.

تجارب ناجحة:

- **شيلي:** شركة أنجلو أمريكان كوبر للنحاس؛ هي واحدة من أكبر الشركات في العالم، وتحقق أرباحا تتخطى 11 مليار دولار سنويا، وقد واجهت الشركة تحديا حقيقيا لعدم وجود تأثير اقتصادي مجتمعي لأنشطتها؛ لذلك قررت أن تضع أولوية لتعيين العمالة المحلية، وفي هذا الوقت لم يتخط تمثيل النساء نسبة 2.3٪ من العاملين؛ بسبب وجود انطباع ثقافي -ذي بعد تاريخي- غير مشجع عن عمل المرأة بالمناجم، وقد حاولت الشركة إعادة إدماج النساء في العمل؛ من خلال تدريب النساء

[182] Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, The Global Innovation Index 2017: Innovation Feeding the World. 2017. https://www.globalinnovationindex.org/

على قيادة الشاحنات ومعدات الحفر، ولجأت الشركة لهذا الاختيار في ظل محاولتها تعيين عمالة محلية على النحو الذي يجعلها تحقق أثرا بيئيا واجتماعيا للمجتمع، ووصلت نسب النساء إلى 10٪ من قادة الشاحنات ومعدات الحفر، كما زادت نسبة مشاركة النساء في الوظائف الإشرافية من 4٪ إلى 15٪، وقد أدى توظيف مزيد من النساء إلى وجود تنوع في أساليب تنفيذ المهام الموكلة لفريق العمل، وحققت الفرق التي تشارك بها النساء نجاحا أكبر، كما ساهمت زيادة تمثيل النساء في تحسن طرق التواصل بين الشركة وعملائها وبين المديرين، كما حدث تحسن في شكل الشركة، وطرق تواصلها مع المجتمع؛ إذ أصبحت قادرة على صياغة وتوصيل رسائل تلقى تقدير سكان المنطقة.

- **تايلاند** (شركة كونتيننتال لصناعة قطع غيار السيارات): بلغت مبيعات الشركة 32.7 مليار دولار في 2012، وكانت نسبة 41٪ من العاملين بالشركة من النساء اللاتي يعملن في تجميع قطع الغيار، وتطبق الشركة سياسة توظيف تساوي بين النساء وبين الرجال؛ ولكنها تمنح النساء بعض المزايا؛ ولكن رغم ذلك ظلت نسبة النساء في المناصب القيادية منخفضة؛ فصممت الشركة برنامجا للمساواة بين الجنسين لتعزيز وصول النساء لمناصب قيادية بالشركة، وضمنت احتياجات النساء في أماكن الراحة، والتهوية، وراجعت الرواتب، وفتحت الشركة المجال -من خلال تلك المبادرة- لرفع مهارات النساء القيادية، وفتح الباب لتلقي مقترحات التطوير والترقي لمناصب قيادية؛ مما ساهم لاحقا في جذب كفاءات نسائية من شركات أخرى للالتحاق بالشركة[183].
- **العراق**: على الصعيد العربي؛ تمثل تجربة المصممة العراقية زها حديد نموذجا مبدعا من التخصص الهندسي الدقيق؛ الذي ارتبط بريادة الأعمال؛ من خلال شركتها الخاصة التي فازت بعدة جوائز عالمية في مجال التصميم الهندسي.

دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الهدف:

- تساهم تكنولوجيا المعلومات في تعزيز فرص النساء في القطاع الصناعي؛ من خلال تسهيل العمليات الصناعية؛ خاصة عمليات التجميع، والعمليات المعقدة.
- إن مستقبل الصناعة مرتبط إلى حد كبير بالتطور في وجود معدات وأجهزة مرتبطة بأجهزة الكمبيوتر، وتتسم بالحساسية للظروف المحيطة، كما ترتبط باحتياجات السكان وبحوث السوق.[184]
- كذلك ستحدث الطباعة ثلاثية الأبعاد تغيرا كبيرا في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها.
- للتكنولوجيا دور مهم جدا فيما يتعلق بتوفير وقت المرأة العربية؛ خاصة الوقت المستهلك في الأعمال المنزلية؛ وبالتالي سوف تلعب التكنولوجيا دورا رئيسيا في إعادة تشكيل هذا الدور؛ بالسماح بإنجاز الأعمال المنزلية في وقت أقل، والتفرغ لأنشطة ذات طابع مدفوع؛ خاصة في المناطق الفقيرة والنائية.

التوصيات

[183] IFC, Investing in Women's Employment: Good for business, good for development, The World Bank, 2013.

[184] Marian Mueller, Steve Eddy, Reinhard Geissbauer and Barry Jaruzelski, Industrial Manufacturing Trends 2018-19, https://www.strategyand.pwc.com/trend/2018-manufacturing, , PCW.

جهة التنفيذ	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات التشريعية	- ضرورة الالتزام بما نصت عليه الدساتير المختلفة فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لأعمال البحث العلمي والتطوير في مجالات التنمية المختلفة. - وضع المواد القانونية التي تحدد ما يترتب على مخالفة ما ورد في دساتير الدول العربية بشأن النسب المخصصة لأعمال البحث والتطوير في الموازنات العامة. - صياغة تشريعات بها حوافز واضحة للمؤسسات والشركات التي تدعم البحث العلمي. - النص صراحة في التشريعات على حصص واضحة للنساء في الوظائف البحثية، ومنح الدراسة بالخارج؛ خاصة في التخصصات المتقدمة. - تمرير تشريعات وسياسات عمل داعمة للمرأة؛ لاسيما فيما يتعلق بالتساوي في الاجور، وفي الحصول على فرص العمل؛ حيث تقوم عملية التوظيف على معيار الكفاءة لا معيار النوع الاجتماعي أو الجنس. -
وزارات العمل	- إقرار وزارات العمل لسياسات واضحة؛ تهدف لتمكين المرأة في المجال الصناعي، على أن تشتمل تلك السياسات على الآتي: - تقديم المنح، وبعض المزايا التشجيعية للمصانع والشركات التي توظف 10٪ من عمالها من النساء. - النص على وجود قواعد واضحة لترقية النساء للمناصب القيادية في الشركات والمصانع المختلفة. - خلق آلية للتظلم من تجاهل حقوق المرأة في الترقية للنساء. - تدريب النساء ورفع قدراتهن في المجال الصناعي ذي العائد المرتفع؛ خاصة الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة ذات العائد المرتفع. - إقرار المعاملة المتساوية في الأجر لدى شركات القطاع الخاص. - تقديم المزيد من المزايا التشجيعية للشركات والمصانع التي تتولى المرأة فيها المناصب القيادية والعليا. وعقد المسابقات السنوية لاختيار أفضل الشركات والمصانع التي تقوم بهذا الأمر. - توفير التمويل المالي والتدريب اللازم للمشروعات التي تتولى مسئولياتها النساء؛ بغرض تحفيزهن على استمرار العمل في المجال الصناعي.
الجامعات والمجتمع الأهلي	- التوسع في إنشاء المدارس التي تقوم بتدريس البرامج التعليمية المتخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا الهندسية والرياضيات، وتحفيز الفتيات على الالتحاق بها؛ من خلال تخفيض نفقات الالتحاق، أو توفير المنح لهن، ويكون معيار الكفاءة هو المحدد الرئيسي للالتحاق؛ وليس النوع أو الجنس. - التوعية بأهمية القطاع الهندسي في الدراسة بين خريجي المدارس الثانوية.

جهة التنفيذ	المقترح المطلوب تنفيذه
	- ربط الدراسة الهندسية بدراسة ريادة الأعمال؛ بالشكل الذي يمكن المتخرجات من إقامة مشروعاتهن. - تدريب النساء العاملات على النحو الذي يعزز وصولهن لمناصب قيادية داخل أماكن عملهن. - التأكد من وضع البعد الجندري في سياسات التوجيه المهني لطلاب المدارس والجامعات وعدم تكريس التمييز و الاحكام المسبقة في اختيار المهن للنساء وبالتالي ازالة العوائق الاجتماعية والثقافية في اختيار مهنة الهندسة والصناعة عند النساء.
الجهات التنفيذية والمراكز البحثية التابعة لها	- إدماج النساء في أنشطة البحث، وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ على النحو الذي يحقق أداء أفضل في هذا المجال. - تشجيع ولوج النساء لميدان البحث والتطوير، وفتح أبواب الجامعات أمام الرجال والنساء على حد سواء. - مشاركة النساء في تطوير أداء المؤسسات المعنية بالتطوير التكنولوجي؛ من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيا الحديثة. - وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي صديق للمرأة؛ حيث يتم إدماج التكنولوجيا الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ على نحو مراعي لاحتياجات النساء.
الجامعة العربية/ منظمة المرأة العربية	- إقامة مسابقات سنوية للنساء في مجالات الصناعات الهندسية باسم رائدات في المجال؛ مثل المهندسة العراقية زها حديد. - إطلاق منصات ومؤتمرات سنوية للتنسيق والتشبيك بين السيدات العربيات الرائدات في مجالات التنمية الصناعية؛ للنظر في إمكانية التعاون بينهن على المستوى الوطني والإقليمي. - تشجيع ودعم مسابقات العلوم بين الطلاب من مختلف الجامعات العربية؛ بما يحقق التعاون بينهم. - إنشاء مسابقات عربية متخصصة؛ تهدف إلى دعم الابتكار في مجال أهداف التنمية المستدامة.

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تستغرق المرأة وقتا أطول في العمل الزراعي مقارنة بالوقت الذي يستغرقه الرجال؛ إلا أنها تواجه عددا من المعوقات؛ منها الافتقار إلى المعرفة بمعايير حفظ الأغذية، إلى جانب عدم امتلاكها لأدوات الحفظ والتجهيز الفعالة، كما يؤدي الحد من فاقد الأغذية إلى خفض إجمالي نفقات الأسر على الغذاء، وتوجيهها للصحة، والتعليم. وبما أن المرأة مسئولة عن نسبة 85 إلى 90 ٪ من التغذية المنزلية؛ لذا فإن الحملات التي تستهدف المرأة للحد من فقدان الغذاء من الممكن أن تؤدي إلى خفض أكبر في الكميات المهدرة من الطعام؛ مقارنة بالحملات غير المستهدفة للمرأة[185][186].

وتواجه المرأة أشكالا متعددة من التمييز؛ بصفتها المستخدم الرئيسي للعديد من السلع والخدمات؛ وتتنوع أشكال التمييز إلى صور مباشرة، وأخرى غير مباشرة؛ ومنها فرض شكل بعينه لطبيعة الملبس المفضل عليها، أو شراؤها لنفس السلعة بثمن أغلى مما يشتريها به الرجل؛ فيما يسمى بالضريبة الوردية.

وتبلغ الخسائر الغذائية والنفايات نحو 680 مليار دولار في البلدان الصناعية، و310 بلايين دولار في البلدان النامية، وتبدد البلدان الصناعية والنامية تقريبا نفس كميات الأغذية (670 و630 مليون طن على التوالي)، وتبلغ الخسائر الغذائية الكمية والنفايات العالمية في العالم حوالي 30 ٪ من الحبوب، ومن 40 إلى 50 ٪ للمحاصيل الجذرية والفواكه والخضراوات، و20 ٪ للبذور الزيتية واللحوم، ومنتجات الألبان، بالإضافة إلى 35٪ للأسماك. وفي كل عام يهدر المستهلكون في البلدان الغنية ما يقرب من 222 مليون طن من إجمالي إنتاج الغذاء الصافي، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يصل الإهدار إلى230 مليون طن.

وتعادل كمية الأغذية المفقودة أو المهدرة سنويا أكثر من نصف محصول الحبوب السنوي في العالم (2.3 مليار طن في 2010/2009)، ويتراوح نصيب الفرد من النفايات من 95 إلى 115 كجم سنويا في أوروبا وأمريكا الشمالية، في حين أن كل المستهلكين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب شرق آسيا؛ يتلقى كل منهم من 6 إلى 11 كجم فقط في السنة.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الثاني عشر:

رغم أن دول المنطقة العربية كانت من أوائل الدول التي اعتمدت استراتيجية إقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدام؛ إلا أن الطلب العربي على الطاقة والمياه والغذاء؛ مرتبط بعدد كبير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية؛ ومنها: النمو السكاني، والتحضر، وندرة الموارد المائية، والظروف المناخية، إلى جانب السياسات الحكومية، وخطط التسعير والدعم.

وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة غير متجانسة فيما يخص متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك؛ حيث يتراوح ما بين 18 و53 في دول الخليج، بينما يتراوح ما بين 7 و13.7 في دول المغرب العربي، ويتراوح ما بين 8.8 و12 في دول المشرق العربي؛ في حين يتراوح في دول الجنوب ما بين 1.72 و4.4[187].

ويكشف مسح تم عام 2015 -بشأن الاستهلاك المستدام- عن آثار تدخلات الحكومات بشأن قرارات الشراء، وأنماط الاستهلاك؛ أن نحو 9٪ فقط من القطريين يشترون الأجهزة الكهربائية، بينما ارتفع الرقم نفسه إلى 57٪ في تونس. كما تعد العلامة التجارية للسيارات من معايير الشراء الرئيسية في

[185] world resource institute, Installment 2 of "Creating a Sustainable Food Future, Reducing Food Loss and Waste, Working Paper, June 2013, available on: http://pdf.wri.org/reducing_food_loss_and_waste.pdf

[186] Focus on Gender: Women can help lower food losses, Available on: http://www.scidev.net/global/gender/analysis-blog/focus-on-gender-women-can-help-lower-food-losses.html

187 دول الخليج العربي؛ هي: الكويت، والإمارات العربية، والسعودية، وقطر، والبحرين، وعمان، ودول المشرق العربي؛ هي: العراق، وسوريا، وفلسطين، والأردن، ولبنان، ومصر، ودول المغرب العربي؛ هي: موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، ودول الجنوب؛ هي: السودان ،واليمن، وجزر القمر، وجيبوتي.

دول مجلس التعاون الخليجي، في حين كانت تكلفة الوقود والسعر من العوامل الرئيسية لشراء سيارة في الأردن، ومصر، والمغرب، ولبنان، والعراق، وتونس؛ وبالتالي تظهر النتائج أن الوعي العام ليس كافيا وحده لتغيير عادات الاستهلاك؛ لذا يجب أن تتدخل الحكومات العربية للتأثير وتوجيه الطلب، ورفع الوعي العام بالاستهلاك المستدام.

ورغم أن معظم البلدان العربية تدعم الطاقة، والمياه، وأسعار المواد الغذائية لأسباب مختلفة؛ لتخفيف العبء على الفقراء، لكن نسبة أكثر من 90 ٪ من هذا الدعم تتسرب إلى الأغنياء. وأشار استقصاء للرأي أن نحو 77٪ من الأفراد يوافقون على رفع أسعار المياه والطاقة إذا تم تعويضها بمزايا اجتماعية أفضل؛ مثل التعليم، والتأمين الصحي، والمعاشات التقاعدية الكافية.

وتحتفظ المنطقة العربية بأكبر احتياطيات للنفط الخام في العالم؛ التي تؤثر بشكل كبير على تغير المناخ العالمي؛ من خلال تصدير النفط، والمنتجات ذات الصلة، غير أن الوقود الأحفوري لا يستخدم فقط لأنشطة التصدير؛ حيث يشهد الوطن العربي ارتفاعا في الطلب الداخلي على الطاقة بغرض التنمية؛ إلا أن سوء إدارة الطاقة تسبب في ارتفاع نسبة متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد في دول غرب آسيا من 6 إلى 7.2 طن، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 3.9 أطنان؛ وبالتالي جعل المنطقة واحدة من المناطق الأكثر تلوثا اقتصاديا في العالم[188] . كما تواجه المنطقة العربية تحديا كبيرا في توفر المياه؛ حيث تمثل المنطقة العربية نحو 3٪ من إجمالي سكان العالم؛ إلا أنها تمتلك 1.2٪ فقط من احتياطيات المياه بالعالم؛ وبالتالي فإن معظم البلدان العربية تعاني من الفقر المائي. وعلاوة على ذلك فإن غالبية موارد المياه العذبة تتقاسمها الدول؛ وبالتالي فإن المنطقة تظهر ارتفاعا كبيرا في الاعتماد على موارد المياه العذبة التي تنشأ خارج أراضيها، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن تغير المناخ من المتوقع أن يضاعف تحديات المياه كنتيجة لنقص الأمطار.

وجدير بالذكر أن كافة دول الوطن العربي قد استوفت 100٪ من الأطراف في اتفاقية مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛ فيما عدا فلسطين واليمن، بينما حققت اليمن وتونس والبحرين وقطر 100٪ من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وتفاوتت استجابة الوطن العربي فيما يخص اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على بعض المواد الخطرة والمواد الكيميائية، ومبيدات الآفات في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

الفرص والتحديات

الفرص المتاحة للمرأة:

1- تملك المرأة فرصة في وصول صوتها والأخذ به في الشركات؛ بشأن العبوات الصديقة للبيئة؛ باعتبارها المشتري لمعظم السلع المنزلية والمعمرة.

التحديات التي تواجه المرأة:

1- ضعف مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المجتمعية الخاصة بأنظمة التخلص من النفايات؛ حيث تعد المرأة المسئول الرئيسي في التعامل مع النفايات المنزلية؛ وهي تفضل الطرق غير المركزية؛ عن طريق استخدام وحدات تجميع صغيرة ومتفرقة يسهل الوصول إليها، بينما يميل الرجال إلى التخلص منها بشكل مركزي.

2- تدني فرص مشاركة المرأة في الوطن العربي في إعادة تدوير النفايات؛ مما يحد من فرص حصولها على مقابل مادي.

3- انخفاض ثقافة المرأة بآليات تحقيق الاستهلاك المستدام؛ ويرجع هذا إلى انخفاض الوعي.

4- القيود الثقافية والاجتماعية التي قد تفرض أنماطا غذائية واستهلاكية غير مستدامة.

[188] United Nations Environment Programme, Regional Office for West Asia (UNEP/ROWA), Sustainable Consumption and Production in the Arab Region, Available on: http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal12.pdf

تجارب ناجحة

بذلت العديد من الدول جهودا متعددة وقدمت أفكارا مبتكرة لتحقيق استدامة الاستهلاك والإنتاج؛ بما يتناسب مع المرأة؛ مما يساهم في تقديم لمحة عما يمكن تحقيقه. وفيما يلي أبرز تلك الجهود:

1- **تنزانيا**: تمكين المزارعات من تطوير أساليب المحافظة على المحاصيل؛ باستخدام تكنولوجيا التجفيف الشمسي المبتكرة، وتسهيل انتقالهن للأسواق.

2- **الدنمارك**: إطلاق مبادرة غير ربحية ضد النفايات الغذائية، ووقف هدر الطعام، وقد حظيت المبادرة بتأييد عدة آلاف من المستهلكين وأعضاء البرلمان، وأشهر الطهاة، والمطاعم، بالإضافة إلى الشخصيات الرائدة.

3- **بريطانيا**: إطلاق مشروع ريادة الأعمال "الغذاء من أجل الخير"؛ لزيادة الوعي بالحد من هدر الطعام، وتوزيع أطعمة مجانية.

4- **أستراليا**: إنشاء جمعية خيرية للحفاظ على الطعام؛ تتولى جمع أطنان الأغذية الزائدة كل أسبوع؛ لتسليمها لأكثر من 380 جمعية خيرية، وتوزيع وجبات غذائية لمن يحتاجونها[189].

5- **بعض الدول العربية** أنشأت مراكز وطنية لمعالجة الآثار الصناعية على البيئة، وتقديم الاستشارات البيئية للتحول للاقتصاد الأخضر في كل من الأردن، وتونس، وعمان، ولبنان، ومصر، والمغرب. وقد قامت تلك المراكز في الأردن بالتعاون مع منتجي الأغذية؛ للمساعدة في إنتاج نظيف ومنخفض التكلفة؛ مما ساهم في خفض استخدام الطاقة والمياه. وفي تونس؛ استفادت نحو 10 فنادق من تلك المراكز الوطنية؛ حيث نجحت في خفض المياه المستخدمة بنسبة تصل إلى 70٪؛ وذلك بتمويل من جهات مانحة، وبدعم تقني من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[190].

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف الثاني عشر

- إن التطبيقات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ تمكن من تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛ فالشبكات الذكية، وانخفاض استهلاك الطاقة لهما أثر إيجابي على خفض معدلات الاستهلاك[191].
- ومن خلال دعم الخدمات بدلا من المنتجات المادية؛ تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحد من استخدام الطاقة واستهلاك المواد، كما تساعد على التعريف بكيفية إعادة استخدام المنتجات والسلع وتقاسمها وإعادة تصنيعها.

التوصيات

في إطار تحسين أوضاع المرأة العربية في ظل العمران بالوطن العربي، وتحقيق هدف استدامة الإنتاج والاستهلاك؛ تأتي تلك التوصيات:

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات التشريعية	- إصدار التشريعات التي من شأنها المحافظة على البيئة، وتغليظ العقوبات المتعلقة بالممارسات الضارة في إدارة النفايات الخطرة والمواد الكيميائية.

[189] http://www.thinkeatsave.org/index.php/women-winning-the-war-against-food-waste-and-food-loss

[190] الأمم المتحدة، الأسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، متاح على الموقع الإلكتروني، 2015 https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf

[191] http://www.itu.int/en/sustainable-world/Pages/goal12.aspx

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	- إعادة النظر، ومراجعة نظم الدعم الخاص بالطاقة والغذاء لتستهدف الفئات الفقيرة، وتجريم التلاعب في هذه النظم.
الجهات التنفيذية	- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات تتعلق بالاقتصاد الأخضر؛ من خلال توفير حوافز الاستثمار في هذا المجال، والمشاركة في التمويل بما يتناسب مع إمكانيات الشركات العاملة في القطاع الخاص. - تضمين ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدام في الخطط الوطنية والقطاعية، والممارسات التجارية المستدامة، وسلوك المستهلك. - الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛ من خلال خلق آلية لمتابعة مدى هذا الالتزام من قبل القطاع العام والخاص على حد سواء. - التأكيد على مشاركة المرأة في عملية الإدارة البيئية؛ من خلال اختيار الرائدات في هذا المجال في المناصب القيادية التنفيذية. - وضع وتنفيذ نظم للإدارة البيئية؛ تتفق مع المعايير والاتفاقيات الدولية؛ بما يعزز المساعدات الإنمائية لهذا الغرض؛ حيث يعد التمويل جزءا بالغ الأهمية من تعزيز نظام الإدارة البيئية. - إجراء الدراسات التي تحدد استدامة المنتجات بيئيا؛ خاصة الصناعات التي قد تكون ملوثة للبيئة، والنظر في إمكانية التوقف عن العمل بتلك الصناعات، وتوفير البدائل الصديقة للبيئة. - وضع حوافز لتشجيع القطاع الخاص على إنتاج عبوات قابلة لإعادة التدوير. - منح حوافز للشركات والمصانع التى تنتج أجهزة منخفضة الاستهلاك للطاقة؛ خاصة الأجهزة المنزلية. - زيادة التمييز الإيجابي لصالح الأجهزة الموفرة للطاقة والمياه؛ بخفض ضرائب المبيعات أو القيمة المضافة على أسعارها، وزيادة ضرائب المبيعات أو القيمة المضافة على الأجهزة المعروف عنها استهلاك كميات أكبر من المياه والطاقة. - مراجعة نظم المشتريات الحكومية نحو شراء أجهزة الكمبيوتر والشاشات والطابعات، والكابلات ذات الاستخدام المنخفض للطاقة، وكذلك اختيار الصنابير والتصميمات والمعدات ذات الاستخدام المنخفض للمياه، أو القابل لإعادة التدوير.
المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية	- تشجيع مشاركة المرأة كرائدات أعمال في القطاعات الخضراء والطاقة البديلة، وإعادة تدوير النفايات، والزراعة الخضراء؛ مما يوفر فرصا للعمل لكثير من النساء؛ لاسيما في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. - توفير التدريب اللازم للسيدات، وإمدادهن بالمعلومات الكافية عن التكنولوجيا الحديثة، وكذا القروض والحوافز المالية والضريبية؛ لتحفيز النساء على الانخراط في الأعمال الحرة بالقطاعات الخضراء.
وسائل الإعلام والمجتمع المدني	- زيادة الوعي العام بدور المرأة في ضمان اتباع أنماط استهلاك وإنتاج مستدام، وتعزيز أنماط الاستهلاك الرشيدة، والحد من الهدر والتدهور البيئي؛ وذلك من خلال حملات التوعية المختلفة التي تستهدف الرجال والنساء على حد سواء. - تدريب النساء والفتيات، ومدهم بالإمكانيات اللازمة للوقاية من التلوث وزيادة المخلفات؛ للحد من الانبعاثات، وأهمية عملية إعادة التدوير.
القطاع الخاص	- ضرورة وضع أسعار المنتجات ومواصفاتها على العبوات؛ مما يمكن النساء من الاختيار. - ضرورة تسجيل وجود أي مواد ضارة بالصحة أو بالحوامل أو بالأطفال، أو بالبيئة على العبوات. - تطبيق الحوكة الرشيدة في ادارة هذا القطاع, من شراكة بين القطاع العام والخاص وأيضا مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني في وضع خطة ادارة النفايات. والتأكد أن هذه الحوكمة شاملة ولا تستبعد النساء في كل المراحل.

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
أجهزة حماية المستهلك	- القياس المستمر لاستخدام الأجهزة للطاقة، ووضع مؤشر لذلك القياس. - القياس المستمر لاستخدام الأجهزة للمياه، ووضع مؤشر لذلك القياس. - حماية حقوق المواطنين في إرجاع المنتجات المستهلكة للمياه والطاقة بشكل كبير. - تفعيل نظم إرجاع المنتجات، واستبدالها بأخرى منخفضة في استخدام موارد المياه والطاقة. - توفير حوافز للشركات؛ حتى تتعاون في مجال إرجاع واستبدال الأجهزة، وكذلك إعادة تدويرها[192]. - التوجيه والإرشاد نحو السلع والمنتجات الموفرة للمياه والطاقة. - إعداد تقارير سنوية عن كفاءة استهلاك الطاقة والمياه والغاز للمنتجات المتاحة في الأسواق العربية، وطرحها للمستهلكين. - السماح بفترات صيانة وضمان أكبر نسبيا للأجهزة الكهربائية والإلكترونية. - دراسة أسعار المنتجات المخصصة للمرأة، في مقابل المنتجات المخصصة للرجل؛ فقد قام قسم حماية المستهلك بولاية نيويورك الأمريكية بتنفيذ دراسة مشابهة على 800 منتج، واتضح أن المنتجات المخصصة للمرأة تباع بأسعار أغلى من تلك المخصصة للرجل؛ بنسبة تصل إلى 56٪ على منتجات العناية الشخصية، و15٪ على الملابس، ويمتد ذلك للعب الأطفال. وتدفع المرأة على مدار حياتها 7٪ زيادة خفية في أسعار المنتجات لأنها امرأة؛ فيما يعرف باسم الضريبة الوردية Pink Tax[193]

[192] European Comission, the Sustainable Consumption and Production and Sustainable Industrial Policy Action Plan, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52008DC0397

[193] Julie Menin, from Cradle to Cane: The Cost of Being a Female Consumer, New York City Department of Consumer Affairs, https://www1.nyc.gov/assets/dca/downloads/pdf/partners/Study-of-Gender-Pricing-in-NYC.pdf

الهدف الرابع عشر: تحقيق الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار، والموارد البحرية للتنمية المستدامة

تحتاج النساء في مراحل الحمل والرضاعة إلى التغذية السليمة؛ ومن أهم العناصر الأساسية التي تساهم فيها ما توفره الأسماك؛ وبالتالي فهي مستهلك رئيسي للأسماك. ويعمل أكثر من 120 مليون شخص حول العالم -سواء بدوام كامل أو جزئي- في تربية الأسماك وصيدها، وكذلك العمليات المتعلقة بها؛ من تعبئة، وتسويق، وبناء للقوارب، وتصنيع لمستلزمات الصيد، وتمثل النساء نسبة 47٪من هذا العدد، وترتكز النساء عادة في عمليات ما بعد تربية الأسماك وصيدها[194]؛ حيث يعملن بشكل كبير في الوظائف والمهمات ذات الأجور المتدنية؛ التي لا تحتاج إلى مهارات، أو تحتاج لمهارات متدنية. وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في نشاطي الصيد وتربية الأسماك حوالي 19٪ من قوة العمل في هذه الأنشطة في عام 2015، بعد أن كانت 12٪ عام 2008[195].

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الرابع عشر:

تطل الدول العربية على عدد من أكثر الممرات المائية حيوية؛ مما جعلها متميزة فيما يتعلق بالوصول إلى المنافذ البحرية والمحيطات؛ حيث يطل الوطن العربي على المحيط الأطلسي، والبحر المتوسط، والخليج العربي، وبحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، والمحيط الهندي[196]. وعلى الرغم من وجود 7 غايات أساسية للهدف الرابع عشر؛ إلا أن البيانات المتوفرة عن هذا الهدف لا تغطي إلا مؤشرا واحدا خاصا بالغاية الخامسة؛ والتي تنص على ما يلي: "بحلول عام 2020؛ يكون قد تم الحفاظ على وحماية 10٪ على الأقل من المناطق البحرية والساحلية؛ بما يتفق مع القوانين الدولية والوطنية[197]". كما أن الأرقام المتوفرة في هذا المؤشر لا تغطي جميع دول الوطن العربي؛ حيث يفتقد المؤشر للبيانات الخاصة بالعراق والصومال وفلسطين.

ويوضح الشكل التالي المناطق المحمية في كل دولة بالنسبة للمناطق البحرية والساحلية الموجودة في هذه الدولة، ورغم اقتراب الموعد المحدد لتحقيق هذه الغاية؛ إلا أن 17 دولة عربية لم تقترب حتى من تحقيق الهدف؛ حيث تتراوح النسبة المحمية من المناطق البحرية والساحلية في هذه الدول ما بين 0.02٪ و4.95٪ فقط، بينما تخطت دولتان فقط النسبة المطلوبة؛ وهما السودان والأردن؛ حيث بلغت 15.96٪ و35.22٪ على التوالي في عام 2016[198].

[194] http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-14-life-below-water#notes

[195] Food and Agriculture Organization of the United Nations, Good Practice Policies to Eliminate Gender Inequalities in Fish Value chain, 2013.

[196] United Nations Environment Programme, Marine Resources in the Arab Region, 2015.

[197] United Nations Statistics, Tier Classification for Global SDG Indicators 2017, Available online at: https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/

[198] United Nations Statistics, Tier Classification for Global SDG Indicators 2017, Available online at: https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/

شكل (14-1): نسبة المناطق البحرية المحمية من إجمالي المناطق البحرية في عام 2016

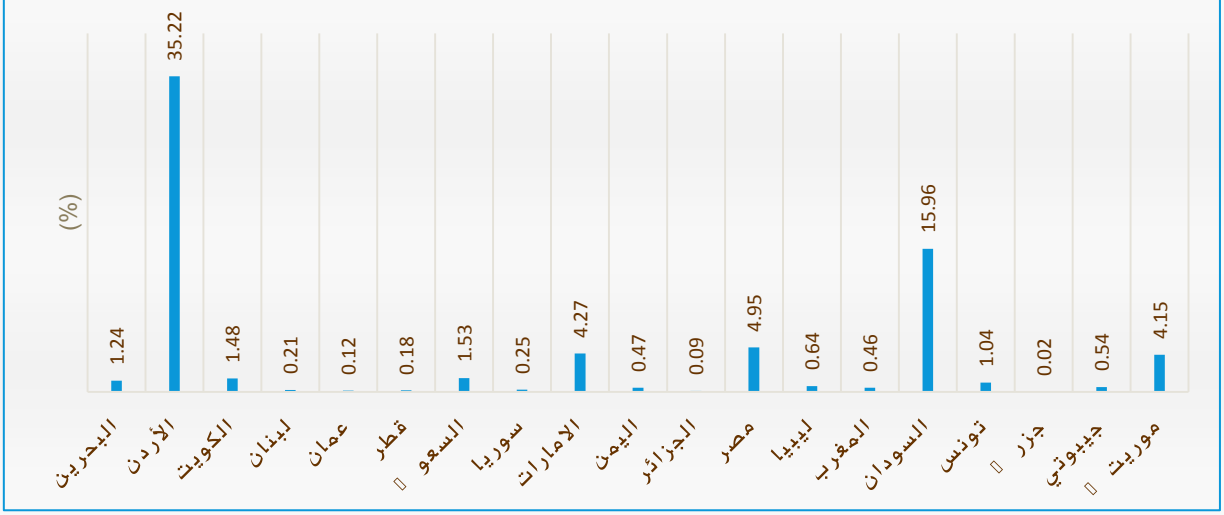

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html

يتواجد معظم العاملين في قطاع صيد الأسماك والأنشطة المتعلقة به في الدول النامية؛ وتحديدا في آسيا وأفريقيا؛ حيث تقع الدول العربية فيهما؛ فيوجد تقريبا 85.5٪ منهم في آسيا، بينما يتواجد 9.3٪ منهم في أفريقيا[199]. وتشير البيانات العالمية الحديثة إلى أن عدد النساء اللاتي يعملن في صيد السمك يمثلن 19٪من إجمالي العاملين في نشاط الصيد عام 2014، وأكثر من 50٪ من العاملين بقطاع البيع والتجهيز. وتتسم مشاركة النساء في القطاع في أعمال غير مدفوعة لدى الأسرة، ويتسم العاملون في مجال المصايد بالتواجد في قاع السلم الاجتماعي[200]. وعلى الرغم من المشاركة الملحوظة للمرأة في بعض القطاعات؛ إلا أن دورها ما زال مهملا؛ خاصة في الدول النامية، كما أن مستويات دخولها منخفضة؛ لذلك فإن التنمية المستدامة للقطاعات المتعلقة بالمحيطات والبحار والموارد الساحلية؛ يمكنها أن تتيح فرصا أكثر للمرأة للعمل، وللحصول على دخول أعلى؛ وذلك عند تطبيق سياسات تراعي المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد البحرية؛ خاصة في مهن التسويق والتعبئة والبيع، وما يرتبط بها من قيمة مضافة أعلى[201]، إضافة إلى هذا فإن رفع قدرات النساء ومنحهن فرص التدريب؛ سوف يسهم في تمكينهن في هذا المجال، وبالتالي سوف يؤثر ذلك إيجابيا على الاستخدام المستدام للموارد البحرية[202]. كما أن إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على مدخلات الإنتاج والمعلومات الكافية عن السوق والتمويل سوف يزيد من قدرتهن على الإنتاج في مجال الأنشطة البحرية بشكل ملحوظ[203].

الفرص والتحديات:

الفرص المتاحة للمرأة

- من الناحية التشريعية تكمن الفرصة الحقيقية للمرأة العربية في حالة المشاركة؛ في سن القوانين والتشريعات على المستوى الوطني؛ حيث ستعمل المرأة على إضفاء منظور المساواة بين الجنسين عليها؛ وبالتالي إتاحة الفرصة للدول العربية للاستفادة بشكل أكبر وأكثر استدامة من مواردها الساحلية الواسعة بالفعل[204].

[199] FAO. 2016. The State of World Fisheries and Aquaculture 2016.

[200] FAO. 2010. The State of World Fisheries and Aquaculture 2010. Rome.

[201] Food and Agriculture Organization of the United Nations, Good Practice Policies to Eliminate Gender Inequalities in Fish Value chain, 2013.

[202] خالد أبو عيشة، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، منظمة المرأة العربية، 2015.

[203] ibid

[204] خالد أبو عيشة، مرجع سبق ذكره.

- كما تكمن الفرص المتاحة لدى المرأة في المنطقة العربية؛ من خلال تضمين الخطط لأنشطة تتيح للمراة العمل في البرامج؛ مثال برامج ومشروعات المزارع السمكية.
- مشاركة المرأة العربية في الأبحاث العلمية في مجال البيئة البحرية.

التحديات التي تواجه المرأة

يمكن تقسيم التحديات التي تواجه المرأة في الوطن العربي فيما يخص الهدف الرابع عشر إلى قسمين؛ أولهما التحديات الناتجة عن تقسيم الأدوار؛ والذي يكرس عدم أهمية تعريف المرأة وتثقيفها حول قضية البحار والمحيطات، ويحد من طموحها، ويقلل من فاعلية دورها في هذا المجال، وثانيهما التحديات الخارجية التي تفرضها البيئة المحيطة بالنساء[205]؛ وهذه التحديات تكمن فيما يلي:

- عدم كفاءة مخرجات التعليم الجامعي فيما يخص مجالات العلوم البحرية، واستبعاد النساء عما هو متاح منها لاعتبارات ثقافية؛ ترى أن تلك التخصصات لا تصلح للنساء؛ ففي معظم المناطق العربية مازال عدد الإناث اللاتي يتخصصن في مجال البيئة البحرية (علوم البحار، أو الإدارة الساحلية) منخفضا إذا ما قورن مع بعض الدول النامية الأخرى في آسيا أو أمريكا الجنوبية.
- ضعف برامج بناء القدرات لخريجات الجامعات المتخصصات في البيئة البحرية وعلومها؛ فهذه البرامج مازالت غير محفزة للمرأة، كما أنها لا تساوي بين الجنسين فيما يتعلق بفرص العمل المتاحة.
- وجود كثير من الشركات الأجنبية؛ تعمل أساطيلها المتطورة والحديثة بالصيد في المياه البحرية لبعض الدول العربية ذات الأهمية النسبية بالثروة السمكية؛ من خلال اتفاقيات خاصة بهذا الشأن؛ مما يعرقل تشجيع التبادل التجاري البيني العربي بالأسماك، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستغلال غير الرشيد لتلك الموارد من قبل هذه الشركات الأجنبية.
- عدم تمكن الدول العربية -ذات الميزات النسبية في الموارد السمكية التي تتبوأ مكانة مرموقة عالميا- من توفير الإمكانيات المادية والفنية اللازمة لاستثمار ثروتها وطنيا.
- معظم السواحل العربية بحاجة إلى البنية الأساسية من الخدمات الرئيسية، والمساندة لعمليات الإنتاج والصيد البحري؛ ويعود ذلك إلى ضعف الإمكانيات المادية لإنشاء وإقامة هذه الخدمات؛ التي تعتبر الأساس في تنمية استثمارات الثروة السميكة.
- العادات والتقاليد؛ حيث ينظر إلى عمل المرأة في المجالات المتعلقة بالبحار والسواحل على أنه غير مناسب لقدرات المرأة النفسية والبيولوجية.

أما عن التحديات الخارجية؛ فهي تشمل في الأساس التحديات الناجمة عن عدم شمول القرارات السياسية والتشريعات لمنظور المساواة بين الجنسين؛ ويتضح ذلك في:

- تحديد وتحجيم دور المرأة في صناعة القرارات، ورسم السياسات المتعلقة بالحفاظ على الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار ومواردها، وكذلك عدم المساواة بين الجنسين عند اتخاذ القرارات والتشريعات التي تنظم أحوال المحيطات والبحار والسواحل.
- عدم وجود خطط من الحكومات تشجع المرأة على المشاركة في حماية البحار والموارد الساحلية[206].

[205] خالد أبو عيشة، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، منظمة المرأة العربية، 2015.

[206] The IUCN Report, the Art of Implementation Gender Strategies - Transforming National and Regional Climate Change Decision Making, 2013.

- عدم وجود تشجيع من الحكومات للمشروعات الصغيرة التي تهدف لتشغيل المرأة العربية في المجتمعات الساحلية.
- عدم وجود مؤشرات لقياس دور المرأة بشكل كمي في برامج وخطط الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية على المديين القريب والبعيد؛ والتي قد تساعد في ربط المرأة العربية بالسياسات الخاصة بالهدف الرابع عشر.

تجارب ناجحة

1- **تنزانيا**: منذ عام 1994؛ عملت الحكومة التنزانية مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بمساعدة من المعونة الأيرلندية؛ لإنشاء برنامج الإدارة الساحلية المتكاملة؛ الذي يهدف إلى تحسين قدرة الحكومة والمؤسسات المجتمعية على مساعدة السكان المحليين في ثلاث قرى ساحلية على استخدام مصايدهم ومواردهم الساحلية بشكل مستدام، وقد وضع هذا البرنامج بالشكل الذي يسمح بتحديد الفوارق بين النساء وبين الرجال في هذا المجتمع؛ وبالتالي تحقيق قدر أكبر من المساواة في الوصول للموارد، والمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة السواحل؛ وذلك فيما يتعلق بتحديد أدوار المشاركين، وكذلك تنظيم استخدام المصايد بينهم؛ حتى لا تسبب الصيد الجائر، بالإضافة إلى خلق وظائف للتسويق والتعبئة، وغيرها من الخدمات ذات القيمة المضافة[207].

المنهجية المتبعة: عمل البرنامج على زيادة وعي كل من الرجال والنساء فيما يخص أهمية مشاركتهم في صناعة القرارات الخاصة بسواحلهم، وكذلك في التدريبات المقدمة في البرنامج. وقد لوحظ أن معدلات مشاركة النساء منخفضة؛ لذلك اعتمد البرنامج على الاجتماع مع النساء لمعرفة أسباب إحجامهن عن المشاركة؛ حيث تبين أن أهم أسباب عدم المشاركة هو أن آراءهن غير مسموعة؛ وبالتالي فإنهن إذا حضرن سيضيعن المورد الوحيد الذي يمتلكنه؛ وهو الوقت. وقد عمل البرنامج بعد ذلك على دعم النساء وتأكيد أهمية مشاركتهن، وكذلك الآثار السلبية المترتبة على عدم المشاركة[208].

النتائج:

- زيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين في المنطقة، وبأهمية المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالحفاظ على سواحلهم.
- زيادة ثقة النساء في أنفسهن ومشاركتهن في الأعمال التي كانت مقصورة على الرجال فقط.
- انخفاض معدل الممارسات التي تضر بالشعب المرجانية، وانخفاض استخدام طرق الصيد المدمرة للحياة البحرية.
- تدريب النساء على تربية الأحياء والنباتات المائية كوسيلة بديلة لزيادة دخولهن.
- أصبح السكان المحليين أكثر وعيا بكيفية الحفاظ على السواحل بشكل مستدام[209].

يتضح مما سبق أن ضمان وجود مساواة بين الجنسين فيما يتعلق بمجال استدامة المحيطات والموارد الساحلية؛ يتم من خلال استخدام المنهج التشاركي مع النساء،

[207] Trudi van Ingen and Claudia Kawau, Involvement of Women in Planning and Management in Tanga Region, Tanga Coastal Zone Conservation and Development Programme, 1997.

[208] خالد أبو عيشة، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، منظمة المرأة العربية، 2015.

[209] United Nations' Commission on Sustainable Development, The Role of Major Groups in Sustainable Oceans and Seas, 1999.

واستخدام وسائل مخصصة لهن لزيادة مشاركتهن وكذلك دعم التعاون بين الجنسين.

2- **البرازيل:** تم اختيار "جوانا رودريجيز" كرئيسة اتحاد الأسماك في مجتمع ساحلي برازيلي يبلغ عدد أعضائه 1000 رجل و1225 امرأة، وقد كافحت جوانا من أجل الدفاع عن حقوق عمال الصيد وجامعي المحار في مجتمعها. وقد منح الاتحاد الذي ترأسه النساء رخصة صيد مساوية لرخصة الصيادين الرجال، وكل أعضاء هذا الاتحاد مسجلون في النظام الاجتماعي الوطني، وهناك ما يقرب من 810 امرأة في الاتحاد تقاعدن ويحصلن على معاش بعد التقاعد، كما أن النساء اللاتي يعملن في الصيد في مجتمع جوانا يحصلن أيضا على منح لوضع الأطفال، وكذلك يحصلن على بدلات بطالة عند توقف موسم الصيد الخاص بهن[210].

3- **موريتانيا:** أشار البنك الدولي إلى أن صناعة صيد الأسماك تلعب دورا رئيسيا في اقتصاد موريتانيا؛ إذ تسهم بنحو 25٪ من الإيرادات العامة، وما يصل إلى 5٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويوفر القطاع 53 ألف فرصة عمل في مختلف أنحاء البلاد، مع اضطلاع المرأة بنحو 30٪ من أعباء العمل فيه، وتعاني النساء العاملات في صناعة صيد الأسماك في موريتانيا من صعوبة الدخول إلى الأسواق، والحصول على الائتمان، ومن تدني القدرة، والعزلة المادية؛ رغم ما يتمتعن به من مهارات تجهيز وتصنيع عالية للأسماك. وقد تبنى البنك برنامجا يساعد النساء على بناء مهارات تصنيع وتجهيز الأسماك، وإدارة الأعمال التجارية والتسويق؛ وذلك لما سيحققه الدمج الكامل للنساء في أسواق الأسماك الموريتانية من زيادة في إيراداتهن، واستقلالهن، ومن مساعدة في الحد من معدلات الفقر[211].

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف الرابع عشر:

- يعتبر التطور التكنولوجي والابتكار أحد أهم الأدوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ من خلال تسهيل عملية الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية.[212]
- تعمل الأقمار الصناعية على رصد الأوضاع في البحار والمحيطات والموارد البحرية، ومراقبة استخدامها، والإبلاغ عن حالتها؛ مما يؤدي إلى زيادة المساءلة، كما يوفر بيانات دقيقة للتدخل في الوقت المناسب على أساس علمي[213]، ويمكن استخدام البيانات الضخمة لتحليل الاتجاهات القصيرة والطويلة الأجل فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، والتلوث، وأحوال الطقس، وتطور النظم الإيكولوجية؛ للمساعدة في التخطيط للاستراتيجيات التي تعتمد على أنشطة التكيف الخاصة بالكائنات البحرية[214].

التوصيات

من أجل دعم المرأة في الوطن العربي؛ كأحد السبل التي يمكن من خلالها تحقيق الاستدامة في مجال المحيطات والبحار، والموارد الساحلية؛ يجب على الحكومات العربية اتباع

[210] Food and Agriculture Organization, Good practice policies to eliminate gender inequalities in fish value chains, 2013.

[211] فينسينت كينزلر، دعم بائعات الأسماك في موريتانيا، البنك الدولي، 2017، http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2017/06/06/supporting-women-fish-sellers-in-mauritania

[212] http://waterpolicy.online/role-of-technology-in-achieving-the-sustainable-development-goals/

[213] http://www.itu.int/en/sustainable-world/Pages/goal14.aspx

[214] http://info.esg.adec-innovations.com/blog/an-overview-of-the-role-of-information-and-communication-technology-ict-in-each-of-the-sustainable-development-goals-sdg-part-two

عدد من الاستراتيجيات، واتخاذ عدد من القرارات التي من شأنها أن تصب في تحقيق دعم المرأة في الوطن العربي.

ويمكن تلخيص أهم التوصيات الموجهة للحكومات العربية فيما يلي:

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات التشريعية	- إقرار السياسات والتشريعات التي تنص على المساواة بين الجنسين، والمتعلقة بمصائد الأسماك؛ بما في ذلك الوصول إلى الموارد، وأيضا تنقيح السياسات والقوانين القائمة للقضاء على التمييز بين الجنسين[215]. - إدراج القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ كجزء من الاتفاقيات الإقليمية بين الدول العربية الخاصة بالحياة البحرية، وكذلك اتفاقيات التجارة التي تربط بين الدول العربية.
الجهات التنفيذية المختصة	- تحسين سبل وصول المرأة العربية للموارد الخاصة بالإنتاج، وكذلك دعم وصولها للأسواق الخاصة بالمنتجات البحرية[216]. - تركيز جهود النساء نحو عمليات تصنيع الأسماك لما لها من قيمة مضافة عالية - تسهيل النفاذ إلى الأسواق اللازمة، وفتح فرص تسويقية، ودعم المنافسة بين المنتجين المحليين الصغار[217]؛ من خلال التدريب على تسويق المنتجات. - الاهتمام بتعليم الفتيات وإعطائهن دورات تدريبية، لاسيما اللاتي يسكن في المناطق الساحلية؛ مما يدعمهن في تطبيق الطرق الصحيحة للصيد واستزراع الأسماك؛ حيث يمكن للنساء حينها العمل بشكل جدي ومخطط، وسوف يسهم ذلك في التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، والموارد الساحلية في الوطن العربي.
المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية	- تسهيل عملية الاقتراض والإقراض متناهي الصغر في مجال الثروة السمكية لصالح النساء، ودعم استخدام وسائل وميكنة أكثر عن طريق التأجير التمويلي. - توفير حوافز مالية وضريبية للمشروعات التي تقوم على إدارتها النساء في مجال الثروة السمكية والاستزراع السمكي؛ لجذب المزيد من النساء للعمل في هذا المجال.
الأجهزة الإحصائية ومراكز المعلومات المتخصصة	- تحسين وتطوير قاعدة المعرفة الخاصة بالحياة البحرية، ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريق: ▪ جمع وتحليل ونشر بيانات أكثر شمولية، وموثوقة، ومحدثة، ومصنفة حسب بعد المساواة بين الجنسين، مع التركيز بوجه خاص على ملء الفجوات في البيانات الخاصة بمجال الصناعات الصغيرة، ومصايد الأسماك التجارية الصغيرة، وتربية الأحياء المائية وتوفيرها لمتخذ القرار[218]. ▪ تحديد مخ.صصات الاستثمار حسب نوع ونطاق النشاط، وكذلك تحديد المستفيدين حسب الفئة الاجتماعية والاقتصادية، والفئة العمرية، والنوع، بالإضافة إلى رصد ومتابعة الأنشطة التي تتم بناء على هذه الاستثمارات في القطاع الخاص والمجتمع المدني. ▪ إتاحة البيانات على نطاق واسع، ونشرها بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ عن طريق الشبكات المهنية والمواقع على شبكة الإنترنت، والمجلات، ووسائل التواصل الأخرى.

[215] Arab Women Organization, Guiding Recommendations, 2015.

[216] Arab Women Organization, Guiding Recommendations, 2015.

[217] Arab Women Organization, Guiding Recommendations, 2015.

[218] World Bank, HIDDEN HARVEST: The Global Contribution of Capture Fisheries, 2012.

الهدف الخامس عشر: تحقيق الاستخدام المستدام للأرض

تواجه النساء اللاتي يعتمدن على الغابات في الحصول على الدخل محدودية الوصول إلى الأسواق، والحصول الآمن على الموارد من الغابات واستخدامها؛ وذلك رغم سعي الدول العربية من أجل مواجهة ظاهرتي التصحر، ونقص التنوع الحيوي؛ سواء كان هذا عن طريق التصديق على الاتفاقيات المعنية بهذا الشأن، أو وضع خطط محلية لتنفيذ هذه الاتفاقيات، وكذلك وضع القوانين اللازمة للحد من تدهور الموارد الطبيعية؛ خاصة مع التناقص الحادث في مساحات الغابات، مع وجود ظاهرة قطع الغابات لمختلف الأغراض؛ سواء للحصول على الأخشاب من أجل الوقود، أو لزراعة المناطق التي تتواجد فيها الغابات[219]. ويحدث التناقص في مساحات الغابات في الدول العربية بمعدل سنوي يتراوح ما بين 0.8٪ و2.4٪، وعادة ما تكون المرأة هي الأكثر تأثرا بهذه الظواهر؛ وذلك لأنها أقل قدرة على التعامل مع آثار تدهور الأراضي والتصحر؛ الذي يحدث بسبب عدم قدرتها على الحصول الآمن على الموارد الطبيعية وإدارتها؛ فإن المرأة الريفية في معظم الدول العربية -خاصة في الدول العربية الأفريقية- تجمع منتجات الغابات لاستخدامها في الطعام والأدوية، أو إطعام الحيوانات؛ وبالتالي سيكون للنقص في إمدادات هذه المنتجات أثر سلبي على رفاه وحياة أسرتها؛ خاصة في حالة فقدان النباتات الطبية؛ التي تستخدمها معظم النساء كعلاج تقليدي للأمراض[220]، بالإضافة إلى أن محدودية ملكية المرأة للأراضي؛ تحد من قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأرض

شكل (15-3) نسبة النساء من إجمالي العاملين بالقطاع الزراعي

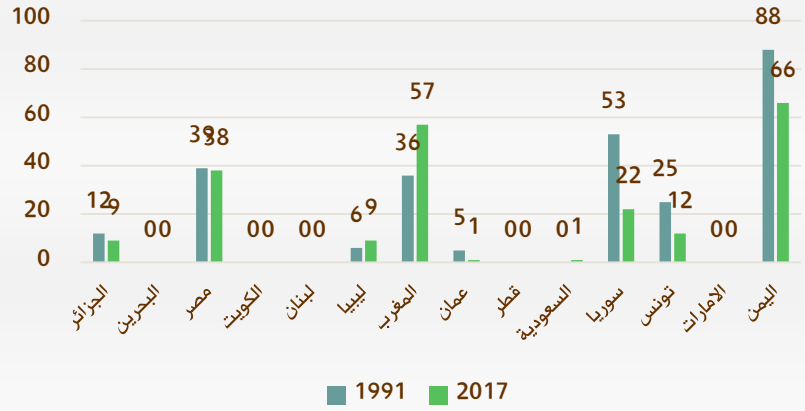

شكل (15-1) نسبة النساء من إجمالي العاملين بقطاع الزراعة ٪

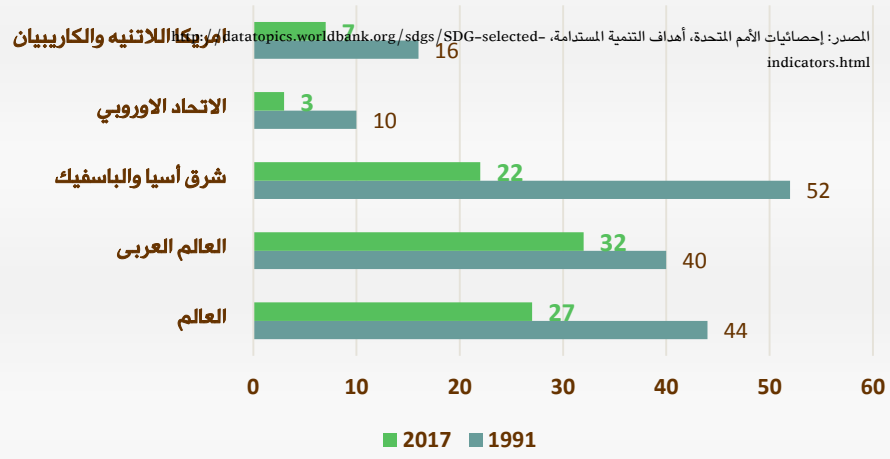

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html

[219] The World Bank, Employment in agriculture, female (٪ of female employment) (modeled ILO estimate), https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS

[220] فداء حداد، حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، 2015، منظمة المرأة العربية.

لصالحها[221]. كما تعد النساء العاملات دون أجر في قطاع الزراعة؛ من أفقر النساء على الإطلاق؛ فهن يقعن في أسر فقيرة، ولا يتلقين أي تعليم يذكر، ويعملن دون أجر؛ وبالتالي بكبار السن بعد بلوغهن عمر الستين، وكذلك تلقي المعاشات التي تتعامل مع الاحتياجات الطارئة لأسرهن.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الخامس عشر

تتسم المنطقة العربية بتعدد وتنوع الأقاليم البيئية؛ الذي يجعل هناك أنواعا مختلفة للنباتات والحيوانات، وتمثل هذه الكائنات قيمة بيولوجية؛ فهي تمثل إرثا قوميا يجب الحفاظ عليه، واستخدامه بالشكل الأمثل. وعلى الرغم من هذا التنوع في الحياة البرية في الدول العربية؛ إلا أن هذه الموارد تتعرض لمخاطر كبيرة وعديدة؛ قد تصل للتهديد بانقراض بعض أنواعها[222]. أما فيما يخص مؤشرات الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة التي تقيس أداء الوطن العربي فيما يتعلق بتحقيق الهدف؛ فيوجد 8 مؤشرات فقط تتوفر بياناتها بالنسبة للدول العربية؛ بينما تفتقد البيانات الخاصة بستة مؤشرات[223]. ويتضح من البيانات المتوفرة أن الدول العربية بشكل عام لا تمتلك قدرا كبيرا من الغابات؛ فيما عدا جزر القمر، والمغرب، ولبنان، والسودان، والصومال، وتتراوح النسب ما بين 20٪ إلى 10٪ تقريبا.

الفرص والتحديات

الفرص المتاحة للمرأة

- مازال القطاع الزراعي -خاصة مجال الصناعات القائمة على منتجات الزراعة- مجالا خصبا لعمل النساء.
- غالبا ما تحتاج الاستراتيجيات التي تتعلق بمكافحة التصحر والحفاظ على البيئة والحياة البرية من التدهور؛ فهن من أحق النساء في تلقي معاشات الضمان الاجتماعي، والخدمات الخاصة

عددا كبيرا من الأيدي العاملة؛ وهذا بالضرورة يزيد من الفرص المتاحة للنساء؛ لأن النساء العربيات يساهمن في جهود المحافظة على الحياة البرية في الوطن العربي.

التحديات التي تواجه المرأة:

- صعوبة حيازة المرأة العربية للأراضي الزراعية والموارد الطبيعية، وإدارتها؛ وذلك ليس لقصور قدراتها؛ فكما تظهر البيانات فإن معظم العمالة الزراعية من الإناث؛ ولكن ذلك بسبب هيكل الملكية الذي يصعب على النساء امتلاك الأرض، وبسبب العادات والتقاليد التي تحرم النساء عادة من الملكية لأرضها.
- أيضا تعمل النساء في مجال الزراعة عادة بدون أجر لدى الأسرة؛ وهو مجال غير مدفوع بالنسبة لها.
- كما أن المرأة عادة ما تكون بعيدة عن إدارة البذور الجيدة، أو نظم الري الحديثة، ويقتصر دورها على العمل كعاملة.
- ضعف المستوى التعليمي والوعي الخاص بالحفاظ على البيئة عند المرأة؛ مما يؤثر على قدرتها على تعليم أطفالها للمشاركة في تحقيق هذا الهدف.
- عدم مشاركة النساء في اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية المستدامة للغابات والقضاء على التصحر؛ مما يؤدي إلى عدم وضع الاحتياجات الخاصة بالنساء في الاعتبار عند اتخاذ هذه القرارات[224].
- التوسع العمراني والحضري، ونقص الكوادر المدربة التي تعتبر من أهم مهددات الحياة البرية.

[221] http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-15-life-on-land

[222] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي، 2005، متوفر في: http://www.aoad.org/ftp/wild_life.pdf

[223] UN statistics, Tier Classification for Global SDG Indicators, 2017.

[224] فداء الحداد، مصدر سابق.

- انعدام المراقبة الكافية على استغلال الموارد الطبيعية والحياة البرية؛ مما يعرضها للخطر[225].

تجارب ناجحة

- **نيكاراجوا**: تعد ثاني أفقر اقتصاد في أمريكا اللاتينية؛ ولكنها تمتلك واحدة من أكبر الغابات الاستوائية شمال الأمازون؛ حيث تقدر بحوالي 3.2 ملايين هكتار، كما أنها موطن للشعوب الأصلية؛ مثل هنود مايانغنا والمسيكيتو؛ الذين يمارسون زراعة منخفضة الكثافة؛ ومع ذلك فإن الغابات مهددة؛ خاصة من المستعمرين الذين لديهم شكل أكثر استقرارا للزراعة على أساس تربية الماشية، وعمليات قطع الأشجار. وقد تعاون مشروع "مرفق المزرعة والغابة" الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة في نيكاراجوا مع مجموعات المنتجين من النساء؛ للحد من هذه الظاهرة، وقام المشروع بتوفير وسائل لتعزيز مشاركة النساء من السكان الأصليين في صنع السياسات بمشاركة الحكومة، كما قدم تدريبا في مجال بناء القدرات لمعالجة قضايا من قبيل الأمن الغذائي، والعنف المنزلي، وتحسين نظم الإنتاج[226].

دور التكنولوجيا في تحقيق الهدف الخامس عشر :

- تسهم الاستخدامات العامة لبعض التقنيات (مثل؛ أجهزة الاستشعار، والكاميرات الصغيرة المحمولة، والطائرات دون طيار، فضلا عن التقنيات المتاحة تجاريا) في حماية بعض أصناف الحيوانات المهددة بالانقراض؛ من خلال تقديم بيانات مهمة بتكلفة منخفضة عن الكائنات التي تعيش في أكثر المناطق عزلة في العالم.[227] وعلى سبيل المثال؛ تستعمل مؤسسة «شادو فيو» ShadowView غير الهادفة للربح طائرات دون طيار في أرجاء مختلفة من قارة أفريقيا، وتتمكن هذه الطائرات من التحليق فوق غابات متشابكة الأغصان، والتقاط إشارات من أجهزة التتبع التي تحملها الحيوانات، وأحيانا من مسافات تبتعد جدا عن قاعدة الرصد البري.

- ويسمح استخدام «المركبات الجوية غير المأهولة» بتغطية مساحات كبيرة من الأرض، كما تسمح للباحثين باستخدام إشارات معينة؛ مما يساعد في التغلب على مشكلة حجب أنظمة التتبع المعتمدة على الموقع الجغرافي؛ التي قد تسببها كثافة الغابات في بعض الأحيان. كما استخدمت المؤسسة طائرات دون طيار - أكبر حجما، وذات أجنحة ثابتة- في دوريات مكافحة الصيد غير المشروع في «متنزه كروجر الوطني» في جنوب أفريقيا.

- وتستعين «الجمعية الملكية لحماية الطيور» (وهي هيئة خيرية بريطانية) بالوسائل التقنية ذاتها (مثل أدوات التتبع رخيصة التكلفة، والكاميرات المصغرة، والطائرات دون طيار) لإنجاز أعمالها الرامية إلى المحافظة على الطيور وبيئاتها الأصلية. وتستخدم «الجمعية الملكية لحماية الطيور» الأقمار الصناعية، لتتبع طائر النسر أحمر الرأس الذي تراجعت أعداده بنسبة 90٪ خلال الفترة الممتدة بين عامي 1992 و2007[228].

---

[225] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي، 2005، متوفر في:
http://www.aoad.org/ftp/wild_life.pdf

[226] FAO, Forest and Farm Facility, 2015, available at: http://www.fao.org/partnerships/forest-farm-facility/43150-036ec0f0ac9459208d0a8e20043a4dcd0.pdf

[227] http://close-the-gap.org/the-role-of-ict-in-the-un-sustainable-development-goals /

[228] http://www.emaratalyoum.com/technology/electronic-equipment/2014-12-30-1.741868

التوصيات

من أجل دعم المرأة لتحقيق الهدف الخامس عشر؛ فيما يلي مجموعة من التوصيات:

الجهة المسئولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات التشريعية	- إقرار وتمرير تشريعات من شأنها دعم حقوق النساء في تملك الأراضي؛ من خلال مساعدتهن في الحصول على ميراثهن، أو الحصول على فرص متساوية في شراء الأرض وملكيتها، والاستثمار فيها. - تحديث القوانين والتشريعات؛ من أجل حماية البيئة البرية، وأخذ دور النساء في الاعتبار عند سنها وتحديثها[229]. - تغليظ العقوبات ضد المخالفين في مجالات حماية البيئة البرية.
وزارات الزراعة والري	- تحسين فرص النساء فى الانتقال من العمالة اليدوية في الزراعة إلى الميكنة، وكذلك للعمل في القطاع المربح من الزراعة؛ وهو مجال تجارة الحبوب والبذور والمنتجات الزراعية والأسمدة. - تعزيز التصنيع الزراعي متناهي الصغر؛ مثل التغليف، والإعداد للتصدير؛ لما له من دور في رفع قيمة المنتجات الزراعية؛ من خلال تدريب النساء على القيام بمثل هذه الأدوار. - إشراك العالمات والسياسيات العربيات في وضع استراتيجية الاستخدام الأمثل للموارد البرية.
وزارات التأمينات الاجتماعية	- التوسع في توزيع معاشات الضمان الاجتماعي بين السيدات العاملات في قطاع الزراعة؛ لاسيما أن هؤلاء النساء يعملن دون أجر، ويقعن في أسر فقيرة؛ لذا فمن الضروري أن تراعي نظم الضمان الاجتماعي المطورة احتياجات النساء ومطالبهن.
مراكز المعلومات والأجهزة الإحصائية	- إنشاء قاعدة بيانات معنية بإحصائيات الغابات والتصحر، والتنوع الإيكولوجي، ومراعاة البيانات الخاصة بالمرأة[230].
الجمعيات الزراعية والأهلية	- تدريب النساء على تصنيع وتعبئة المنتجات الزراعية؛ مما يجعلها ذات قيمة أعلى. - توعية النساء بالعمل في الأنشطة الزراعية المدفوعة، وتجنب الأعمال غير المدفوعة؛ من خلال حملات التوعية المستهدفة للنساء، وكذلك توعية النساء للاتجاه للعمل في بيع وتجارة المنتجات؛ التي تمثل مدخلات للزراعة؛ مثل الأسمدة، والبذور، وكذلك المخرجات الزراعية؛ مثل تغليف وتعبئة المنتجات الزراعية. - تدريب النساء على تسويق المنتجات الزراعية، والمفاوضة حول الأسعار. - توفير معدات للزراعة والحصاد؛ تقوم النساء بتأجيرها لموسم واحد في شكل تأجير تمويلي.
الجهاز المصرفي	- توفير قروض صغيرة ومتناهية الصغر للنساء؛ لتنفيذ مشروعات زراعية مدرة للدخل وللإنتاج الحيواني.
الجهات والمراكز البحثية	- تمويل ودعم الأبحاث المرتبطة بمكافحة التصحر والجفاف، والتغيرات المناخية؛ لاسيما ما يتعلق بتأثيرها على المرأة، ودور المرأة في توفير حلول لهذه المشكلات. - لابد وأن تراعي مخرجات هذه الأبحاث احتياجات المرأة وقدراتها؛ باعتبارها رأس مال بشري يمكن استغلاله بالشكل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة[231].

[229] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره.

[230] المرجع السابق.

[231] فداء حداد، مرجع سبق ذكره.

ملحق 1: مدى التوافق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

لا يمكن اعتبار أهداف التنمية المستدامة وليدة اليوم؛ بل إن لها جذور تاريخية وعميقة في مجال التنمية، ومعظم ما جاء في أهداف التنمية المستدامة اليوم، وما تطالب به هذه الدراسة الاسترشادية؛ قد سبق وطرحت مبادئه من خلال العديد من الالتزامات الدولية لدول المنطقة؛ وتأتي اتفاقية السيداو كأحد أهم الالتزامات الدولية في هذا الصدد، وتمثل الاتفاقية إطارا ملزما للدول الموقعة عليها بضرورة حماية حقوق المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وفيما يلي طرح لأهم عناصر التوافق بين غايات أهداف التنمية المستدامة وبين نصوص اتفاقية السيداو المتعلقة بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:[232]

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030؛ وهو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.	13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل والمرأة- نفس الحقوق. 14-2- أ. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: (أ) المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات.
	1-ب وضع أطر سياسية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛ استنادا إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح	2. تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج -بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء- سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة؛ وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي: 2- أ. إدماج مبدأ المساواة بين الرجل وبين المرأة في دساتيرها

[232] تم تطوير الأداة من خلال المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان،

http://sdg.humanrights.dk/en/targets2?direction=2&target=&instrument%5B%5D=29&article=&combine=&items_per_page=100

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	الفقراء، ومراعية للمنظور الجنساني؛ من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.	الوطنية، أو تشريعاتها المناسبة الأخرى؛ إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة؛ 2- ب. اتخاذ المناسب من التدابير؛ تشريعية وغير تشريعية؛ بما في ذلك ما يناسب من جزاءات؛ لحظر كل تمييز ضد المرأة.
	2-1 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده؛ وفقا للتعاريف الوطنية؛ بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.	13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- نفس الحقوق. 14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2- أ. المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات.
	3-1 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.	11-2. توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، وضمانا لحقها الفعلي في العمل؛ تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة: 11-2- جـ. تشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة اللازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية، وبين مسئوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة، لاسيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال. 13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل والمرأة- نفس الحقوق. 13- أ. الحق في الاستحقاقات العائلية.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2- جـ. الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي.
	4-1 ضمان تمتع جميع الرجال والنساء -ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم- بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها، وغيرها من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، والميراث، والحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية؛ بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر؛ بحلول عام 2030.	3. تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين -لا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية- كل التدابير المناسبة -بما في ذلك التشريعي منها- لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين؛ وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل. 10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية؛ وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة؛ 10- أ. شروطا متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية؛ على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة، وفي التعليم العام والتقني والمهني، والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني. 12-1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية؛ من أجل أن تضمن لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة؛ الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة. 13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- نفس الحقوق؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		13- أ. الحق في الاستحقاقات العائلية؛ 13-ب. الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية، وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي. 14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: (أ) المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات؛ (ب) الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة؛ بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة؛ (ج) الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي؛ (د)الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم -الرسمي وغير الرسمي- بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية؛ وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية؛ (هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات؛ من أجل الحصول على فرص اقتصادية مكافئة لفرص الرجل؛ عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص؛ (و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية؛ (ز) فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسوية والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي، والإصلاح الزراعي، وكذلك في مشاريع التوطين الريفي،
القضاء على الجوع وتوفير	2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030؛ بما في ذلك	12-1. بالرغم من أحكام الفقرة 1 من هذه المادة؛ تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة، وفترة

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو، والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات، وكبار السن؛ بحلول عام 2025.	ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.
ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030.	12-1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية؛ من أجل أن تضمن لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة؛ الحصول على خدمات الرعاية الصحية؛ بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة. 12-2. بالرغم من أحكام الفقرة 1 من هذه المادة؛ تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة، وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.
	3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030.	14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2- ب. الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة؛ بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة؛ 16-1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: 16-1-ه. نفس الحقوق في أن تقرر -بحرية وبإدراك للنتائج- عدد أطفالها، والفاصل بين الطفل وبين الذي يليه، وفي الحصول على معلومات التثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		16-2. لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية -بما في ذلك التشريعي منها- لتحديد سن أدنى للزواج، وجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا إلزاميا.
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.	4-1 ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد؛ مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.	10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: (أ) شروطا متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها؛ في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة، وفي التعليم العام والتقني والمهني، والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني؛ (ب) التساوى في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية؛ (ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دورالمرأة ودورالرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله؛ عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف؛ لا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة، والبرامج المدرسية، وتكييف أساليب التعليم؛ (د) التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى؛ (هـ) التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم؛ بما في ذلك برامج تعليم الكبار، ومحو الأمية الوظيفي؛ لا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل وبين المرأة؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		(و) خفض معدلات ترك الطالبات للدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان؛ (ز) التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية؛ (ح) إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة، تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها؛ بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.
	4-2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي؛ حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.	10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: (أ) شروطا متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها؛ في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة، وفي التعليم العام والتقني والمهني، والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهنى؛ (ب) التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية؛ (ج)القضاء على أي مفهوم نمطي عن دورالمرأة ودور الرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله؛ عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف؛ لا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية، وتكييف أساليب التعليم؛ (د) التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى؛ (هـ) التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم؛ بما في ذلك برامج تعليم الكبار، ومحو الأمية الوظيفي؛ لا سيما البرامج

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		التي تهدف إلى التعجيل -بقدر الإمكان- بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل وبين المرأة؛ (و) خفض معدلات ترك الطالبات للدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان؛ (ز) التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية؛ (ح) إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة؛ تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها؛ بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.
	4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.	10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: 10- أ. شروطا متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها؛ في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة، وفي التعليم العام والتقني والمهني، والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني؛ 14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2- د. الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية؛ وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	4-4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوفر لديهم المهارات المناسبة؛ بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.	10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: 10- أ. شروطا متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها؛ في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة، وفي التعليم العام والتقني والمهني، والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني؛ 14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2- د. الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم الرسمي وغير الرسمي؛ بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية؛ وذلك لتحقيق زيادة في كفاءتها التقنية.
	4- ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، خاصة لأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية؛ للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية	10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: 10- أ. شروطا متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها؛ في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة، وفي التعليم العام والتقني والمهني، والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	والعلمية في البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.	10- د. التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.
	4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة؛ بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة؛ بحلول عام 2030.	10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: (أ) شروطا متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها؛ في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة، وفي التعليم العام والتقني والمهني، والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني؛ (ب) التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية؛ (ج)القضاء على أي مفهوم نمطي عن دورالمرأة ودور الرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله؛ عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، لا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية، وتكييف أساليب التعليم؛ (د) التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى؛ (هـ) التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم؛ بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، لا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل وبين المرأة؛ (و) خفض معدلات ترك الطالبات للدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		(ز) التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية؛ (ح) إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة؛ تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.
	4-6 ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار رجالا ونساء على حد سواء؛ بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.	10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: 10- هـ. التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم؛ بما في ذلك برامج تعليم الكبار، ومحو الأمية الوظيفي، لا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل وبين المرأة؛ 10- و. خفض معدلات ترك الطالبات للدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان.
	4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة؛بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية	10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: 10- جـ. القضاء على أي مفهوم نمطي عن دورالمرأة ودور الرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله؛ عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف؛ ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية، وتكييف أساليب التعليم. 10-ح. إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة؛ تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	المستدامة، بحلول عام 2030.	
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	1-5 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.	2. تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء؛ سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي: (أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل وبين المرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ؛ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة؛ (ب) اتخاذ المناسب من التدابير -تشريعية وغير تشريعية- بما في ذلك ما يناسب من جزاءات؛ لحظر كل تمييز ضد المرأة؛ (ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة -عن طريق المحاكم ذات الاختصاص، والمؤسسات العامة الأخرى في البلاد- من أي عمل تمييزي؛ (و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة -بما في ذلك التشريعي منها- لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة. 3. تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين -لا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية- كل التدابير المناسبة -بما في ذلك التشريعي منها- لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين؛ وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل. 6. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة -بما في ذلك التشريعي منها- لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة، واستغلال بغاء المرأة.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		15-1. تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون. 15-2. تمنح الدول الأطراف المرأة في الشئون المدنية؛ أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية، وتكفل للمرأة -بوجه خاص- حقوقا مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية. 15-3. تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود، وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية. 15-4. تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص، وحرية اختيار محل سكنهم وإقامتهم.
	5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة؛ من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).	16-2. لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية بما في ذلك التشريعي منها؛ لتحديد سن أدنى للزواج، ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا إلزاميا.
	5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسئولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني.	14-1. تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار المهمة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.	7. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل؛ الحق في: 7- أ. التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ 7- ب. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية.
	5- أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية؛ وفقا للقوانين الوطنية.	2. تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء؛ سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي: (أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل وبين المرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى؛ إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع، وغيره من الوسائل المناسبة؛ (ب) اتخاذ المناسب من التدابير تشريعية وغير تشريعية؛ بما في ذلك ما يناسب من جزاءات؛ لحظر كل تمييز ضد المرأة؛ (ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة -عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد- من أي عمل تمييزي. 14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة؛ أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في:

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		14-2- ز. فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسوية والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي، وكذلك في مشاريع التوطين الريفي. 16-1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: 16-1- ح. نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات، والإشراف عليها، وإدارتها، والتمتع بها، والتصرف فيها؛ سواء كان ذلك بلا مقابل، أو مقابل عوض.
	5- ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ من أجل تعزيز تمكين المرأة.	14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2- ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، لا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء, والنقل والمواصلات.
	5- جـ اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ، وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.	3. تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ كل التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها؛ لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين؛ وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل. 18-1. تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها؛ من أجل إنفاذ هذه الاتفاقية، وعن التقدم المحرز في هذا الصدد؛ كيما تنظر اللجنة في هذا التقرير؛ وذلك:

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		(أ) في غضون سنة واحدة من بدء النفاذ بالنسبة للدولة المعنية؛ (ب) وبعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل، وكذلك كلما طلبت اللجنة ذلك؛ 2-18. يجوز أن تبين التقارير العوامل والصعاب التي تؤثر على مدى الوفاء بالالتزامات المقررة في هذه الاتفاقية.
	5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وعلى الحقوق الإنجابية؛ على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل بيجين، والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.	5. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي: 5- ب. كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة. 1-12. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية؛ من أجل أن تضمن لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة؛ الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة. 2-12. بالرغم من أحكام الفقرة 1 من هذه المادة؛ تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة، وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة. 2-14. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة، أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 2-14- ب. الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة؛ 1-16. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة:

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		16-1- هـ. نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها، والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف، والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.
ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع	6-1 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه شرب مأمونة وميسورة التكلفة بحلول عام 2030.	14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2- ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، لا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.
	6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات، ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة بحلول عام 2030.	14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2- ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.
	6-4 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة، وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام؛ من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه بحلول عام 2030.	14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2- ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.
	6-5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع	14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	المستويات؛ من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030.	المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2- ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، لا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	7-1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030	13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق. 14-2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.	**8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين، والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.**	13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق؛ لا سيما: 13-ب. الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية، وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي. 14-1 . تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار المهمة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية. 14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-ز. فرصة الحصول على الائتمانيات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسوية والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي، وكذلك في مشاريع التوطين الريفي.
	8-3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية؛ التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها؛ من خلال الحصول على الخدمات المالية.	13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق، ولا سيما: 13-ب. الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية، وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي.
	8-4 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج تدريجيا حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي؛ وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع	11-1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق، لا سيما: (أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر؛ (ب) الحق في التمتع بنفس فرص العمالة؛ بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شئون الاستخدام؛ (ج) الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية، والأمن على العمل، وفي جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.	تلقي التدريب، وإعادة التدريب المهني؛ بما في ذلك التلمذة الحرفية، والتدريب المهني المتقدم، والتدريب المتكرر؛ (د) الحق في المساواة في الأجر؛ بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل. 14-1 . تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية. 14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-هـ. تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات؛ من أجل الحصول على فرص اقتصادية مكافئة لفرص الرجل عن طريق العمل لدى الغير، أو العمل لحسابهن الخاص.
	5-8 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة بحلول عام 2030.	11-1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق، لا سيما: (أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر؛ (ب) الحق في التمتع بنفس فرص العمالة، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شئون الاستخدام؛ (ج) الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية والأمن على العمل، وفي جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقي التدريب، وإعادة التدريب المهني؛ بما في ذلك التلمذة الحرفية، والتدريب المهني المتقدم، والتدريب المتكرر؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		(د) الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل. 14-1 . تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار المهمة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية. 14-2 تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة، أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-هـ. تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات؛ من أجل الحصول على فرص اقتصادية مكافئة لفرص الرجل؛ عن طريق العمل لدى الغير، أو العمل لحسابهن الخاص.
	8-6 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020.	10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: 10-أ. شروطا متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها؛ في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة، وفي التعليم العام والتقني والمهني، والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني. 11-1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق، لا سيما: (أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		(ب) الحق في التمتع بنفس فرص العمالة؛ بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شئون الاستخدام؛ (ج) الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية والأمن على العمل، وفي جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقي التدريب وإعادة التدريب المهني؛ بما في ذلك التلمذة الحرفية، والتدريب المهني المتقدم، والتدريب المتكرر؛ (د) الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل. 14-1 . تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار المهمة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية. 14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-د. الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية؛ وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية؛ (هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات؛ من أجل الحصول على فرص اقتصادية مكافئة لفرص الرجل؛ عن طريق العمل لدى الغير، أو العمل لحسابهن الخاص.
	8-7 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ	6. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.	
	8-8 حماية حقوق العمل، وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.	11-1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق، ولاسيما: 11-1-د. الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل؛ 11-1-و. الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب.
	8-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب، وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020.	11-1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق، ولاسيما: (أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر؛ (ب) الحق في التمتع بنفس فرص العمالة؛ بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شئون الاستخدام؛ (ج) الحق في حرية اختيار المهنة، ونوع العمل، والحق في الترقية والأمن على العمل، وفي جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقي التدريب، وإعادة التدريب المهني؛ بما في ذلك التلمذة الحرفية، والتدريب المهني المتقدم، والتدريب المتكرر؛ (د) الحق في المساواة في الأجر؛ بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل. 14-1 . تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار المهمة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها؛ بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية. 14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة؛ أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-د. الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي؛ بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية؛ وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية؛
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.	9-1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة، وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود؛ لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة، وعلى قدم المساواة.	14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.
	9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع -لا سيما في البلدان النامية- على الخدمات المالية؛ بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.	13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية، والاجتماعية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق، ولا سيما: 13-ب. الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية، وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي.
	9-جـ تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا	14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020.	المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.	10-1التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل، ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030.	1. لأغراض هذه الاتفاقية؛ يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة"؛ أي تفرقة أو استبعاد، أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق، أو ممارستها لها؛ بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل. 3. تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين -لاسيما الميادين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية- كل التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها؛ لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين؛ وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.
	10-2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع؛ بغض النظر عن السن أو الجنس، أو الإعاقة، أو العرق، أو الأصل، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو غير ذلك، بحلول عام 2030.	1. لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة"؛ أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق، أو ممارستها لها؛ بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل. 2. تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء؛ سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		(أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل وبين المرأة في دساتيرها الوطنية، أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ؛ من خلال التشريع، وغيره من الوسائل المناسبة؛ (ب) اتخاذ المناسب من التدابير؛ تشريعية وغير تشريعية؛ بما في ذلك ما يناسب من جزاءات؛ لحظر كل تمييز ضد المرأة؛ (ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم ذات الاختصاص، والمؤسسات العامة الأخرى في البلد من أي عمل تمييزي؛ (د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي، أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛ (هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة، (و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة؛ بما في ذلك التشريعي منها؛ لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة. (ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة. 3. تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين -لا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية- كل التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها؛ لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين؛ وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل. 7. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في:

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية؛ (ج) المشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد. 2-11. توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، وضمانا لحقها الفعلي في العمل؛ تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة: 2-11-جـ. لتشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة اللازمة؛ لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسئوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة، لاسيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال؛ 13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق. 2-14 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 2-14-أ. المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات.
	10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج؛ من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات	1. لأغراض هذه الاتفاقية؛ يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة"؛ أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق، أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.	2. تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء؛ سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي: (أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل وبين المرأة في دساتيرها الوطنية، أو تشريعاتها المناسبة الأخرى؛ إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة؛ (ب) اتخاذ المناسب من التدابير؛ تشريعية وغير تشريعية؛ بما في ذلك ما يناسب من جزاءات لحظر كل تمييز ضد المرأة؛ (ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد من أي عمل تمييزي؛ (د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي، أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛ (هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة، (و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة؛ بما في ذلك التشريعي منها؛ لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة. (ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية؛ التي تشكل تمييزا ضد المرأة. 3. تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين -لا سيما الميادين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية- كل التدابير المناسبة -بما في ذلك التشريعي منها- لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين؛ وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		7. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص؛ تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، الحق في: (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية؛ (ج) المشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية؛ تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد. 11-2. توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، وضمانا لحقها الفعلي في العمل؛ تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة: 11-2-جـ. لتشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة؛ اللازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسئوليات العمل، والمشاركة في الحياة العامة؛ لاسيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال؛ 13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية، والاجتماعية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة نفس الحقوق. 14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-أ. المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات.
	10-4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية، وسياسات الأجور، والحماية الاجتماعية،	2. تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء؛ سياسة تستهدف

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.	القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي: (أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل وبين المرأة في دساتيرها الوطنية، أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع، وغيره من الوسائل المناسبة؛ (ب) اتخاذ المناسب من التدابير؛ تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات؛ لحظر كل تمييز ضد المرأة؛ (ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة -عن طريق المحاكم ذات الاختصاص، والمؤسسات العامة الأخرى في البلد- من أي عمل تمييزي؛ (د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي، أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛ (هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص، أو منظمة، أو مؤسسة، (و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها؛ لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة. (ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة. 3. تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين -لا سيما الميادين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية- كل التدابير المناسبة -بما في ذلك التشريعي منها- لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين؛ وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		11-1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة، نفس الحقوق، ولا سيما: 11-1-د. الحق في المساواة في الأجر؛ بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل، 11-2. توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، وضمانا لحقها الفعلي في العمل؛ تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة: 11-2-د. توفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها. 13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة؛ الاقتصادية، والاجتماعية؛ لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- نفس الحقوق. 14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-أ. المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات.
	10-7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم، ومتسم بالمسئولية؛ بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها؛ والتي تتسم بحسن الإدارة.	6. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة، واستغلال بغاء المرأة.
	11-1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية، ملائمة وآمنة، وميسورة	14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.	التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.	المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.
	11-2 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة، ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة، والنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، بحلول عام 2030.	14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء، والماء، والنقل، والمواصلات.
	11-3 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة، ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030.	7. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في: (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية؛ (ج) المشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية؛ تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.
	11-7 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء،	13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة؛ الاقتصادية، والاجتماعية؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع، ويمكن الوصول إليها؛ لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.	لكي تكفل لها -على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة- نفس الحقوق، ولا سيما: 13-جـ. الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويجية والألعاب الرياضية، وفي جميع جوانب الحياة الثقافية.
ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	12-8 ضمان أن تتوفر للناس في كل مكان؛ المعلومات ذات الصلة، والوعي بالتنمية المستدامة، وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030.	10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: 10-جـ. القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة ودور الرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله؛ عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، لا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة، والبرامج المدرسية، وتكييف أساليب التعليم؛ 10-ح. إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة؛ تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة. 14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة؛ أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء، والماء، والنقل، والمواصلات.
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره (مع الاعتراف باتفاقية الأمم	13-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين؛ المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ بما في ذلك التركيز	7. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في: (أ) التصويت في جميع الانتخابات، والاستفتاءات العامة والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي كمنتدى دولي وحكومي أولي لمفاوضة الرد الدولي للتغير المناخي).	على النساء والشباب، والمجتمعات المحلية والمهمشة.	(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية؛ (ج) المشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية؛ تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد. 14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، لاسيما فيما يتعلق بالإسكان، والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والمواصلات.
	13-3 تحسين التعليم، وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية؛ للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره، والإنذار المبكر به.	7. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد. وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل؛ الحق في: 7-ب. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية؛ 7-جـ. المشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية؛ تهتم بالحياة العامة، والسياسية للبلد. 10. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص؛ لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة: 10-جـ. القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة ودور الرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله؛ عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف؛ ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة، والبرامج المدرسية، وتكييف أساليب التعليم؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		10-ح. إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة؛ تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة. 14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.
التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.	16-ب تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.	1. لأغراض هذه الاتفاقية؛ يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة"؛ أي تفرقة أو استبعاد، أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثارة أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق، أو ممارستها لها؛ بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل. 2. تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء؛ سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي: (أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل وبين المرأة في دساتيرها الوطنية، أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع، وغيره من الوسائل المناسبة؛ (ب) اتخاذ المناسب من التدابير؛ تشريعية وغير تشريعية؛ بما في ذلك ما يناسب من جزاءات لحظر كل تمييز ضد المرأة؛ (ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة؛ عن طريق المحاكم ذات الاختصاص، والمؤسسات العامة الأخرى في البلد؛ من أي عمل تمييزي؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		(د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛ (هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة، (و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة. (ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة. 3. تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين -ولا سيما الميادين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية- كل التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها؛ لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين؛ وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل. 7. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية، والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل؛ الحق في: (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية؛ (ج) المشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد. 11-2. توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، وضمانا لحقها الفعلي في العمل؛ تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة:

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		11-2-جـ. لتشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة؛ اللازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسئوليات العمل ،والمشاركة في الحياة العامة، لاسيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال. 13. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة؛ نفس الحقوق. 14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-أ. المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات. 15-1. تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون. 15-2. تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشؤون المدنية أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية، وتكفل للمرأة بوجه خاص حقوقا مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود، وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية. 15-3. تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة؛ باطلة ولاغية. 15-4. تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص، وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم.
	16-2 إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر،	6. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها؛ لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة، واستغلال بغاء المرأة.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.	
	16-3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.	15-1. تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون. 15-2. تمنح الدول الأطراف المرأة في الشئون المدنية؛ أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية، وتكفل للمرأة بوجه خاص حقوقا مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود، وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.
	16-6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.	3. تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين -لا سيما الميادين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية- كل التدابير المناسبة؛ بما في ذلك التشريعي منها؛ لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين؛ وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.
	16-7 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات، وشامل للجميع، وتشاركي، وتمثيلي على جميع المستويات.	7. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص؛ تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في: (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
		(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية؛ (ج) المشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية؛ تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.
	9-16 توفير هوية قانونية للجميع؛ بما في ذلك تسجيل المواليد؛ بحلول عام 2030.	9-1. تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها، أو تغييرها، أو الاحتفاظ بها. وتضمن بوجه خاص؛ ألا يترتب على الزواج من أجنبي أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج؛ أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج. 9-2. تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.
تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.	17-18 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية؛ بما في ذلك أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ لتحقيق زيادة كبيرة في توفر بيانات عالية الجودة، ومناسبة التوقيت، وموثوقة، ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020.	3. تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين -لا سيما الميادين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية- كل التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها؛ لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين؛ وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

هدف التنمية المستدامة	الغاية	النص المؤكد لحق المرأة في اتفاقية السيداو
	8-17 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا، وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموا بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	14-2 . تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية؛ لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل وبين المرأة أن تشارك في التنمية الريفية، وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في: 14-2-ح. التمتع بظروف معيشة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل والمواصلات.

ملحق 2: الإحصائيات الإضافية

1-إحصائيات الهدف الثاني:

جدول (1): أداء الدول العربية في مؤشر الجوع العالمي في الفترة من 1992 حتى 2017

الدولة	1992	2000	2008	2017
الكويت	20	5	5	5
الأردن	13.4	10.3	6.5	6.7
السعودية	14.3	12.5	11.2	7.1
تونس	15.4	10.7	8	7.4
لبنان	11.4	9	8.2	8.1
الجزائر	17.5	15.6	11.3	9.5
المغرب	18.7	15.7	12	10.2
عمان	20.8	13.7	10.2	11.3
مصر	20.1	16.4	16.6	14.7
العراق	21.8	26.5	25.7	22.9
موريتانيا	39.4	33.6	23.7	25.2
جيبوتي	60.3	46.7	35.1	31.4
السودان	—	—	—	35.5
اليمن	43.5	43.4	36.2	36.1

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2017.

جدول (2): البيانات المتوفرة فيما يتعلق بالهدف الثاني (نسبة الهزال والتقزم بين الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل انتشار سوء التغذية بين السكان)

الدولة	2.2.2: نسبة الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة	2.2.1: نسبة التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة	2.1.2: معدل سوء التغذية بين السكان
الجزائر	4.1	11.7	9.6
البحرين	3.1	9.1	—
جزر القمر	11.1	32.1	—
جيبوتي	21.5	33.5	12.8
مصر	9.5	22.3	4.5
العراق	5.3	22.4	27.8
الأردن	2.4	7.8	4.2
الكويت	3.1	4.9	2.3
لبنان	3.8	12.6	5.4

ليبيا	5.8	25.9	—
موريتانيا	14.8	27.9	5.3
المغرب	3.6	17.3	3.5
عمان	7.5	14.1	6.2
قطر	1.9	1.1	—
السعودية	2.7	9.9	4.4
الصومال	—	—	—
السودان	16.3	38.2	25.6
سوريا	—	—	—
تونس	2.8	10.1	5
اليمن	16.2	46.8	28.8
الإمارات العربية	—	—	—
فلسطين	—	—	—

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2017.

2-إحصائيات الهدف الخامس:

5.3.1 نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة المتزوجات قبل سن 15 عاما وقبل سن 18 عاما		
الدولة	نسبة النساء اللائي تزوجن بعمر 15 سنة	نسبة النساء اللائي تزوجن بعمر 18 سنة
موريتانيا	**14.2**	**34.3**
سودان	**11.9**	**34.2**
جزر القمر	**10**	**31.6**
اليمن	**9.4**	**31.9**
الصومال	**8.4**	**45.3**
مصر	2	**17.4**
العراق	4.6	**24.3**
المغرب	2.5	**15.9**
سوريا	2.5	13.3
جيبوتي	1.8	5.4
لبنان	1.2	6.1
فلسطين	1	15.3
الجزائر	0.4	2.5

الأردن	0.3	8.4
دولة قطر	0	4.2
تونس	0	1.6
المصدر: إحصائيات ألأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة.		

5-4-1 نسبة الوقت الذي يقضى في العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر حسب الجنس*		
الدولة	**ذكور**	**إناث**
الجزائر(12)	3.75	**22.1**
العراق(07)	4.17	**24.1**
المغرب(12)	2.99	**20.8**
عمان(08)	7.99	19
فلسطين(13)	3.06	19.2
قطر(13)	7.64	13.8
تونس(06)	2.71	**21.9**
المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة.		
*تختلف السنوات المتوفرة للبيانات باختلاف البلدان.		

5.3.2 نسبة الفتيات والنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة اللواتي خضعن للختان*			
الدولة	**النسبة**	**الدولة**	**النسبة**
جيبوتي(06)	**93.1**	**الصومال(06)**	**97.9**
مصر(15)	**87.2**	**سودان(14)**	**86.6**
العراق(11)	**8.1**	**اليمن(13)**	**18.5**
موريتانيا(15)	**66.6**		
المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة.			
*تختلف السنوات المتوفرة للبيانات باختلاف البلدان.			

3- إحصائيات الهدف الثامن:

مؤشر 8.5.2: معدلات البطالة لبعض الوطن العربي وفقا للجنس		
	ذكور	إناث
الجزائر (2014)	9.2	17.1
مصر (2016)	9	23.8
فلسطين (2015)	22.6	39.5
المملكة العربية السعودية (2016)	2.5	21.1
اليمن(2014)	12.7	26.4
المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.[233]		

4-إحصائيات الهدف الحادي عشر:

جدول 1: أبرز مؤشرات الهدف الحادي عشر الخاصة بالمنطقة العربية			
الدولة	11.5.1: إجمالي أعداد الوفيات والمفقودين والمتضررين مباشرة من الكوارث (لكل 100 ألف نسمة) – أعوام متفرقة	11.5.2: متوسط الخسائر الاقتصادية السنوية المباشرة نتيجة للكوارث للناتج المحلي الإجمالي (عام 2016)	11.ب.2: عدد البلدان المعتمدة لاستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث
الجزائر	-	1153.38	✓
البحرين	-	25.66	✓
جزر القمر	83.62	0.81	-
جيبوتي	13	3.17	✓
مصر	12412.29	279.01	-
العراق	-	444.44	✓
الأردن	75	47.14	✓
الكويت	-	202.17	-
لبنان	16	125.62	✓

233

ليبيا	-	14.83	-
موريتانيا	-	17.61	-
المغرب	15.56	334.02	✓
عمان		83.12	-
قطر	-	152.97	✓
السعودية	-	237.48	-
الصومال	-	19.04	-
فلسطين	2135.4	26.96	✓
سودان	-	122.29	-
سوريا	177.52	238.4	-
تونس	20.02	119.87	✓
الإمارات	-	1422.66	✓
اليمن	1881.6	91.92	✓

5-إحصائيات الهدف الثاني عشر:

الدولة	12.2.2: استهلاك المواد المحلية للفرد الواحد عام 2010	12.2.2: استهلاك المواد المحلية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010	12.2.2: استهلاك المواد المحلية عام 2010	12.4.1: الامتثال لاتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الأخرى عام 2015	12.4.1: الامتثال لبروتوكول مونتريال بشأن النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الأخرى، عام 2015	12.4.1: الامتثال لاتفاقية روتردام بشأن النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الأخرى، عام 2015	12.4.1: الامتثال لاتفاقية استكهولم بشأن النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الأخرى، عام 2015
الجزائر	8.05	2.55	298421440	66.67	100	0	50
البحرين	38.17	2.28	47793476	100	100	41.18	66.67
جزر القمر	1.72	2.88	1176663	50	100	0	33.33
جيبوتي	2.78	2.39	2316868.3	16.67	100	9.8	33.33
مصر	8.89	5.44	694026688	66.67	100	0	33.33
العراق	4.25	2.73	131440576	50	100	0	16.67
الأردن	8.83	3.35	56985072	16.67	100	84.31	33.33
الكويت	18.06	0.66	54030368	16.67	100	68.63	33.33
لبنان	12.41	1.74	53887316	16.67	100	72.55	33.33
ليبيا	13.77	1.38	83191864	33.33	100	64.71	16.67

موريتانيا	9.06	11.68	32685974	16.67	100	94.12	50
المغرب	7.47	3.13	236410736	83.33	100	80.39	50
عمان	31.01	2.11	86913176	66.67	100	84.31	50
فلسطين	/	/	/	/	/	/	/
قطر	53.17	0.91	93048992	100	100	86.27	50
السعودية	21.93	1.37	597881600	16.67	100	64.71	16.67
الصومال	4.19	15.38	40407612	16.67	100	9.8	16.67
السودان	4.41	2.43	200895552	16.67	100	68.63	33.33
سوريا	9.74	5.81	209672160	16.67	100	76.47	33.33
تونس	9.2	2.43	97788552	100	100	9.8	50
الإمارات	27.75	1.15	234267872	83.33	100	92.16	66.67
اليمن	2.46	2.38	56092820	100	/	62.75	33.33

6-إحصائيات الهدف الثالث عشر:

المؤشر 13.1.2: عدد البلدان التي تتوفر على استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث								
عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 100 000 شخص			الأشخاص المفقودون بسبب الكارثة			عدد الوفيات الناجمة عن الكارثة		
الدولة	القيمة	آخر تحديث للبيان	الدولة	القيمة	آخر تحديث	الدولة	القيمة	آخر تحديث
الأردن	75	2011	الأردن	34	2010	الأردن	3	2011
لبنان	16	2014	لبنان	13	1992	لبنان	1	2013
فلسطين	2135.4	2013	فلسطين	2	1997	فلسطين	4	2013
سوريا	177.52	2009	اليمن	21	2010	سوريا	52	2009
اليمن	1881.6	2010	مصر	2	1997	اليمن	135	2010
مصر	12412.29	2010	المغرب	1	2011	مصر	68	2010
المغرب	15.56	2014	تونس	105	2009	المغرب	1	2014
تونس	20.02	2013	جزر القمر	1	2014	تونس	2	2013
جزر القمر	83.62	2014	جيبوتي	20	2011	جزر القمر	4	2014
جيبوتي	13	2012				جيبوتي	28	2012

7--إحصائيات الهدف الخامس عشر:

مؤشر 15.1.1: مساحة الغابات كنسبة من إجمالي مساحة الأرض عام 2015			
الدولة	النسبة	الدولة	النسبة

البحرين	0.79	اليمن	1.04
العراق	1.9	الجزائر	0.82
الأردن	1.1	مصر	0.07
الكويت	0.35	ليبيا	0.12
لبنان	13.42	المغرب	12.62
عمان	0.01	السودان	10.29
قطر	0	تونس	6.7
السعودية	0.45	جزر القمر	19.89
فلسطين	1.52	جيبوتي	0.24
سوريا	2.67	الصومال	10.14
الإمارات	3.86	موريتانيا	0.22

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة

جدول (3): التغطية بالمناطق المحمية للمواقع الهامة للتنوع البيولوجي للجبال، ومؤشر الغطاء الأخضر الجبلي، ومؤشر القائمة الحمراء لعام 2017

1.4.15 التغطية بالمناطق المحمية للمواقع الهامة للتنوع البيولوجي للجبال		2.4.15 مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي 2017		1.5.15 مؤشر القائمة الحمراء 2017	
الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة
العراق	0	العراق	82.7	البحرين	0.85
الأردن	4.92	الأردن	33.39	العراق	0.82
لبنان	16.4	لبنان	84.45	الأردن	0.96
عمان	21.28	عمان	21.58	الكويت	0.87
السعودية	9.23	السعودية	19.85	لبنان	0.92
فلسطين	0	فلسطين	80.95	عمان	0.89
سوريا	0.7	سوريا	63.89	قطر	0.83
الإمارات	0	الإمارات	16.67	السعودية	0.91
اليمن	27.72	اليمن	34.76	فلسطين	0.79
الجزائر	19	الجزائر	44.04	سوريا	0.95
مصر	44.96	مصر	1.97	الإمارات	0.87
ليبيا	5.83	ليبيا	21.44	اليمن	0.88
المغرب	56.1	المغرب	62.43	الجزائر	0.9
السودان	0	السودان	43.26	مصر	0.91

تونس	42.71	تونس	84.04	ليبيا	0.97
جزر القمر	14.84	جزر القمر	100	المغرب	0.89
جيبوتي	1.89	جيبوتي	30.93	السودان	0.94
الصومال	0	الصومال	66.59	تونس	0.97
		موريتانيا	19.94	جزر القمر	0.77
				جيبوتي	0.82
				الصومال	0.9
				موريتانيا	0.98
المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة					

مؤشر 15.b.1: المساعدة الإنمائية الرسمية، والإنفاق العام على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية	
الدولة	**القيمة بالمليار دولار**
البحرين (2003)	0.02
العراق	289.02
الأردن	208.63
لبنان	35.33
عمان (2010)	0.12
المملكة العربية السعودية (2007)	0.06
فلسطين	20.91
سوريا	10.5
اليمن	3.88
الجزائر	13.95
مصر	0.33
ليبيا	1.22
المغرب	90.96
السودان	7.25
تونس	4.59
جزر القمر	0.01
جيبوتي(2002)	0.03
الصومال	39.04
موريتانيا	14.18

8-إحصائيات الهدف السادس عشر:

المؤشر 2.5.16 نسبة الأعمال التجارية التي كانت على اتصال واحد على الأقل مع موظف عمومي والذين دفعوا رشوة لموظف عمومي، أو سئلوا عن رشوة من قبل هؤلاء الموظفين العموميين، خلال الـ12 شهرا الماضية		
الدولة	%	أخر تحديث للبيان
العراق	37.3	2011
الأردن	12.7	2013
لبنان	19.2	2013
سوريا	69.6	2009
اليمن	64.3	2013
الجزائر	18.8	2007
مصر	17.4	2013
المغرب	37.3	2013
السودان	17.6	2014
تونس	10.3	2013
جيبوتي	11.1	2013
موريتانيا	28.9	2014

المؤشر 16.2.2 عدد ضحايا الاتجار بالبشر حسب البلد، والنوع، والعمر 2014			
الدولة	الفئة العمرية	إناث	ذكور`
البحرين	18 سنة فأكثر	49	**47**
عمان	18 سنة فأكثر	3	**3**
الجزائر	18 سنة فأكثر	1	
مصر	أقل من 18سنة	37	**48**
مصر	18 سنة فأكثر	29	**2**

المؤشر 1.8.16 نسبة أعضاء وحقوق تصويت البلدان النامية في المنظمات الدولية		
	%	year
العراق	37.3	2011
الأردن	12.7	2013
لبنان	19.2	2013

سوريا	69.6	2009
اليمن	64.3	2013
الجزائر	18.8	2007
مصر	17.4	2013
المغرب	37.3	2013
السودان	17.6	2014
تونس	10.3	2013
جيبوتي	11.1	2013
موريتانيا	28.9	2014

المؤشر 1.9.16 نسبة الأطفال دون سن 5 سنوات من العمر الذين تم تسجيل ولادتهم لدى السلطة المدنية، حسب السن		
الدولة	**النسبة**	الدولة
العراق	99.2	2011
الأردن	99.1	2012
لبنان	99.5	2009
سوريا	96	2006
الإمارات	100	2012
اليمن	30.7	2013
الجزائر	99.6	2013
مصر	99.4	2014
المغرب	94	2011
السودان	67.3	2014
تونس	99.2	2012
جزر القمر	87.3	2012
جيبوتي	91.7	2006
الصومال	3	2006

9- إحصائيات الهدف السابع عشر

17.2.3: حجم التحويلات (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي			
م	الدولة	السنة	القيمة

1	الجزائر		NA
2	البحرين		NA
3	جزر القمر	2015	22.77
4	جيبوتي	2015	3.67
5	مصر	2015	5.54
6	العراق	2015	0.56
7	الأردن	2015	14.26
8	الكويت	2015	0.03
9	لبنان	2015	15.89
10	ليبيا	2011	0
11	موريتانيا	1998	0.16
12	المغرب		NA
13	عمان	2015	0.06
14	قطر	2015	0.27
15	السعودية	2015	0.05
16	الصومال		NA
7	فلسطين	2015	13.25
18	السودان	2015	0.16
19	سوريا	2007	2.55
20	تونس	2015	4.58
21	الإمارات		NA
22	اليمن	2015	8.88

المنح المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للمرأة؛ لدعم المساواة بين الجنسين في الوطن العربي؛ في دورة المنح 2016- 2018	
الجزائر	$295,000
مصر	$260,000
لبنان	$255,000
فلسطين	$200,000
اليمن	$259,999

17.8.1 القيمة الدولارية للمساعدات المالية والتقنية التي تصرف إلى البلدان النامية (بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الشمال وبين بلدان الجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي)			
م	الدولة	السنة	القيمة
1	الجزائر	2015	38.2
2	البحرين	2015	93.48
3	جزر القمر	2015	7.46
4	جيبوتي	2015	11.92
5	مصر	2015	37.82
6	العراق	2015	17.22
7	الأردن	2015	53.4
8	الكويت	2015	82.08
9	لبنان	2015	74
10	ليبيا	2015	19.02
11	موريتانيا	2015	15.2
12	المغرب	2015	57.08
13	عمان	2015	74.17
14	قطر	2015	92.88
15	السعودية	2015	69.62
16	الصومال	2015	1.76
7	فلسطين	2015	57.42
18	السودان	2015	26.61
19	سوريا	2015	29.98
20	تونس	2015	48.52
21	الإمارات	2015	91.24
22	اليمن	2015	25.1

17.8.1 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت			
م	الدولة	السنة	القيمة
1	الجزائر	2015	38.2
2	البحرين	2015	93.48
3	جزر القمر	2015	7.46

4	جيبوتي	2015	11.92
5	مصر	2015	37.82
6	العراق	2015	17.22
7	الأردن	2015	53.4
8	الكويت	2015	82.08
9	لبنان	2015	74
10	ليبيا	2015	19.02
11	موريتانيا	2015	15.2
12	المغرب	2015	57.08
13	عمان	2015	74.17
14	قطر	2015	92.88
15	السعودية	2015	69.62
16	الصومال	2015	1.76
7	فلسطين	2015	57.42
18	السودان	2015	26.61
19	سوريا	2015	29.98
20	تونس	2015	48.52
21	الإمارات	2015	91.24
22	اليمن	2015	25.1

قائمة المراجع

1. أولا: المراجع العربية
2. الاتحاد الدولي للاتصالات. (2016). كيف يمكننا سد الفجوة الرقمية بين الجنسين. متاح علي الرابط الأتى https://www.itu.int/en/itunews/Documents/2016-04/2016_ITUNews04-ar.pdf
3. أخبار الأمم المتحدة. (15 أغسطس 2017). تراجع عدد المهاجرين الذين يغادرون شمال أفريقيا إلى أوروبا عبر البحر. https://news.un.org/ar/story/2017/08/281002.
4. الامارات اليوم. (2014). التكنولوجيا تسهم في حماية الحياة البرية. دبي. متاح علي الرابط الاتي https://www.emaratalyoum.com/technology/electronic-equipment/2014-12-30-1.741868
5. الأمم المتحدة . (2015). التقرير العربي الأول للتنمية المستدامة. العدد الأول. متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط
6. الأمم المتحدة. (2017). تحرير إمكانيات وسائل التنفيذ في المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية المستدامة
7. الأمم المتحدة. (2015). التقرير العربي للتنمية المستدامة. متاح على الموقع الإلكتروني https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf
8. الأمم المتحدة. (2017). تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة. نيويورك.
9. الامم المتحدة. (2018). الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
10. الأمم المتحدة. الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change/
11. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. (2017). الهدف الرابع: التعليم الجيد. متاح علي الرابط الاتي http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html
12. البرنامج الانمائى للأمم المتحدة. الهدف 10: الحد من انعدام المساواة. http://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/post-2015/sdg-overview/goal-10.html
13. البنك الدولى. (2017). مدن اللجوء: التصدي لتحدي النزوح القسري من منظور المدن http://blogs.worldbank.org/voices/ar/sustainablecities/cities-refuge-bringing-urban-lens-forced-displacement-challenge?cid=ECR_FB_WorldBank_AR_EXT.
14. البنك الدولى، شبكات النطاق العريض في منطقة الشرق ألوسط و شمال إفريقيا: تسريع الوصول إلى الإنترنت. واشنطن. http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/Broadband_report/MNA_Broadband_Executive%20Summary_Arabic.pdf
15. البنك الدولي. (2017). تقريرالتنمية العالمي لعام 2018: التعلم لتحقيق وعد التعليم.

16. البنك الدولي. (2017). دعم بائعات الأسماك في موريتانيا. متاح علي الرابط الاتي http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2017/06/06/supporting-women-fish-sellers-in-mauritania
17. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. الإحصائيات والبيانات العملياتية. https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27540.html.
18. المنتدى العربي للتنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا، الأمم المتحدة). (2017) تحرير إمكانيات وسائل التنفيذ في المنطقة العربية. بيروت.
19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2005). دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي. متاح علي الرابط الأتي http://www.aoad.org/ftp/wild_life.pdf
20. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. (2010). تقرير الفقر الريفي 2011
21. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (اغسطس 2016). نداء بيروت للعمل: رفع أولوية قضايا المرأة والسلام والأمن على الأجندة العربية. بيروت.
22. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نداء بيروت للعمل: رفع أولوية قضايا المرأة والسلام والأمن على الأجندة العربية، بيروت، اغسطس 2016.
23. اليونسكو. (2015). تقرير اقليمي عن الدول العربية. متاح علي الرابط الاتي https://en.unesco.org/gem-report/sites/gem-report/files/regional_overview_AS_ar.pdf
24. حميدان،ع & الجراد ، خ. (2006). الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي. متوفر علي http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1435495233_.pdf
25. خالد أبو عيشة. (2015). حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. منظمة المرأة العربية.
26. داخل حسن جريو.(2010). أزمة الميــاه في الوطن العربي.
27. روتكاوسكي، م. (2016). مكافحة الفقر وبناء القدرة على مواجهة الأزمات من خلال الحماية الاجتماعية. البنك الدولي. متاح علي الرابط http://blogs.worldbank.org/voices/ar/combating-poverty-and-building-resilience-through-social-protection
28. سامر مخيمر وخالد حجازي. (1996). أزمة المياه في المنطقة العربية.
29. سكاى نيوز العربية. (18 يناير، 2017). إنفوغرافيك.. آفاق الطاقة المتجددة في العالم العربي. https://www.skynewsarabia.com/business/909919-%D8%A7%D9%95%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%93%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A
30. شهيب. (2015). الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015- 2030. مصر
31. صندوق النقد العربى. (ابريل 2017). تقرير آفاق الاقتصاد العربي.
32. فداء حداد. (2015). حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر. منظمة المرأة العربية.

33. فداء حداد. (2015). ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة. منظمة المرأة العربية.

34. لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.(11 فبراير، 2016). تقرير حقوق الإنسان 31/68. ص 19.

35. مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. (2017). تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. ص8.

36. مخيمر،س & حجازي، خ. (1996). أزمة المياه في المنطقة العربية. متوفر علي الرابط file:///C:/Users/noha/Downloads/8_11.pdf

37. مدونة البنك الدولي. (2017). مدن اللجوء: التصدي لتحدي النزوح القسري من منظور المدن. متاح علي الرابط الأتي-http://blogs.worldbank.org/voices/ar/sustainablecities/cities-refuge-bringing-urban-lens-forced-displacement-challenge?cid=ECR_FB_WorldBank_AR_EXT

38. مركز القاهرة لقياسات التنمية. (2016). السيدات العاملات في القطاع غير الرسمي: الوضع الراهن والتدخلات المقترحة. القاهرة.

39. مفوضية حقوق الإنسان. (2016). تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. سوريا. ص21

40. منظمة المرأة العربية. (2015). حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، منظمة المرأة العربية

41. منظمة المرأة العربية. (2015). ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

42. منظمة المرأة العربية. (2015). حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر.

43. منظمة المرأة العربية. (2015). نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 – 2030.القاهرة. متاح علي الرابط الاتي http://www.arabwomenorg.org/PublicationDetails.aspx?ID=102

44. منظمة المرأة العربية، منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، القاهرة، نوفمبر 2015.

45. منظمة المرأه العربيه. (2015). القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

46. مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة. (2017). متوفر علي الرابط الأتى https://namawomen.ae/ar/about-us-ar/

47. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2015). منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام: دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. رقم 1325

English References

48. African Union. (2017). African Union to Convene the Steering Committee of “FemWise-Africa” ahead of Imminent Deployments of Women Mediators (#FemWise)". Retrieved from https://au.int/en/newsevents/20171002/african-union-convene-steering-committee-%E2%80%9Cfemwise-africa%E2%80%9D-ahead-imminent

49. Aguirre, DeAnne et.al. (2012). Empowering the Third Billion: Women and the World of Work in 2012. Retrieved from http://www.strategyand.pwc.com/media/file/Strategyand_Empowering-the-Third-Billion_Full-Report.pdf.
50. Arab Women Organization. (2015). Guiding Recommendations. Retrieved from http://english.arabwomenorg.org/
51. Bridge, Institute of Development Studies. (2014). *Gender and Food Security TOWARDS GENDER-JUST FOOD AND NUTRITION SECURITY: OVERVIEW REPORT*. Retrieved October 20, 2018, from https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/123456789/5245/IDS_Bridge_Food_Security_Report_Online.pdf.
52. Cairo Center for Development Benchmarking. (2017). Ensuring Supportive and Safe Quality Education for Girls. Cairo.
53. Cameron, L. Social protection programs for women in developing countries. IZA World of Labor 2014: 14 doi: 10.15185/izawol.14
54. Candice Stevens for Sustain Labour. (2009). Green Jobs and Women Workers: Employment, Equity and Equality.
55. Close the Gap. (2013). The role of ICT in the UN Sustainable Development Goals. Retrieved from http://close-the-gap.org/the-role-of-ict-in-the-un-sustainable-development-goals/
56. COP 21. (n.d.). Private Sector - an Integral Part of Climate Action Post-Paris. Retrieved October 10, 2018, from https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/news_ext_content/ifc_external_corporate_site/news and events/events/cop 21 landing page.
57. Crawford,M. (2017). An Over view of The Role of Information and Communication Technology in Each of SDGs. Available at https://info.esg.adec-innovations.com/blog/an-overview-of-the-role-of-information-and-communication-technology-ict-in-each-of-the-sustainable-development-goals-sdg-part-two
58. De Blasio, B., & Menin, J. (2015). From Cradle to Cane: The Cost of Being a Female Consumer: A Study of Gender Pricing in New York City. Retrieved from https://www1.nyc.gov/assets/dca/downloads/pdf/partners/Study-of-Gender-Pricing-in-NYC.pdf.
59. Devtracker. (2017). Arab Women's Enterprise Fund. Retrieved from https://devtracker.dfid.gov.uk/projects/GB-1-204325/partners
60. Dupere,K. (2016). 16 Brilliant Innovations Tackling Poverty around the World. Retrieved from http://mashable.com/2016/10/17/poverty-innovations/#EXklAiHGRkqn
61. Dutta,S & Lanvin ,B. (2017). The Global Innovation Index 2017: Innovation Feeding the World. Available at https://www.globalinnovationindex.org/
62. ECESA. (2017). High-Level Political Forum on Sustainable Development.
63. Economic and Social Commission for Western Asia. (2017).Women: Arab Horizon 2030. Beirut. p.16
64. EPA United State Environmental Protection Agency. (n.d.). EPA Mobile Applications (apps) to Empower Citizen's Environmental Decisions. Retrieved November 8, 2018, from https://www.epa.gov/open/epa-mobile-applications-apps-empower-citizens-environmental-decisions.

65. EUR-Lex. (2018, July 16). Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions on the Sustainable Consumption and Production and Sustainable Industrial Policy Action Plan. Retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52008DC0397.
66. European Commission. The Sustainable Consumption and Production and Sustainable Industrial Policy Action Plan. Retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52008DC0397
67. FHI 360. (n.d.). Climate Change Adaptation and ICT (CHAI). Retrieved October 14, 2018, from https://www.fhi360.org/projects/climate-change-adaptation-and-ict-chai.
68. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2010). The State of World Fisheries and Aquaculture 2010. Rome
69. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2011). WOMEN IN AGRICULTURE: Closing the gender gap for development
70. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2013). Good Practice Policies to Eliminate Gender Inequalities in Fish Value chain.
71. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2015). Forest and Farm Facility. Retrieved from http://www.fao.org/partnerships/forest-farm-facility/43150-036ec0f0ac9459208d0a8e20043a4dcd0.pdf
72. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2016). The State of World Fisheries and Aquaculture
73. Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2010. The State of World Fisheries and Aquaculture.
74. Food and Agriculture Organization. (2013). Good practice policies to eliminate gender inequalities in fish value chains. Available at http://www.fao.org/docrep/019/i3553e/i3553e.pdf
75. Georgina, A. (2011). The power of local networks for gender-aware climate responses in Colombia. BRIDGE Gender and Climate Change In Brief, Brighton.
76. Government of Malaysia. (2017). Malaysia: Sustainable Development Goals Voluntary National Review.
77. Green Climate Fund. (n.d.). Green Climate Fund. Retrieved October 9, 2018, from https://www.greenclimate.fund/home.
78. Howell,O. (2016). How Empowering Women Could End World Hunger. Retrieved From https://www.globalcitizen.org/en/content/how-empowering-women-could-end-world-hunger/
79. http://apps.who.int/gho/data/view.main.SDGPM25116v?lang=en
80. ILO. (2018). Unemployment rate by sex and age. Retrieved from https://bit.ly/2BBVXUF
81. Ingen,T & Claudia, K. (1997). Involvement of Women in Planning and Management in Tanga Region, Tanga Coastal Zone Conservation and Development Programme
82. International Bank for Reconstruction and Development. (2017). A World Bank Group Flagship Report, Doing Business 2017: Equal Opportunity for All

83. International Food Policy Research Institute. (2017). Global hunger Index: The Inequalities of Hunger.
84. International Organization for Immigration. (2006). Migration to, from and in the Middle East and North Africa. Retrieved from https://www.iom.int/sites/default/files/country/mena/Migration-in-the-Middle-East-and-North-Africa_Data%20Sheet_August2016.pdf
85. International Telecommunication Union. (2018). Goal 12. Sustainable consumption & production. Retrieved from http://www.itu.int/en/sustainable-world/Pages/goal12.aspx
86. Internet World Stats. (2017). Stats of 2017. Retrieved from https://www.internetworldstats.com/asia.htm
87. IOM. Migration to, from and in the Middle East and North Africa: Data Snapshot. Retrieved November 27, 2018, from https://www.iom.int/sites/default/files/country/mena/Migration-in-the-Middle-East-and-North-Africa_Data%20Sheet_August2016.pdf.
88. ITU. (2018). Goal 14. Oceans. Retrieved from http://www.itu.int/en/sustainable-world/Pages/goal14.aspx
89. IUCN. (2012). The Art of Implementation Gender Strategies - Transforming National and Regional Climate Change Decision Making. Retrieved from https://www.iucn.org/content/art-implementation-gender-strategies-transforming-national-and-regional-climate-change-decision-making
90. killings of women
91. Kinda, Hattar. (25 January, 2017) "Middle East and North Africa: A Very Drastic Decline." Transparency International. Available at https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline
92. Menin,J. (2015). From Cradle to Cane: The Cost of Being a Female Consumer. New York. Retrieved from https://www1.nyc.gov/assets/dca/downloads/pdf/partners/Study-of-Gender-Pricing-in-NYC.pdf
93. Miers,H. (2013). Focus on Gender: Women can help lower food losses. Retrieved from https://www.scidev.net/global/gender/columns/focus-on-gender-women-can-help-lower-food-losses.html
94. Mueller,M, Eddy,s , Geissbauer, R & Jaruzelski, B. (2018). Industrial Manufacturing Trends 2018-19. Retrieved from https://www.strategyand.pwc.com/trend/2018-manufacturing
95. Mustapha Kamel Nabli; Chamlou, Nadereh. 2004. Gender and development in the Middle East and North Africa: women in the public sphere (English). MENA development report. Washington, DC. Retrieved from http://documents.worldbank.org/curated/en/976361468756608654/Gender-and-development-in-the-Middle-East-and-North-Africa-women-in-the-public-sphere
96. OHCHR.(2016). Investigation by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on Libya: detailed. Retrieved from https://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/A_HRC_31_CRP_3.pdf

97. Ortiz,E & Clancy, c. (2003). Use of Information Technology to Improve the Quality of Health Care in the United States. Retrieved from https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1360897
98. Oxfam. (2017). A Place for Everyone? Gender equality and urban planning. Retrieved from https://www.rtpi.org.uk/media/2237096/A%20Place%20for%20Everyone-%20Gender%20Equality%20and%20Urban%20Planning%20(Oxfam)%202007.pdf
99. Pennells, L. (1998). GIRLS' AND WOMEN'S EDUCATION Policies and Implementation Mechanisms, Planning and Sector Analysis Unit UNESCO PRINCIPAL REGIONAL OFFICE FOR ASIA AND THE PACIFIC Bangkok.
100. S. Dutta, B. Lanvin, & S. Wunsch-Vincent. (2018). GLOBAL INNOVATION INDEX 2018: Energizing the World with Innovation. Retrieved from https://www.globalinnovationindex.org/Home.
101. School of Oriental and African Studies, UK, Naila Kabeer. (2012). Women's economic empowerment and inclusive growth: Labour markets and enterprise development. School of Oriental and African Studies, UK, 29, 12-12. Retrieved November 27, 2018, from https://www.idrc.ca/sites/default/files/sp/Documents EN/NK-WEE-Concept-Paper.pdf.
102. Sci Dev Net, H. Miers. (2013, July 31). Focus on Gender: Women can help lower food losses. Retrieved from https://www.scidev.net/global/gender/columns/focus-on-gender-women-can-help-lower-food-losses.html.
103. Shastry, N. (2009). Information and Communication Technology (ICT), Gender, and Peacebuilding in Africa: A Case of Missed Connections, Peace and Conflict Review, Vol. 3, Issue no. 2 (Spring 2009), 32-40
104. The Danish Institute for Human Rights. The Human Rights Guide to the Sustainable Development Goals Linking human rights with all Sustainable Development Goals and targets. Retrieved from http://sdg.humanrights.dk/en/targets2?direction=2&target=&instrument%5B%5D=29&article=&combine=&items_per_page=10
105. The Earth Institute of Colombia University. (2016). How Information and Communications Technology can Accelerate Action on the Sustainable Development Goals.
106. The Earth Institute. ICT and SDGS Final Report. Columbia University. Page 23
107. Thinkeatsave. (2014). Retrieved from Women Winning the War Against Food Waste and Food Loss http://www.thinkeatsave.org/index.php/women-winning-the-war-against-food-waste-and-food-loss
108. Transparency International. (2016). Corruption Perceptions Index 2016.
109. Transparency International. (2017). Middle East and North Africa: A Very Drastic Decline. Available at https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline
110. Trusteeship Council Chamber, United Nations Headquarter. (September 2017). Spotlight Initiative to eliminate violence against women and girls.
111. Twitter. #Noor Libya. (2013, July 23). Retrieved from https://twitter.com/hashtag/noorlibya

112. UN DESA. (2015, February 6). The Critical Role of Water in Achieving the Sustainable Development Goals: Synthesis of Knowledge and Recommendations for Effective Framing, Monitoring, and Capacity Development. Retrieved September 5, 2018 from https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6185Role%20of%20Water%20in%20SD%20Draft%20Version%20February%202015.pdf.
113. UN FAO. (2014). Gender Rights and Land.
114. UN Statistics. (2017). Tier Classification for Global
115. UN statistics. (2017). Tier Classification for Global SDG Indicators.
116. UN Water. (n.d.). Gender, Water and Sanitations: A Policy Brief. Retrieved October 1, 2018, from http://www.un.org/waterforlifedecade/pdf/un_water_policy_brief_2_gender.pdf.
117. UN Women . (2018). SDG 2: End hunger, achieve food security and improved nutrition and promote sustainable agriculture. Retrieved from http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-2-zero-hunger#notes
118. -UN Women. (2018). SDG15. Retrieved from http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-15-life-on-land
119. UN women. (2015). DG 6: Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all. Retrieved from http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-6-clean-water-sanitation
120. UN Women. (2016). Latin American Model Protocol for the investigation of gender-related
121. UN Women. (2016). The Business Case for Women's Economic Empowerment in the Arab States Region
122. UN Women. (2017). Facts and Figures on Arab States/North Africa. Available at http://arabstates.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures
123. UN Women. (2017). Women and Sustainable Development Goals
124. UN Women. (2018). SDG 14: Conserve and Sustainably Use the Oceans, Seas and Marine Resources for Sustainable Development. Retrieved November 2, 2018, from http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-14-life-below-water#notes.
125. UN Women. (2018). SDG 14: Conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources for sustainable development. Retrieved from http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-14-life-below-water#notes
126. UN Women. (2018). SDG 16: Promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels. Retrieved from http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-16-peace-justice-strong-institutions

127. UN Women. (2018). SDG 6: Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all. Retrieved from http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-6-clean-water-sanitation
128. UN Women. (n.d.). SDG 6: Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all. Retrieved November 3, 2018, from http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-6-clean-water-sanitation.
129. UN Women. (n.d.). SDG 6: Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all. Retrieved November 3, 2018, from http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-6-clean-water-sanitation.
130. UN Women. Facts and Figures: Ending Violence against Women and Girls. Retrieved November 27, 2018, from http://arabstates.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures.
131. UN Women. Women and Sustainable Development Goals. Retrieved November 27, 2018, from http://www.cpahq.org/cpahq/cpadocs/2322UN%20Women%20Analysis%20on%20Women%20and%20SDGs.pdf.

132. UN. (2015). Gender, Water and Sanitation: Policy Brief, 2015. Available at http://www.un.org/waterforlifedecade/pdf/un_water_policy_brief_2_gender.pdf
133. UN. (2016). Gender, Water, and Sanitation case studies and best practices. Available at http://www.un.org/esa/sustdev/sdissues/water/casestudies_bestpractices.pdf
134. UNCTAD. (2013, March 19). Science, Technology and Innovation for Sustainable Cities and Peri-urban Communities: Report of the Secretary-General. Retrieved November 27, 2018, from https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ecn162013d2_en.pdf.
135. UNDP. (2018). Gender Inequality Index. Retrieved from http://hdr.undp.org/en/composite/GII
136. UNDP. (2018). Human Development Report 2016. Retrieved from http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2016_technical_notes_0.pdf
137. UNESCO. (2015). Regional report on out of school children. Jordan. Retrieved from http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/regional-report-on-out-of-school-children-middle-east-and-north-africa-2015-en.pdf
138. UNESCO. (2017). Sharing, learning, leading: The E-9 and SDG 4. Retrieved from http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002471/247125E.pdf
139. -UNESCO. (2018). Global education monitoring report gender review 2018. Retrieved from http://unesdoc.unesco.org/images/0026/002615/261593E.pdf
140. UNICEF. (2009). Child Friendly Schools Manual. Retrieved from https://www.unicef.org/publications/files/Child_Friendly_Schools_Manual_EN_040809.pdf

141. United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2015).The Critical Role of Water in Achieving the Sustainable Development Goals: Synthesis of Knowledge and Recommendations for Effective Framing, Monitoring, and Capacity Development.

Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6185Role%20of%20Water%20in%20SD%20Draft%20Version%20February%202015.pdf

142. United Nations Development Programme. (2016). The Right To Legal Aid for Egypt's vulnerable communities. Retrieved from https://stories.undp.org/the-right-to-legal-aid

143. United Nations Environment Programme, Regional Office for West Asia (UNEP/ROWA). Sustainable Consumption and Production in the Arab Region. Retrieved from http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal12.pdf.

144. United Nations Environment Programme. (2015). Marine Resources in the Arab Region.

145. United Nations Environment Programme. (2015). Marine Resources in the Arab Region

146. United Nations ESCAP. (2016). Sub-regional Workshop on Data and Statistics for the Sustainable Development Goals (SDGs), Monitoring the SDGs from a Gender Perspective. Retrieved from https://www.unescap.org/events/second-sub-regional-workshop-data-and-statistics-sustainable-development-goals-sdgs-central

147. United Nations Populations Fund. (2016). At two-year mark, Yemen's conflict takes heavy toll on women and girls. Available at http://www.unfpa.org/news/two-year-mark-yemens-conflict-takes-heavy-toll-women-and-girls

148. United Nations Populations Fund. (2016). Pregnant in a city under siege: Yemeni refugees find safety and maternal services in Djibouti available at http://www.unfpa.org/news/pregnant-city-under-siege-yemeni-refugees-find-safety-and-maternal-services-djibouti

149. United Nations Statistics Division. (2018, October 15). IAEG-SDGs: Tier Classification for Global SDG Indicators. Retrieved October 31, 2018, from https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification.

150. United Nations Statistics. (2017). Tier Classification for Global SDG Indicators. Available online at https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/

151. United Nations Statistics. (2015). Tier Classification for Global SDG Indicators 2017. Available online at https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/

152. United Nations. (1999). The Role of Major Groups in Sustainable Oceans and Seas. New York. Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/402bdoc99-6.pdf

153. United Nations. (2017). The Sustainable Development Goals Report 2017. New York.

154. UNPF. (2017, March 23). At two-year mark, Yemen's conflict takes heavy toll on women and girls. Retrieved November 27, 2018, from https://www.unfpa.org/news/two-year-mark-yemens-conflict-takes-heavy-toll-women-and-girls.

155. UNPF. Pregnant in a city under siege: Yemeni refugees find safety and maternal services in Djibouti. Retrieved November 27, 2018, from https://www.unfpa.org/news/pregnant-city-under-siege-yemeni-refugees-find-safety-and-maternal-services-djibouti.

156. UNSTAT. (2018). Global indicator framework for the Sustainable Development Goals and targets of the 2030 Agenda for Sustainable Development. Retrieved from https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/
157. UNSTATS. (2018). SDGS Indicators. Retrieved from https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/?indicator=2.c.1
158. WFP. (n.d.). School feeding. Retrieved November 15, 2018, from http://www1.wfp.org/school-meals.
159. Wills,E .(2018). Evening Standard, Iceland has made it illegal to pay women less than men. Retrieved from http://www.businessinsider.com/iceland-has-made-it-illegal-to-pay-women-less-than-men-2018-1
160. World Bank. (2003). Gender and Development in the Middle East and North Africa. Washington DC. Retrieved from http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262206/genderoverview.pdf
161. World Bank. (2011, September). Making Transport Work for Women and Men: Challenges and Opportunities in the Middle East and North Africa. Retrieved November 27, 2018, from http://siteresources.worldbank.org/EXTTSR/Resources/463715-1322323559362/Gender-Transport-MENA.pdf.
162. World Bank. (2012). HIDDEN HARVEST: The Global Contribution of Capture Fisheries.
163. World Bank. (2012). The Global Contribution of Capture Fisheries
164. World Bank. (2013). Investing in Women's Employment: Good for business, good for development
165. World Bank. (2016). In Madagascar, safety net programs promote nutrition, early childhood development, support productive activities of the poor. Retrieved from http://www.worldbank.org/en/results/2016/09/19/in-madagascar-safety-net-programs-promote-nutrition-early-childhood-development-supports-productive-activities-of-the-poor
166. World Bank. (2017, September 14). Cities of Refugees in The Middle East: Bringing an Urban Lens to the Forced Displacement Challenge. Retrieved November 27, 2018, from http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/922371511267498593/pdf/121515-repl-CITIES-OF-REFUGE-01242018webLATEST.pdf.
167. World Bank. (2018). Employment in agriculture, female (% of female employment) (modeled ILO estimate). Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS.
168. World Bank. (2018). Employment in agriculture, female (% of female employment).Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS
169. World Bank. (April2018). %of Females Working in Agriculture Activities from the Working Women. Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS

170. World Bank. 2013. Opening doors: gender equality and development in the Middle East and North Africa: Main report (English). MENA development report. Washington DC. Retrieved from http://documents.worldbank.org/curated/en/338381468279877854/Main-report
171. World Bank. Mainstreaming Gender in Energy Policy. India. Retrieved From http://siteresources.worldbank.org/INTGENDER/Resources/336003-1289616249857/MainstreamingGender_into_EnergyPolicyIndia.pdf
172. World Economic Forum. (2013). Five Challenges One Solution: Women.
173. World Economic Forum. (2017).The Global Gender Gap Report. Retrieved from https://www.weforum.org/reports/the-global-gender-gap-report-2017
174. World Health Organization, global health observatory data repository, Accessed At: 10 November 2017, Available online at
175. World Inequality Lab. (2018). World Inequality Report 2018. Retrieved November 11, 2018, from https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-full-report-english.pdf.
176. World Resource Institute. (2013). Installment 2 of "Creating a Sustainable Food Future, Reducing Food Loss and Waste, Working Paper. Available on http://pdf.wri.org/reducing_food_loss_and_waste.pdf
177. World Resources Institute, & UNEP. (2013, June). Installment 2 of "Creating a Sustainable Food Future": Reducing Food Loss and Waste. Retrieved from http://pdf.wri.org/reducing_food_loss_and_waste.pdf.